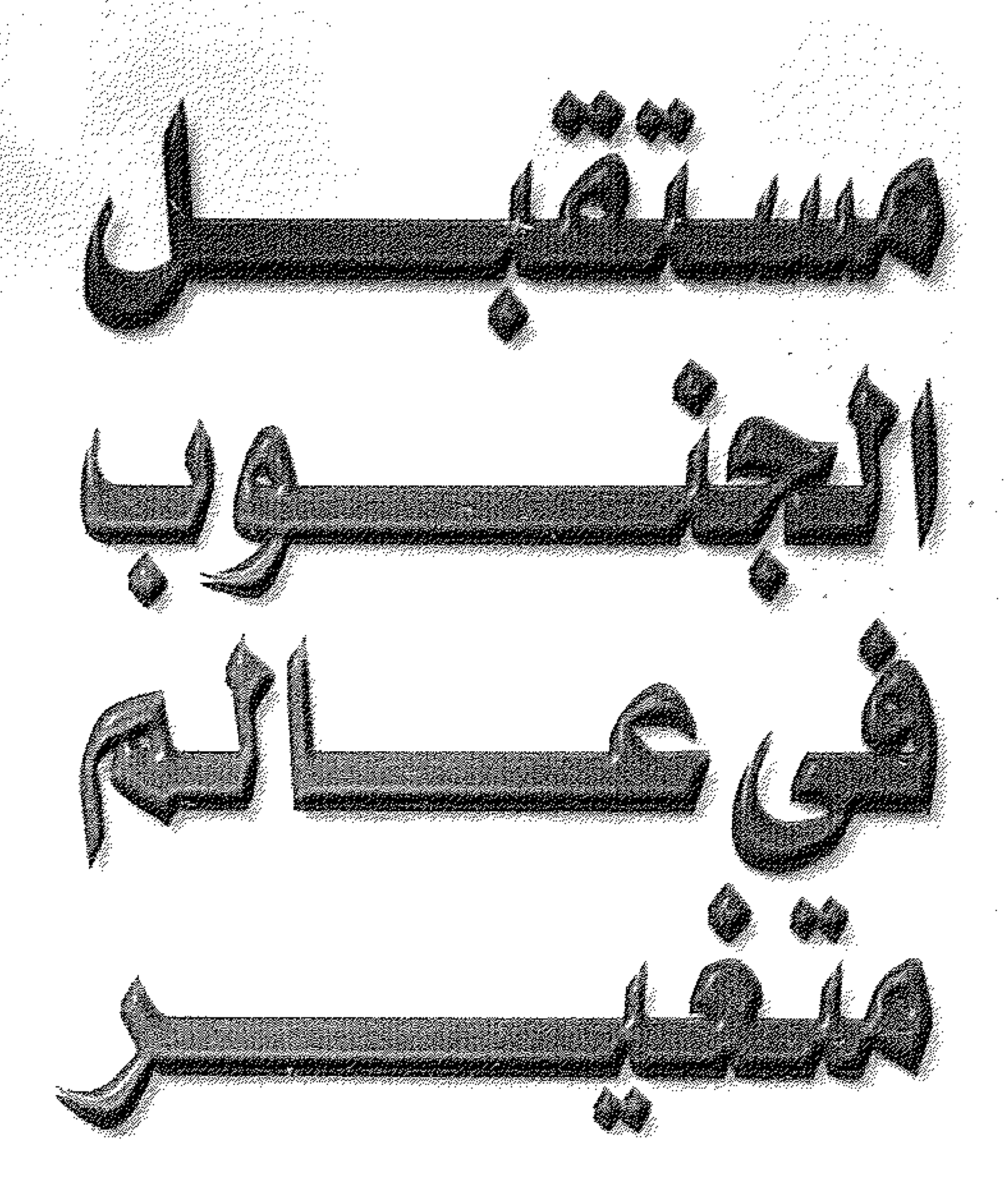
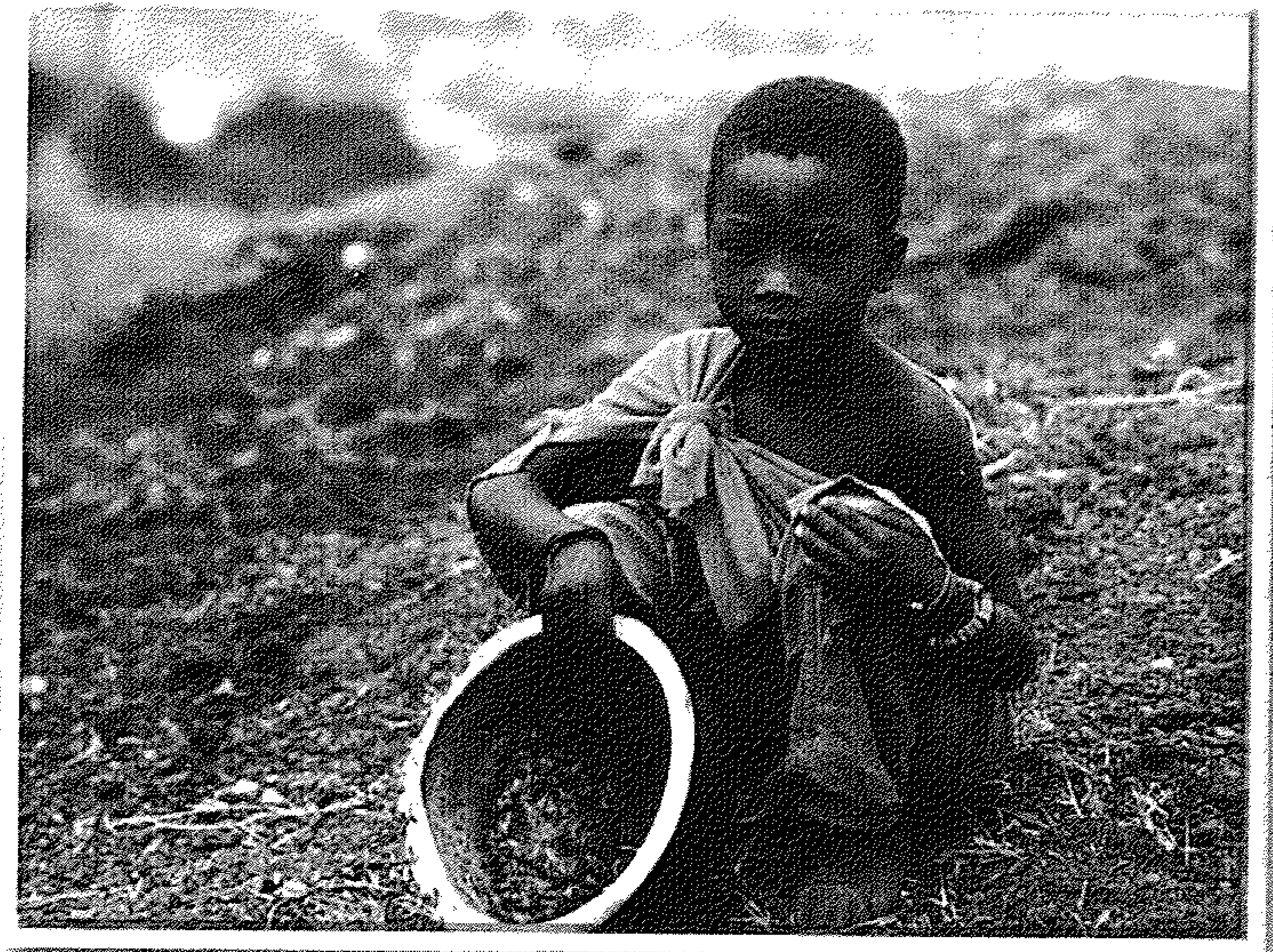
مركز البحوث العربية
منتدى العالم الثالث
المنتدى العالمي للبدائل



مستقبل الجنوب في عالم متغير



د. سمير أمين



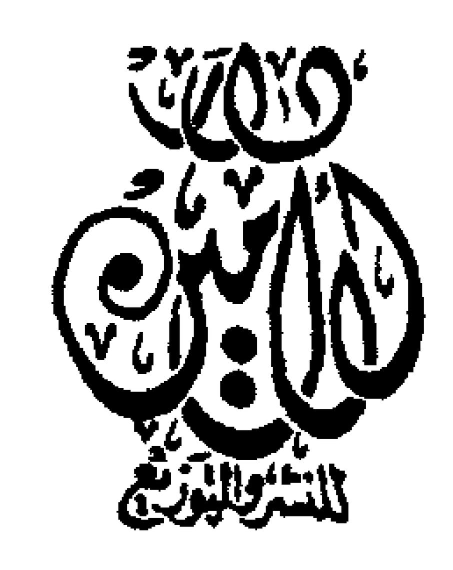
مستقبل الجنوب
فى عالم متغير

الكتـاب : مستقبل الجنوب فى عالم متغير
الكـاتب : د. سمير امين
الناشـر : مـركـز البحـوث العـربيـة بالتـعاون مع
دار الأمين للنشر والتوزيع
عنوان المركز : ٨/١٠ شارع متحف المنيل -
روضة المنيل - ت/ف : ٣٦٢٠٥١١
E.MAIL : arc@click. com.eg
الجـمع : هبـة حمـدى
التنفيذ : دار الأمين للطبـاعة والنشـر والتـوزيـع
١٣ شـارع البـركـة الناصـرية (من نوبار)
لاظوغلى - القاهرة
ت : ٧٩٥٤٣٧٦ / ف : ٣٩٠٠١٣٠
الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
رقم الإيداع : ٣٩٣٢ لسنة ٢٠٠٢
الترقيم الدولى : ISBN : 977-279-355-5

د. سمير أمين

مستقبل الجنوب في عالم متغير

مركز البحوث العربية - منتدى العالم الثالث - المنتدى العالمى للبدائل



مقدمة

سمير أمين

١ – دخلت العولمة في مرحلة عسكرتها. وأقصد من وراء هذه الجملة المضغوطة أن النظام الرأسمالى لم يعد قادراً على فرض شروط الليبرالية المزعومة على صعيد عالمى من خلال وسائل «سلمية» تعتمد على آليات السوق الحرة غير المقننة التي يفترض أن تفعل فعلها من تلقاء نفسها. كأن «يد السوق الخفية» أصبحت عاجزة وغير فعالة دون اللجوء إلي «كف عسكري ظاهر» تفرض الشروط الاقتصادية المطلوبة من خلاله.

ولا ترجع عسكرة النظام إلي حوادث ١١ سبتمبر لعام ٢٠٠١، بل سبقتها بعقد حيث نشأت مع حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات ثم حروب يوغسلافيا، وإن كانت حوادث ١١ سبتمبر قد مثلت فعلاً نقله كيفية في التطور المعني هنا.

وعلي خلاف ادعاءات الخطاب الأيديولوجي السائد الذي يقول إن لبرلة الاقتصاد والتجارة من شأنها أن تنتج ازدهاراً اقتصاديا تستطيع الأغلبية إن لم يكن الجميع الاستفادة منه، وبالتالي أن تكرس شروط دمقرطة المجتمعات وسيادة علاقات سلمية علي صعيد عالمي، فإن اللبرلة قد أنتجت فى واقع الأمر عكس ذلك تماما، أي مزيداً من الركود الاقتصادي صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد في توزيع الثروة وتفاقم مظاهر الفقر والتهميش الاجتماعي، ومن ثم تآكل مصداقية بل وشرعية النظم السياسية هنا وهناك، أي بعبارة أخري أنتجت اللبرلة فوضي اجتماعية وسياسية متزايدة على الأصعدة القطرية وعلى الصعيد العالمي، اقتضت بدورها تحول إدارة النظام من أشكال تعتمد بالأساس علي أساليب «سلمية» إلي أشكال تلجأ إلى استخدام العنف البوليسي والعسكري في أحوال متعددة.

٢ – تعمل عسكرة النظام في خدمة المصالح المشتركة لرأس المال المهيمن علي صعيد الثالوث المكون من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وهي ظاهرة جديدة بالفعل، فالإمبريالية في العصور السابقة كان لها مراكز متعددة بحيث إن انتشارها علي صعيد عالمي قد صاحبه دائما تصاعد صراعات هذه المراكز المتنافسة بين بعضها البعض، حتي أصبحت الحروب الباردة والساخنة بينها بمثابة جوهر تاريخ الإمبريالية.

يواجه «الجنوب» (أي تخوم المنظومة الرأسمالية العالمية) تحديا ذا طابع جديد، يتجسم في تكتل دول الثالوث (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان) في مواجهته، حتي أصبح الاستعمار المستحدث استعماراً «جماعياً».

يرجع هذا التحول في هيكل الإمبريالية إلي طابع وخصوصيات العلاقات الدولية التي سادت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فاتسم النظام عندئذ بتفوق بارز وشامل للولايات المتحدة، إذ كانت مناطق المراكز الأخرى (أوروبا واليابان) قد عانت تماما من الحرب فتم تدمير قواها الانتاجية، علي خلاف أمريكا الشمالية التي استفادت من الحرب. هذا بالإضافة إلي خوف بورجوازيات العالم الرأسمالي بأجمعه من «الخطر الشيوعي» المتمثل في صلابة نظامي الاتحاد السوفيتي والصين، ظاهريا علي الأقل، الأمر الذي دفع الجميع إلي قبول القيادة الأمريكية في مواجهة هذا «الخطر».

ولكن التطورات اللاحقة المتجسمة في تآكل مزايا الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، وتقدم المشروع الأوروبي وتبلوره في قوة اقتصادية مستحدثة لا تقل فعالية وقدرة علي المنافسة عن الولايات المتحدة، قد ألغت الظروف الخاصة التي فرضت هيمنة واشنطن في أعقاب الحرب، فكان المتوقع أن يعود التاريخ إلي مسيرته «التقليدية» أي إلي تصاعد المنافسة الاقتصادية والسياسية بين أطراف الثالوث. وقد كتب الكثير بهذا المعني خلال الستينيات والسبعينيات حول «شروق» الهيمنة الأمريكية وما يترتب عليه من تجليات استقلال الطرف الأوربي، علي الأقل في المجال الدولي.

هذا لم يحدث. بل ما حدث إلي الآن إنما هو عكس ذلك تماما، أى مزيد من التقارب بين أطراف الثالوث وقبولها إنعاش القيادة الأمريكية علي صعيد عالمي. وقد تمثلت هذه الشراكة الصلبة بين أطراف الثالوث في توحيد مواقفها في جميع المؤسسات التي تقع علي عاتقها إدارة الاقتصاد العالمي (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي .. إلخ)، وذلك بالرغم من التناقضات التجارية التى ظهرت في بعض المجالات (مثل الزراعة) هنا وهناك. كما أن التكتل قد تجسم أيضا فى توثيق العلاقات السياسية بين أطراف الثالوث وإعطاء المؤسسة العسكرية الخاصة لها – أقصد الحلف الاطلنطي – الدور الرئيسي في إدارة السياسة العالمية، الأمر الذى صحبه تهميش دور الأمم المتحدة.

خلاصة هذا القول أن العسكرة المعنية قد أصبحت الأداة المشتركة التي يتحقق من خلالها ضمان هيمنة الاستعمار الجماعي للثالوث علي المنظومة العالمية بكليتها.

وفي هذا الإطار طُرح خطاب أيديولوجي جديد يزعم أن «صراع الحضارات» قد أصبح محرك التاريخ حتي يحل محل صراع الطبقات وصراع الإمبرياليات . هذا هو خطاب يخدم تماما – كما سنرى – أهداف استراتيجيات القوي المهيمنة لرأس المال المتعدى الجنسية ويلائم مقتضياتها.

لماذا إذن حدث التحول نحو الاستعمار الجماعي المذكور؟

يري البعض أن هذا التحول هو إشارة علي أن رأس المال – وبالتالي البورجوازية بصفتها الطبقة صاحبة المصلحة المعنية – قد انتقل بالفعل من مرحلة الوطنية إلي المرحلة المتعدية الوطنية. ولي تحفظات شديدة إزاء هذه الأطروحة، إذ إن الشركات المتعدية الجنسية ليست كذلك (أي متعدية الجنسية) من حيث الملكية والإدارة اللتان تظلان وطنيتا الطابع بالرغم من أن نشاطها يتحقق علي الصعيد العالمي.

أقترح تفسيرا آخر للظاهرة، يعتمد علي ما ترتب من تغيرات في شروط المنافسة نتيجة تمركز رؤوس الأموال. فالآن يُعتبر أن الشركة العملاقة – لكي يكون لها احتمال الفوز علي منافسيها – يجب أن تعتمد في عملياتها على سوق يضم مالا يقل عن ٦٠٠ ميلون فرد (عملاء محتملون). وبالتالى فإن المنافسة نفسها تفترض العمل في السوق العالمية، إذ إن الرقم المذكور لحجم السوق الملائم والمطلوب يتجاوز سعة أى إقليم من أقاليم العالم.

وهي بمثابة ظاهرة جديدة وتجلٍ لشروط المنافسة لا سابق لهما. فالمنشأة التي استطاعت في الماضي أن تخرج فائزة في المنافسة داخل سوقها الوطنية– سواء كانت هذه السوق واسعة كما هو الأمر عليه في الولايات المتحدة أم متواضعة كما كانت في دول أوروبا – أصبحت لها قدرة علي المنافسة في السوق العالمية. حيث انقلبت العلاقة بين الوطني والعالمي. فالفوز علي الصعيد الوطني كان شرط القدرة علي الفعل علي صعيد عالمي. أما الآن فقد أصبح الفوز في السوق العالمية هو شرط قدرة الاستمرار في السوق الوطنية.

أزعم أن هذا الانقلاب هو المصدر الحقيقي لكون رؤوس الأموال المهيمنة المتعدية الجنسية والخاصة لكل طرف من أطراف الثالوث قد أصبحت تشارك في جوهر مصالحها، أي بمعني آخر أن الجميع لهم مصلحة مشتركة فى إدارة السوق العالمية حتي يضمنوا فتحها لهم.

بيد أن هذا التطور في سعة نشاط الأموال وتبلور شراكة المصلحة في إدارة المنظومة العالمية قد أنتج تناقضا جديدا بين المستوى الاقتصادى، وهو مستوي معولم في بعد أساسي له ألا وهو ذلك البعد الذي يحكم شروط المنافسة من جانب، وبين المستوي السياسي الذى لا

يزال محبوساً داخل الحدود السياسية الوطنية من الجانب الآخر. فمرجعية الشرعية السياسية لا تزال تعتمد علي الوعي الوطني والعمل في إطار الدولة - الوطنية.

وأزعم أن هذا التناقض لن يجد حلاً له في إطار منطق آليات الرأسمالية الاقتصادية والسياسية. فهو إذن تناقض محكوم بالتصاعد المتواصل وتفجير المنظومة العالمية بشكل أو بآخر. أي بمعني آخر، هو إشارة إلي أن الرأسمالية قد بلغت حدودها التاريخية ودخلت مرحلة ترهل خطير. فإما أن تفرض القوي الاجتماعية التقدمية الخروج من حدود سيادة منطقها. وإما أن ينتج هذا التناقض فوضي ووحشية في إداراتها متصاعدة هي الأخرى.

٣ - تستغل الولايات المتحدة ظروف عسكرة العولمة من أجل فرض شروطها وتكريس قيادتها علي جبهة الاستعمار الجماعي، ومن ثم فرض هيمنتها علي صعيد عالمي.

ليست هذه الهيمنة نتاج تفوق اقتصادي في صالح الولايات المتحدة. فقد أثبت العديد من الدراسات أن إنتاجية العمل ورأس المال في معظم مجالات النشاط الاقتصادي تواجه في الولايات المتحدة أزمة بنيوية أخطر مما هي عليه في القطاعات المماثلة الأوروبية.

وعلي خلاف المقولة الاقتصادية السائدة أزعم إذن أن الميزة المقارنة الأساسية التي تستفيد الولايات المتحدة منها تقع في المجال السياسى. فالولايات المتحدة هي دولة بينما منافسها الاحتمالي - الاتحاد الأوروبي- ليس كذلك.

ولئن خطت أوروبا بخطوات واسعة في اندماج أسواقها بل وإقامة نظام نقدي موحد (اليورو) إلا أن اشتراك أوروبا في العولمة الليبرالية قد أدي إلي تذويب هذه المزايا.

وعلي خلاف الخطاب السائد أزعم أن عمل الدولة يمثل عنصرا أساسيا، فهو الذي يضفي علي آليات المنافسة الاقتصادية فعاليتها المطلوبة. إن هذا العامل هو بالتحديد العامل الغائب في الاتحاد الاوروبي ، فهذا الاتحاد لم يقترب إلي الآن من شكل كونفيدرالي أو سلطة سياسية مشتركة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار دور حصان طروادة الذي تلعبه بريطانيا في مؤسسات الاتحاد الاوروبي.

وكذلك ففي المجال السياسي لن تصبح أوروبا قادرة علي تطوير سياسات مشتركة مستقلة عن واشنطن طالما تنقصها تلك السلطة الموحدة، الأمر الذى يتجلي فى الموقف التبعى الذى تتخذه أوروبا داخل الحلف الأطلنطي نفسه، فهذا الحلف مؤسسة غير متوازنة بل مجرد أداة لتنفيذ قرارات واشنطن المسبقة.

علي أن البعض يري أن هذا الأمر لن يدوم، إذ إن هناك بالفعل قرارا أوروبيا بتكوين قوة

مسلحة مندمجة خاصة بالاتحاد الأوربي. بيد أن الأمر ليس أمرا عسكريا تقنيا بل أمر سياسي. أين السلطة التي ستفي بمسئولية اتخاذ القرار السياسي في شأن استخدام تلك القوة في غياب سلطة أوروبية موحدة؟ في هذه الظروف يخشي أن تظل هذه القوة بالضرورة جزءاً لا يتجزأ من الحلف الاطلنطي.

إن المشروع الأوروبى مهدد إذن بالتذويب المزدوج علي الصعيد الاقتصادى فى العولمة الليبرالية، وعلي الصعيد السياسى بسبب خضوعه للقيادة الأمريكية للحلف الاطلنطى.

أتاحت هذه الظروف عودة استراتيجية واشنطن لتحتل مكانة الصدارة، وخاصة من خلال مبادراتها العسكرية من حرب الخليج ثم حروب يوغسلافيا – في قلب القارة الأوربية نفسها – وأخيراً حرب آسيا الوسطي. فالهدف الاستراتيجي الحقيقي الذي تسعي الولايات المتحدة إلي التوصل إليه من خلال الحرب الجارية باسم «استئصال الإرهاب» ليس هو بن لادن ولا الطالبان وهم أصدقاء سابقون، إنما هو وضع اليد علي آسيا الوسطي. وذلك لسببين هما ثروتها النفطية ومركزها الجيو- ستراتيجي. وأزعم أن هذا الأخير هو السبب الرئيسي للمبادرة الأمريكية الجديدة، وهو هدف معلن منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أي قبل وقوع حوادث ١١ سبتمبر بعقد كامل . فالسيطرة الأمريكية علي المنطقة – إن تحققت – من المتوقع أن تعطي لواشنطن وسيلة جبارة لمزيد من الضغط علي روسيا والصين والهند. ففي خلال الأعوام الاخيرة شاهدنا تقاربا بين الدول الثلاث المذكورة من أجل وضع حد للهيمنة الأمريكية. ومن شأن استيطان القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة أن يزود ديبلوماسية واشنطن بوسيلة التلويح بـ «راية الإسلام السياسي» ضد الدول الثلاث التي تضم أقليات إسلامية . لذلك تسعي الولايات المتحدة إلي تكريس تحالفها مع الإسلام السياسي وإرجاعه إلي مجراه الطبيعي التابع لمقتضيات مناورات واشنطن والتخلص من «انحرافاته الإرهابية» طالما أن الإرهاب لا يمس مصالح الولايات المتحدة بل يخدمها. ومرة أخري نجد هنا الخطاب المشهور حول «صراع الحضارات» يلعب دوره في خدمة الهيمنة الأمريكية.

ثم للهيمنة مزاياها الاقتصادية. ولئن لم يكن التفوق الاقتصادى هو مصدر الهيمنة إلا أن القوة المهيمنة تستطيع أن تجني من وراء موقعها القيادي مزايا اقتصادية. هكذا استطاعت الولايات اللمتحدة أن تمول عجز ميزانها التجاري – وهو إشارة دالة علي وهن وضعها في المنافسة الاقتصادية – من خلال امتصاص أموال فائضة من أوروبا واليابان والعالم الثالث، وبالتالي تكريس دور الدولار المهيمن في الأسواق التجارية والمالية العالمية.

علي أن الظاهرة الأخيرة المذكورة هنا تمثل أيضا وجه الضعف الذى يجعل تواصل هيمنة الولايات المتحدة موضع تساؤل . فمعناها أن رواج الكيان الاقتصادى الأمريكي هو رواج اصطناعي يفترض استمرار سيل الأموال من الخارج حتي يتم هذا السيل علي حساب تنمية الأطراف الأخري، فهو وضع يتعرض لخطر توقف هذا السيل في صالح الولايات المتحدة.

ثم أضيف إلي ذلك أن هذه الظاهرة الجديدة تشير إلي ما أسميه الطابع «المترهل» للرأسمالية المعاصرة. فخلال المراحل السابقة للعولمة الاستعمارية كانت المراكز في وضع مصدري الأموال للتخوم ومن خلاله كانت قادرة علي ضمان «تنمية» ولو غير متكافئة طبقاً لطابع قوانين التوسع الرأسمالي علي صعيد عالمي، أي قادرة علي وضع المنظومة العالمية في القالب المطلوب. والآن لم تعد المراكز (الثالوث) مصدرة أموال في المرحلة الراهنة الجديدة للاستعمار الجماعي بقيادة أمريكا. بل أصبح مركز المراكز (الولايات المتحدة) هو المستورد الأعظم للأموال القادمة من بقية العالم بأجمعه. وهذا النمط يحول دون استمرار التنمية عند جميع الأطراف الأخري للمنظومة العالمية – أى أوروبا واليابان والتخوم – ثم يضع عقبات إضافية في سبيل تواصل التنمية التابعة في التخوم نفسها.

ثم هناك أسباب أخرى عديدة تشير إلي تعرض الهيمنة الأمريكية لاحتمال السقوط، ومنها احتمال انقلاب الرأى العام الامريكي بعد أن أدرك أن أرض الولايات المتحدة نفسها لم تعد آمنة وغير معرضة للخطر كما كان يتصور قبل ١١ سبتمبر. ومنها تبين نقاط ضعف تكوين القوات المسلحة الأمريكية التي تم تربية ضباطها وعساكرها علي وهم إمكانية ممارسة حروب دون خسائر بشرية (بالنسبة إليهم فقط بالطبع!). ومنها الصعوبات المتعلقة بتمويل الحروب المتتالية التي تفترضها عسكرة العولمة. لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحمل عبء تمويل حرب الخليج علي دول الخليج نفسها، ثم حروب يوغسلافيا علي أوروبا. ولكن كيف سيتم تمويل حرب آسيا الوسطي؟ بل وتمويل التنازلات المالية الإضافية التي ستضطر الولايات المتحدة إليها من أجل ضمان استمرار «جبهة حلفائها» فى المخاطرة. ربما سوف تستغل واشنطن فرصة اتهام بعض الأموال العربية باشتراكها فى تمويل الإرهاب للاستيلاء علي جزء لايستهان به من الاستثمارات المالية العربية في الإسواق العالمية. علي أن هذا السلاح المحتمل استخدامه إنما هو في واقع الأمر سلاح ذو حدين. فالمبالغة في استخدام السلاح المذكور من شأنها أن تضعف موقع الحلفاء الخليجيين وطنيا وعربيا، مما يضع عقبات إضافية فى سبيل استمرار الاستفادة من التحالف مع الإسلام السياسى. بل من شأنها

أن تزعزع الثقة في الأسواق المالية على صعيد عالمي. وهذا أخطر.

لقد أصبح تعرض الهيمنة الأمريكية لاحتمال السقوط أمرا واقعا . ولكن لن يتحقق ذلك من تلقاء نفسه. إن تصاعد تعمق وفعالية جميع القوي المناهضة لليبرالية علي الأصعدة الوطنية والعولمة الليبرالية هو الشرط الذى لا مفر منه من أجل تحقيق هذا الهدف المطلوب.

٤ – أستنتج من التحليلات السابقة عن عسكرة النظام والطابع الجماعي للاستعمار الجديد وسمات وحدود الهيمنة الأمريكية أنه قد آن الأوان لإسقاط مشروع تحكم الليبرالية المتوحشة علي الأصعدة الوطنية والعالمية هي الأخري التي تصاحبها علي الصعيد العالمي.

لقد شاهدنا إلي جانب عسكرة النظام خلال التسعينيات تصاعد حركات مناهضة لها ومناهضة لمختلف أوجه الوحشية الاجتماعية التي أنتجها تحكم رأس المال المطلق والأحادى الجانب، الليبرالي المزعوم.

تجلت بعض هذه الحركات في الشمال فيما رأيناه من مظاهرات مهولة من سياتل إلي غوتبورج إلي جنوه وغيرها من عواصم أوروبا وأمريكا، حتي لم يعد بمقدور نظم الحكم أن تستطيع أن تتجاهلها وحتي أصبح بعض المسئولين فيها يفكرون في وسائل تتيح لهم اتهام هذه الحركات بطابع «إجرامي». وقد جاءت حوادث سبتمبر ٢٠٠١ في الوقت المناسب لاتهام الحركات «المناهضة للعولمة» كما يقال (وهذه التسمية في حد ذاتها هي خادعة) بالمشاركة مع «الإرهاب». فاتهم الرئيس بوش جميع هؤلاء الذين «لا يقفون معنا» (أي الذين لا يقبلون الوصفة الليبرالية بجميع محتوياتها) علي أنهم «مع الإرهابيين»، معلنا بذلك موجة جديدة من المكارثية التي كانت قد أتاحت في زمنها بعد الحرب العالمية الثانية تصفية المنظمات الشعبية المستقلة ومنها النقابات وغيرها، وذلك باسم «محاربة الشيوعية». وقد أكد رئيس حكومة إيطاليا برلوسكوني هذا الخلط والجمع بين جميع حركات مناهضة الوضع السائد.

وفي الجنوب أيضاً تجلي صعود الاحتجاج ضد الأوضاع السائدة، فتبلور في المظاهرة ضد اجتماع دافوس المشهور (حيث يجتمع أكبر وأغني رؤساء رأس المال وممثلو الحكومات التي تخدم مصالحهم) عام ١٩٩٧، ثم تجمع الحركات الشعبية لأمريكا اللاتينية بالأخص في بورتو أليجرى (البرازيل) عام ٢٠٠٠، ثم تجمع المنظمات الشعبية الأفريقية والآسيوية بالأخص في ديربان (جنوب افريقيا) عام ٢٠٠١. ويلعب صمود انتفاضة شعب فلسطين أمام وحشية النظام العنصري لدولة إسرائيل دورا محوريا فى تصاعد هذا الاحتجاج. وقد جاءت حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هنا أيضًا لتتيح اتهام هذه الحركات بأنها «شبيهة» بعمليات

الإرهاب!

آن الاوان لبناء جسور بين هذه الأطراف المتباينة لحركة يجب أن تصبح موحدة في نهاية المطاف، بين أطراف شمالية وأطراف جنوبية وحركات ذات بعد عالمي - إذ ما تزال الحركة حتي الآن متشتتة- فقد تبلور العديد من هذه الحركات من أجل الاحتجاج ضد وجه ملموس ومحدد من أوجه وحشية الرأسمالية الليبرالية، مثل تدمير البيئة أو تدهور الأوضاع الاجتماعية لفئة مهمشة أو غيرها من القضايا الفرعية، وإلي جانب ذلك فقد تكونت أيضا حركات تسعي إلي العمل علي صعيد عالمي وفضح الوجه الحقيقي للمؤسسات الدولية (البنك والصندوق ومنظمة التجارة). فرفعت هذه الحركات مطالب بإلغاء ديون الجنوب ووقف لبرلة التجارة.. إلخ.

آن الآوان إذن لبناء جبهة تضم هذه الحركات فتتيح لها رفع مستوي الوعي السياسي حتي تدرك الشعوب والفئات المعنية أن هناك أرضية مشتركة لنضالها وتفتح لها آفاق احتمال بناء يستطيع أن يكسب مصداقية لدي الجماهير.

والسؤال المبدئي المطروح هنا بطبيعة الحال يخص تحديد الأهداف الاستراتيجية التي نود أن تسعي هذه الجبهة إلي تحقيقها، الأمر الذى يتطلب بدوره مزيدا من التوضيح حتي نتفادي الالتباس في أمرها.

أقول بهذا الصدد إن هذا النضال المطلوب ليس نضالاً مناهضًا «للعولمة» في حد ذاتها لمجرد أنها ظاهرة عالمية الطابع، حتى تحل محلها الدعوة إلي التقوقع في أطر الدولة الوطنية أو الإقليم الحضاري المزعوم. وكذلك ليس الهدف هو «رفض الحداثة» كما يقول هؤلاء الذين يعتبرون أن الحداثة فى حد ذاتها هي المسئولة عن وحشية النظام. فنحن لسنا من أنصار خطاب رفض العولمة والحداثة، بل من بين هؤلاء الذين يسعون إلي تطوير مضامينها ومفاهيمها بحيث تتجاوز حدودها التاريخية الرأسمالية. نحن في حاجة إلي عولمة بديلة تسعي إلي تحقيق المساواة الحقيقية بين الأمم . نحن فى حاجة إلي معايير جديدة للقرار الاقتصادي تتيح للطبقات الشعبية مساحة للتحرك من أجل فرض اعتبار مصالحها الاجتماعية والسياسية والثقافية. نحن في حاجة إلي مزيد من إعادة الاعتبار للمفاهيم التي تدفع إلي الأمام قيم الحداثة من الديمقراطية، وهي قيم ذات طابع عالمي.

أقول إذن إن الصراع المطلوب هو في جوهره صراع بين مشروعين، كلاهما له طابع عالمي. فمن جانب هناك جبهة رأس المال المهيمن التي تفرض وصفتها الوحشية. ومن

الجانب الآخر نناضل من أجل جبهة مضادة تطالب بالعدالة الاجتماعية والدولية، وذلك باسم قيم إنسانية ذات طابع عالمي. وبهذا المعني نستطيع أ ن نسمي هذا الصراع صراعا حضاريا (بالمفرد) لا صراع الحضارات (بالجمع).

أنا شخصيًا أرى أن هذا الصراع الحضاري لا يعدو كونه الشكل المستحدث للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، بين رأسمالية صارت نظاما مترهلا تجاوز حدوده التاريخية فأصبح عقبة في سبيل تواصل التقدم والتحرر الإنساني، وبين مبادئ الاشتراكية المطلوبة علي الأصعدة المحلية (القطرية والوطنية) وعلي الصعيد العالمي. فأزعم أن انتصار الجبهة العالمية الديمقراطية والشعبية، من أجل العدالة الاجتماعية والعدالة الدولية، من شأنه أن يمثل خطوة في سبيل الانتقال طويل الأمد من الرأسمالية العالمية إلي الاشتراكية العالمية.

علي أ ن البعض يرفضون هذا التطلع أو لا يعلقون عليه اهتماما كبيرا. كما أن هناك من يتحرك باسم قيم أخلاقية ذات أصول دينية تناهض في رأيهم الأوضاع الراهنة دون أن تندرج بالضرورة في تطلع اشتراكي. كما أن هناك أيضًا من لم يعد يؤمن في الظروف الجديدة بالبدائل ذات الطابع الشمولي، فاختار أن يتفرغ لقضايا فرعية ولا أكثر. أقول إن الجميع لهم مكانهم في الجبهة المطلوبة وذلك دون قيد ولا شرط.

كلمة أخيرة حول فخ خطاب «صراع الحضارات». أزعم أن هذا الخطاب يستجيب تماما لمقتضيات استراتيجية الاستعمار التي تسعي إلي تفتيت القوي القادرة علي تكوين الجبهة المطلوبة.

تقوم «نظرية صراع الحضارات» علي فرضية لا علاقة لها بحقيقة التاريخ في الماضي والحاضر. فمضمون هذه الفرضية هو أن كل «منطقة حضارية» مزعومة تمثل وحدة متجانسة صلبة ذات جملة من الخصوصيات المطلقة، بحيث تلغي التناقضات والتباينات والتطورات الداخلية للمنطقة المعنية، وهي واقع تاريخ جميع المجتمعات القديمة والحديثة، تلغي لحساب تكريس بعد أحادي الجانب «للهوية» المزعومة. وعلي هذا الأساس المزيف غير العلمي يحصي عدد من الأقاليم الحضارية. فالغرب بهذا المعني ينحصر في واقع الرأسمالية ويتم التغافل عن أن هناك قيمًا أخري ديمقراطية واشتراكية قد انطلقت من ذلك «الغرب» بالتحديد . كذلك يقول هذا الخطاب إن المناطق الحضارية الأخرى – الإسلامية والصينية والهندية والأمريكية اللاتينية والأفريقية – لا يمكن أن تكون معًا جبهة جنوبية موحدة بسبب الطابع المطلق لخصوصيات كل منطقة من المناطق المعنية.

يسعي هذا الخطاب إذن إلي أن يحول دون تكوين الجبهة المطلوبة. فهو خطاب يدعو الغربيين إلي التكتل في صف موحد للدفاع عن «الحضارة» (الغربية بالطبع) ضد «الوحشية» (الشرقية طبعا).

هذا هو صلب خطاب الرئيس بوش. وهو كذلك خطاب يحول دون تكوين جبهة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مواجهة الاستعمار، إذ يدعو هذا الخطاب - علي سبيل المثال - «المسلمين» إلي تضامن مع باكستان ضد الهند لمجرد وحدة الدين، دون عمل حساب لأي اعتبار آخر.

ألا نذكر ما حدث في أعقاب مؤتمر باندونج (عام ١٩٥٥) وتبلور أول جبهة جنوبية فعالة؟ ألا نذكر أن المؤتمر الإسلامي قد أنشئ بعد باندونج بثلاث سنوات من أجل ضرب التضامن الأفريقي الآسيوى بالتحديد؟ وأن الولايات المتحدة - من خلال دول الخليج وباكستان - هي التي قامت بهذه المبادرة التي فضح جمال عبد الناصر في وقتها أهدافها التدميرية؟ أزعم أن خطاب «صراع الحضارات» يقوم حاليا بدور متماثل تماما.

٥ - جمعت في هذا الكتاب دراسات قد تلقي بعض الضوء علي التساؤلات المطروحة في هذه المقدمة.

تتناول الدراسة الأولي (الإطار الفكرى لدراسة مستقبل الجنوب فى عالم متغير) إشكالية التحدى الذى يواجهه الجنوب المعاصر. ويأتى أول الملحقين بنقاش لطابع التجدد الذى تمر به الرأسمالية المعاصرة: أهو تجدد يفتح آفاق المزيد من التوسع الرأسمالى وضمان ثباته، أم هو مجرد دورة تجميل لجسم مترهل؟ ويأتى الملحق الثاني بذكر احتمال إنعاش جو التضامن الأفريقى الآسيوى الذى رأينا وميضاً له يلمع في ديربان بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية. ثم تتناول الدراسة الثانية (العالم العربي - الأوضاع الراهنة والصراعات المحتدمة) مناقشة ظروف الوطن العربي في هذا الإطار.

الجزء الأول

الإطار الفكرى لدراسة مستقبل الجنوب فى عالم متغير



الإطار الفكرى لدراسة مستقبل الجنوب

١) تقديم :

تتحرك مصائر بلدان الجنوب في العقود الأخيرة وفق مركزية عالمية بالغة التسارع والعنف، تتجدد أشكالها وصور قوتها تجددات مستمرة فى نظام الاحتكار العالمي للثروة والسلطة وأدوات للهيمنة، تقنية وفكرية، أيديولوجية وثقافية، وتحكم دقيق في نظام الشرعية الدولية الذى تتم صياغته وفق مصالح صارخة للنظام الرأسمالي العالمي المتجدد.

وطوال الوقت يفرض علي شعوب بلدان الجنوب صياغات لنظْمها هي نفسها من التحديث إلي التصنيع، ومن الشمولية للعسكرية ثم إلي الليبرالية والديمقراطية مؤخراً.

ورغم حركات ونظم المقاومة الوطنية المستمرة طوال هذه العقود، فقد استطاعت الرأسمالية العالمية أن تصل لنهاية القرن العشرين لتتوج حوالي خمسة قرون من التوسع والاستغلال والقهر، وتهدد مستقبل الجنوب بل وأجزاء من الشمال نفسه فى مسيرته نحو القرن الحادي والعشرين.

لقد شكل قيام النظم الاشتراكية، وصعود حركات التحرر الوطني لفترة، أحتمالات الحد من طموحات النظام الرأسمالي العالمي نحو السيطرة، وحتي الحرب الباردة التى تهددت كثير من المصائر أثناءها لا تعادل كل هذه المخاطر الصارخة التي تهدد الآن مستقبل شعوب الجنوب، ولم تشكل أزمة النظام الرأسمالي العالمي وقت الحرب الباردة تهديداً مباشراً بهذه الحدة لحل الأزمة علي حساب شعوب الجنوب. لقد كان الرهان أساساً إذن علي وجود عالم متعدد الأقطاب يمكن أن يحمي – ولو نسبياً – دول الأطراف أو الدول الوسيطة.

لكن نهاية الحرب الباردة قضت علي أمل تعدد الأطراف وأدخلت العالم في فوضي صراع الرأسمالية العالمية من أجل السيطرة المركزية. ولم توقف أزمة الرأسمالية نفسها هذا الصراع.

فها هي أزمة الرأسمالية تحتدم مع نهاية صراعاتها في إطار الحرب الباردة، وها هو رأس المال المالي يدور بأزماته علي ساحات مختلفة في القارات الثلاث لبلدان الجنوب، دون

أن تتمكن محاولات إلخروج من دوائره المباشرة في آسيا أو أمريكا اللاتينية من تحقيق أي قدر من الاستقلالية عن دائرة الأزمة، وذلك بسبب قوة الاحتواء التي بات يتسلح بها النظام الرأسمالي العالمي، مرتباً دوائر حركته من أقصي الشرق في اليابان وكوريا إلي أقصي الغرب في كندا والمكسيك.

ولفترة ليست قصيرة بعد توقف الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي والتحدي الصيني المباشر بدت النهضة الأوربية قطباً مرشحًا لمواجهة المركزية الأمريكية في النظام العالمي، بل وبدا إمكان خلق قوة لمفهوم الشرعية الدولية يحفظ قدراً من الاحترام للتنظيم العالمي ممثلاً في الأمم المتحدة بتوازنات القوى المتعددة داخلها، وهنا توقعت كثير من دوائر بلدان الجنوب إمكان التقاط أنفاسها ومحاورة البدائل التي يمكن أن تطرح من داخلها. ففي وجود قدر من الرشادة الأوربية، وامتصاص المشروعات الاجتماعية الأوربية لقدر من الفوائض الرأسمالية المتصاعدة فضلاً عن اعتبارات التنافس علي الأسواق والاستثمارات، ومع توقع أن تقوم تجارب النهوض الرأسمالي الآسيوي بامتصاص جزء آخر من زلزال الصعود الرأسمالي المركزي، ودخول بلاد كالهند والصين بفلسفات مختلفة حلبة التنافس، بل واحتمال بعض التأثير والاستيعاب بفعل حالة الاستقرار النسبي في أمريكا اللاتينية. وكان الأمل أن ينعكس ذلك كله علي نضج أجهزة الشرعية الدولية بتصاعد الأدوار في الأمم المتحدة بما قد يؤدى إلي قدر من تقسيم العمل والأدوار لصالح بلدان الجنوب، ويأمل أن يحدث كل ذلك أيضاً قدراً من التحجيم للهيمنة الأمريكية وطموحاتها المتصاعدة علي المستوى العالمي.

لكن الذى حدث هو أن السيناريو المأمول لم يمض علي هذا النحو، إذ عمدت الرأسمالية الأمريكية إلى إدارة الأزمة من خلال التفجرات المختلفة داخل الأطراف الأخرى، فمنحها ذلك هامشًا أكبر لممارسة الهيمنة ليس في القطاع المالى وحده بل وفى تجارة السلاح والتدخل العسكري المباشر في أكثر من منطقة فى العالم وإجبار أوربا على الانحياز الكامل لسياساتها وبرامج سيطرتها على المؤسسات الدولية سواء كانت الأمم المتحدة أو مؤسسات بريتون وودز المالية الدولية، وكشف هذا عن عجز الحلفاء – ناهيك عن بلدان الجنوب تماما– في أكثر من أزمة سياسية أو اقتصادية أو خلال التدخلات العسكرية المخططة أمريكيا.

إذن لم يطرح على المستوى العالمى المركزى إلا سيناريو الهيمنة الأمريكية وجعل حلف

الأطلنطى والقوة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة هى إلخيار الوحيد المتبقى أمام النظام العالمى.

وبهذا إلخيار أخذت الهيمنة الأمريكية تصوغ للعالم طبيعة صراعاته، فهي حضارية مرة وعرقية أخري، وإقليمية ثالثة؛ والمفهوم الواحد للديمقراطية الليبرالية هو المفهوم المسيد من قبل المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والأيديولوجيات العالمية والمنظمات غير الحكومية.

وفي إطار الليبرالية المتوحشة هذه فرضت علي بلدان الجنوب سياسات اقتصادية واجتماعية معينة (التكيف الهيكلي – الإصلاح الاقتصادى – حرية السوق المطلقة ... إلخ) أدت بدورها إلي إلحاق أكبر الضربات بالتشكيلات الاجتماعية، وهيكلية بل وشرعية الدول الوطنية، وفاعلية التنظيمات السياسية والتضامنية الاجتماعية وتفكك الهياكل القومية، وانهيار التطلعات الشعبية للنهضة والتقدم.

وشهدت بلدان الجنوب نتيجة لذلك أسوأ أنواع الصراعات الاجتماعية والعرقية والقومية، ونزاعات الحدود، وانهيارات هياكل الدول نفسها في بعض الحالات، كما سقطت أدوار التنظيمات الإقليمية ذات الطابع القومي أو الاقتصادي أو الجغرافي.

وفى هذه الأجواء بدت بدائل وهمية مختلفة تطرح نفسها علي الشعوب الضائعة في أوهام الرأسمالية وحولها. بدأت الأصوليات والعرقيات تطرح نفسها كأوهام جامعة دون أن تختلف عن الوهم الرأسمالي نفسه في تنظيماتها الاقتصادية وارتباطها بالسوق العالمية. وبدأت نخب اجتماعية جديدة تبشر بالديمقراطية الليبرالية وتضغط لانسحاب الدولة وتقنين التفتت الاجتماعي، أي في نفس إطار سياسات وفلسفات الهيمنة.

ويدفع هذا الإلحاق الكامل لمجتمعات بلدان الجنوب – عن طريق نظم الحكم القائمة، والقوي الاجتماعية المفتتة، والنخب التابعة فكريا – يدفع كل ذلك ببلدان الجنوب إلي موقف حدي في الفترة القادمة وفق سيناريوهات محددة سلفا.

* إما سيناريو اللحاق الكامل بالنظام العالمي وهيمنته الأمريكية الصارخة وذلك عبر النظم القائمة أو عبر التعرض لبدائل وهمية من قبل الليبرالية أو الأصوليات الدينية والعرقية أو التنظيمات الإقليمية، وهي كلها تدور في فلك النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة حالياً.

* وإما البحث عن بدائل حقيقية تعى حقيقة ومخاطر اللحاق الكامل، وتبني بدائل ذات

طابع استقلالي تقوم علي بث الحيوية في القوى الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والديمقراطية، وإعادة الاعتبار لمشروعات الدول الوطنية بتوجه ديمقراطى شعبى، والسعى إلي إقامة تنظيمات إقليمية يستفيد بعضها من بعدها الأيديولوجي مثل الحركة العربية والجامعة الأفريقية... إلخ. وذلك بأمل أن يؤدي تطور المنافسات (أو الصراعات داخل المركز) إلي تحالفات مستقبلية ضد المركزية الرأسمالية والعسكرية التي تقودها الولايات المتحدة.

٢) الطبيعة الاستعمارية الدائمة للرأسمالية :

تقوم الأيديولوجيا السائدة علي مقولة مفادها أن هناك تلاقيا يكاد يكون تلقائيا بين النتائج المترتبة علي ما يسمي بفعل «آليات السوق» من جانب، وبين ميول الناس المعبر عنها من خلال ممارسات الديمقراطية السياسية من الجانب الآخر. ويرجع إعلان هذا المبدأ إلي عصر فلسفة الأنوار ومفهومها للعقلانية التي يفترض أن تحكم ممارسات الإنسان الفرد الحر في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، علي شرط أن يتمتع هذا الإنسان الفرد الحر بحرية مزدوجة تخص مجال المبادرة الاقتصادية من جانب (حرية المبادرة في إنشاء أنشطة إنتاجية وحرية التبادل في السوق وحرية عقد العمل ... إلخ). كما تخص مجال الخيار السياسي (من خلال ممارسات الديمقراطية من الجانب الآخر).

فعمل الأسواق – طبقاً لهذه النظرية – لابد أن يستجيب في نهاية المطاف إلي احتياجات الأفراد المادية. كما أن الانتخابات السياسية الحرة لابد من جانبها أن تكرس أفضليات تتمشي مع الأولي فلا تناقضها. ولنلاحظ أن هذا المبدأ – الذي يتحول بسهولة إلي مصادرة دوغمائية علي المطلوب –يضفي طابعا شبه توتاليتاري علي الأيديولوجيا البورجوازية المعنية، إذ يزعم أن المجتمع يمكن أن يكون مجتمعا تصالحاً مع نفسه، لا يعرف اختلاف المصالح والتناقضات. كما أن السياسة في هذا التطلع تفتقد مغزاها، فالسياسة الصحيحة تفترض تباين البدائل المطروحة حتي يصبح الخيار بينها خياراً ذا معني. بينما السياسة هنا تخضع لفعل قوانين خارجة عن الإرادة المجتمعية، فتكرس «قوانين السوق».

من الواضح أن هذه النظرة المجتمعية لا تتجاوز حدود المقولة التي مفادها أن المجتمع

عبارة عن تجميع أفراد ولا غير، وهي نظرة تتجاهل أهم الوقائع الاجتماعية مثل الطبقات والأمم.

وقدتم بناء علم الاقتصاد «إلخالص» علي أساس الأخذ بهذا المبدأ، الأمر الذى جعل هذا العلم لايمت للرأسمالية القائمة بالفعل بصلة، فيحل محلها «رأسمالية وهمية» لا وجود لها. وكان من أهم استنتاجات هذا العلم الوهمي أن فعل الأسواق (اقرأ : فعل قوانين الرأسمالية) لابد أن ينتج عالما متجانساً. بيد أن التوسع الرأسمالي القائم بالفعل قد أنتج عكس ذلك، أى أدي إلي استقطاب لم يزل يتعمق بمرور الزمن خلال القرون إلخمسة الأخيرة.

نستنتج من هذه الملاحظات الموجزة أن الاستعمار لا يمثل مرحلة خاصة فى تاريخ الرأسمالية، مثل تلك المرحلة الأعلي التى أشار لينين إليها، بل هو صفة من الصفات الدائمة للتوسع الرأسمالي منذ نشأته من قبل خمسة قرون.

وقد تجلى الفتح الاستعمارى للكوكب على أيدى الأوروبيين ثم أولادهم فى شمال أمريكا في موجتين متتاليتين، يهمنا التعرف على ملامحهما لصلتهما بالمنطق السائد الآن في علاقة الشمال الرأسمالي بالجنوب :

* لقد تمحورت الموجة الأولي حول فتح القارة الأمريكية وتحويلها إلي نظم تابعة ذات طابع طرفي تخدم تراكم رأس المال المركنتالي السائد عندئذ في أوروبا الأطلسية، فأدي هذا الفتح إلي تحطيم الحضارات الهندية في جنوب القارة وأسبنتها ومسيحيتها، كما أدي إلي إبادة الهنود إبادة شاملة في شمال القارة وإحلال مستوطنين من أصول أوروبية محلهم فيما صار الولايات المتحدة. وبينما تحرك الإسبان باسم العقيدة الدينية التي فرضوها علي شعوب الأقطار المفتوحة، فإن الإنجليز البروتستانت قد استنتجوا من قراءتهم للتوراة حق «إبادة الكفار». ثم تلا ذلك استيراد السود الأفارقة وعبوديتهم المرذولة ليحلوا محل الهنود من أجل استثمار المناطق الواعدة من القارة.

واليوم يعلم الجميع الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه المصائب التاريخية وعلاقتها العميقة بالتوسع الرأسمالي المركنتالي. إلا أن الأوروبيين قد عاشوا هذا الفصل من التاريخ عبر إلخطاب الأيديولوجى السائد عندئذ والذي سعي إلي إضفاء مشروعية علي المشروع الاستعمارى المعنى هنا. ولم تجد الأصوات الرافضة – مثل صوت لس كازاس – صدى

يذكر.

علي أن ردود فعل الشعوب ضحايا هذا الفتح قد أنتجت فيما بعد القوى المضادة له التى قامت بسلسلة ثورات تحريرية، انطلاقاً من ثورة العبيد السود في سانت ديونج (هايتي الآن) في أواخر القرن الثامن عشر، ثم - بعد مرور قرن من الزمن - ثورة المكسيك، ثم بعد نصف قرن - ثورة كوبا.

ولئن لم نشر هنا إلي «الثورة الأمريكية» في المستعمرات الانجليزية التي خرجت الولايات المتحدة عنها ، ولا ثورة المستعمرات الإسبانية التي تلتها بقليل ، فإنما يرجع هذا التجاهل المقصود إلي أن تلك «الثورات» المزعومة لم تسع إلا إلي نقل سلطة القرار من عواصم دول الأم إلي المستوطنين المحليين، وذلك من أجل التواصل في نفس المشروع دون تقاسم الأرباح الناتجة عنه مع أصحاب السلطة فى أوروبا.

* تجلت الموجة الثانية في التوسع الكولونيالي الذي شمل القارتين الأفريقية والأسيوية خلال القرن التاسع عشر. وهي موجة توسع من أجل «فتح الأسواق» ترتبت علي إنجاز الثورة الصناعية. وبمقتضاها فرضت بريطانيا العظمي «البوريتانية» علي الصين استهلاك الأفيون! ومرة أخري إذا كان الجميع يعلم الآن حقيقة الأهداف التي سعي الاستعمار إلي تحقيقها إلا أن الرأي العام الغربي قد تأثر في وقته بخطاب «الرسالة الحضارية» الذى أضفي مشروعية على الكولونيالية أمام الجمهور، وذلك بالرغم من أن شخصيات بورجوازية حامية للفكر قد عبرت بوقاحة عن حقيقة الهدف. علي سبيل المثال قال سيسيل رودز أن الفتح الكولونيالى هو الوسيلة الوحيدة لحماية بريطانيا من انتفاضة اجتماعية ضد النظام. ومرة أخرى لم تجد أصوات الرافضين - من كومونة باريس إلي حزب البلشفيك - صدي يذكر.

لقد أنتج هذا التوسع استقطابا علي صعيد عالمي لم يكن له مثيل خلال الألفيات السابقة من تاريخ الإنسانية. فكان مدي التفاوت في توزيع الثروة بين ما يمثل حوالي ٨٠٪ من سكان الكوكب لم يتجاوز حدود نسبة الواحد إلى اثنين قبل الثورة الصناعية. صارت هذه المعادلة تساوي بعد قرنين من التوسع الاستعمارى نسبة الواحد إلي ستين.

ومرة أخري أنتج هذا التوسع القوى التى انتفضت ضد النظام، فقامت الثورات الاشتراكية في روسيا والصين - أى فى مناطق طرفية عانت من الاستقطاب المذكور (وليس هذا الأمر

ناتج صدفة) كما قامت ثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا. وقد فرضت هذه الانتصارات ظروف الرواج الذي ساد خلال ثلاثة عقود انطلاقا من عام ١٩٤٥ . وأوحى هذا الرواج وهماً مفاده أن الرأسمالية قد أصبحت «متحضرة».

* والآن يواجه العالم موجة ثالثة من التوسع الاستعماري، بزغت ملامحه في أعقاب انهيار النظم السوفياتية والوطنية الشعبوية في العالم الثالث. وتظل أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة المتعدية الجنسية هي هي، أي السيطرة علي الأسواق وغزو موارد الكوكب والاستفادة من مزيد من استغلال العمل في الأطراف، ولو أن المشروع الجديد يعمل في إطار تغيرت ظروفه من جوانب عديدة تغيراً بالغًا. كما أن الخطاب الذي يغطي المشروع ليضفي عليه مشروعية قد تجدد هو الآخر، فصار خطاباً يدعو إلي «نشر الديمقراطية» واحترام «حقوق الشعوب» حتي أتاح للغرب حق التدخل باسم «مبادئ الإنسانية». إلا أن العمل طبقًا لمبدأ «الكيل بمكيالين» الذي يحكم ممارسات الدول الغربية بهذا الصدد قد ألغي كل مصداقية لهذا الخطاب لدى شعوب آسيا وأفريقيا.

وفي هذا الإطار طورت الولايات المتحدة استراتيجية شاملة متماسكة تسعي إلي ضمان هيمنتها المطلقة علي مشاركيها في «الثالوث» (الذي يتكون كما هو معروف، من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان) وذلك من خلال دفع قوتها العسكرية الفائقة إلي مقدمة المسرح. ولعبت حرب كوسوفو دورا حاسما في تقديم المشروع، وقد عبرت هذه الحرب عن تسليم الدول الأوربية للخطة الأمريكية التي صدق عليها حلف الناتو في أواخر أبريل ١٩٩٩ . وطبقاً لهذه الخطة – التي يطلق النظام الأمريكي عليها اسم «نظرية كلنتون» – أعطي حلف ناتو لنفسه حق التدخل في آسيا وافريقيا (علما بأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها دون شريك معها بحق التدخل في القارة الأمريكية منذ إعلان مبدأ مونرو). هكذا أصبح ناتو – الذي قيل عنه إنه «حلف دفاعي» – تحالفا هجوميا في خدمة المشروع الأمريكي. كما أن النظرية الجديدة قد عرّفت حالات التدخل المسموح له بعبارات بالغة المرونة، تشمل «الجريمة الدولية» (مثل تجارة المخدرات) و«الإرهاب» والتسليح «الخطير» لدول خارج حلف ناتو ... إلخ، الأمر الذي يتيح للإدارة الأمريكية حقاً يكاد يكون مطلقاً في القرار بالتدخل. ثم أُضيف إلي ذلك أن ناتو قد أعتق نفسه من الالتزام بموافقة الأمم المتحدة علي مبادراته. هكذا

صار حديث الإدارة الأمريكية عن الأمم المتحدة يلجأ إلي تعبيرات لا تقل قسوة في احتقارها للمنظمة الدولية وللقانون الدولي عن خطاب الدول الفاشية في مواجهة عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية.

وهكذا تنتقل بلدان الجنوب إلي وضع الساحة أو الفضاء الذى تتحرك فيه قوى الشمال الاستعمارى مرة أخرى بالحرية والعنف المطلقين.

والسؤال المطروح هنا هو: ماهى الظروف والتطورات التى أدت إلي الوضع الراهن؟ علما بأن نوعية الإجابة على هذه السؤال تحدد بدورها مضمون الاستراتيجيات المرسومة من أجل مواجهة التحدى.

٣) مشروع العولمة وهيمنة الولايات المتحدة :

لن نكرر هنا ما سبق أن تناولناه بالتفصيل حول طابع مشروع العولمة ومغزي التحدي الذي يمثله. بل نكتفي بعرض موجز لأهم الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها –من كتاباتنا السابقة– في هذا الشأن علي النحو التالي :–

١ – ليست الرأسمالية باعتبارها «نظام تنمية» – نمطا يمكن أن يتم تقديره في مواجهة «نظام تنمية» آخر مثل الاشتراكية. فالتمييز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية، وهو التوسع الرأسمالي، وبين «التنمية» أمر ضروري، إذ إن للمفهومين وصفا معرفيا خاصا. يشير مفهوم التوسع الرأسمالي إلي واقع تاريخي حدث ويحدث، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية. أما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجي يستحيل تجاهله. فالتنمية تفترض مشروعًا مجتمعيًا، وبالتالي تحديد معايير تقاس الإنجازات علي ضوئها. إن إلخلط بين المفهومين – المفهوم الذى يخص الواقع المعيش والمفهوم الذي يشير إلي المرجو – هو مصدر الالتباس في معظم النقد الموجه للسياسات المتبعة. وكذلك فإن إلخلط بين «اقتصاديات السوق» و«اقتصاديات رأس المال» من شأنه أن يضعف النقد – فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة بينما رأس المال هو واقع قائم علي الاحتكار (أى عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذين ينفردون في ملكية المشروعات. يضاف إلي ذلك أن الرأسمالية لا تنحصر في المنافسة بين المحتكرين وهنا تتطلب فعالية النظام وجود فعل جماعي وكيان يقوم به يمثل المصالح

المهيمنة في جملتها .

وبالتالي فإن الفصل بين الدولة والرأسمالية هو دائما فصل اصطناعي.

٢ – ليست العولمة ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، بيد أنها دخلت بالفعل فى مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال العقدين الأخيرين. وقد تزامن هذا التغير الكيفي مع أزمة التراكم علي صعيد عالمي. ولايعبر عن ظاهرة العولمة ويعمقها، التبادل التجارى فقط. ذلك أن النظم الإنتاجية المتمركزة علي الذات حتي تاريخ قريب أخذت في التفكك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالميا، وكذلك أخذ تقسيم العمل بين المراكز والأطراف في التغير من حيث الكيف كناتج تصنيع العالم الثالث نسبياً واختراقه الأسواق العالمية.

ولا ريب أن العولمة الجديدة أدت إلي تآكل قدرة الدولة الوطنية علي إدارة الاقتصاد المحلي. إلا أن العولمة فى حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة. فنتج عن ذلك تناقض جديد، ونزعم أن الرأسمالية لن تكون قادرة علي التغلب عليه. فليست الرأسمالية نظاما اقتصاديا فقط. إنما هي نظام كلى لا فصل فيه بين الاقتصاد والسياسة، أي وجود الدولة. وقد تم توسع الرأسمالية حتي تاريخ قريب بواسطة توافق واضح في إطار الدولة الوطنية بين مجال الإدارة الاقتصادية ومجال الإدارة السياسية لشئون المجتمع. ويفترض منطق الرأسمالية إضفاء أولوية علي مقتضيات الإدارة المعولمة للاقتصاد علي حساب وظائف الدولة الوطنية. وينعكس هذا إلخيار بشكل صارخ في إلخطاب السائد المعادي مبدئيا للدولة. فيتجلي التناقض الجديد في اختفاء التلاؤم بين مجال عمل قوانين تراكم رأس المال وهو مجال أصبح عالميا وبين مجال الإدارة السياسية والاجتماعية التي لا تزال محكومة قطرياً.

٣ – ينقسم النصف الثاني من هذا القرن العشرين إلي مرحلتين متتاليتين : أولاهما مرحلة رواج (من عام ١٩٤٥ إلي عام ١٩٧٥) وثانيهما مرحلة أزمة هيكلية (أي أزمة نمط التراكم) لم يخرج بعد عنها النظام الرأسمالي.

لقد أنتجت الهزيمة المزدوجة للفاشستية والكولونيالية القديمة الظروف الاجتماعية الملائمة التي قام علي أساسها رواج العقود الثلاثة الأولي.

ففي الغرب خلقت هزيمة الفاشستية ظروفًا ملائمة في صالح الطبقات العاملة ليست مسبوقة في ماضي تاريخ الرأسمالية. فأنتج التوازن الجديد في ميزان القوي شروطاً أتاحت

تنفيذ مشروع التسوية التاريخية في المواجهة بين رأس المال والعمل، وهو المشروع الخاص بالدولة الاشتراكية الديمقراطية. أما انتصار الاتحاد السوفياتي والثورة الصينية فقد خلق هو الآخر إطاراً ملائما للنضال السياسي شجع بدوره الرواج الاقتصادى من خلال الضغط الذى فرضه علي رأس المال فألزمه بقبول التسوية المذكورة. وفى نفس الزمن التاريخى أدى مد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إلي تصفية الكولونيالية، الأمر الذى فتح بابا لتنمية حثيثة فى الجنوب، اعتمدت علي استغلالها لتلك المنافسة بين الشرق والغرب لصالح تدعيم استقلال «الدول النامية».

إذن فقد كان الرواج النسبي ناتج تكيف استراتيجيات رأس المال العالمي مع مقتضيات العلاقات الاجتماعية التي فرضتها القوي الديمقراطية والشعبية. وهذا الوضع هو تماما عكس «التكيف» الذى يدعو إليه أصحاب النظام حاليا. إلا أن تلك التوازنات التي قام التراكم الحثيث علي أساسها قد أخذت في التآكل التدريجي الذى أدى بدوره إلي سقوط النماذج الثلاثة المذكورة، أى نمط دولة الرفاهية في الغرب والنمط السوفياتي في الشرق ونمط الدولة الوطنية الشعبوية في الجنوب.

هكذا دخل النظام فى أزمة هيكلية انطلاقاً من أوائل السبعينيات، وتتمظهر هذه الأزمة في تخفيض معدلات النمو والتراكم والعودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة فى الغرب واتجاهات تطور نحو إلخلف (أى تكور) في مناطق عديدة من الجنوب والشرق الاشتراكي سابقاً، يرافقها في حالات كثيرة تراكم ديون خارجية غير محتملة.

تتجلي الأزمة في أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالي لاتجد منافذ لها بالدرجة الكافية في الاستثمارات المربحة القادرة علي توسيع القدرات الإنتاجية. ففي هذه الظروف يصير الهدف الرئيسي لسياسات إدارة الأزمة البحث عن «منافذ أخرى» لفائض الأموال العائمة، من أجل حماية النظام من خطر تبخيس فجائي وضخم لقيمة هذه الاموال كما حدث خلال الثلاثينيات.

تتطلب إدارة الأزمة التعامل معها علي صعيد عالمي، بسبب عولمة الرأسمالية. فتواجه هذه الإدارة فائضًا مهولا ومتزايدا من الأموال العائمة. فبينما لا يزيد حجم المبادلات التجارية العالمية علي مبلغ حوالي ٣٠٠٠ مليار دولار سنويا فإن حجم التدفقات المالية الدولية

يقوم بمبلغ لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ مليار دولار أي ٣٠ ضعف الرقم الأول.

لذلك يستنتج أن حركة التاريخ ليست تنقلا علي خط مستقيم له اتجاه ثابت ومعروف مسبقا، بل تتكون هذه الحركة من لحظات متتالية بعضها يمثل خطوات تقدم في اتجاه معين وبعضها التوقف والمراوحة عند نقطة معينة، بل قد تمثل ردات إلي الوراء أو الانغلاق في مأزق. فهناك نقاط تقاطع تفرض الخيار بين احتمالات متباينة تجعل «الخط العام» للتاريخ مسألة غير مقررة سلفا، ولذا تأرجح وضع بلدان الجنوب صعوداً وهبوطاً في فترات ليست بعيدة.

كذلك فإن مراحل التقدم الهادئ والمستديم عندما تفعل التوازنات الملائمة فعلها لتيسر إعادة إنتاج التراكم التوسعي، ثمة ميل قوى يدفع الفكر نحو نظريات التطور الخطي. فالتاريخ يبدو في هذه اللحظات كما لو كان يتجه بالضرورة نحو هدف «طبيعي» لا محالة. وفي هذه المراحل نجد إذن ميلا قويا نحو بناء نظريات كلية، أطلق عليها ناقدوها المحدثون تسمية «الخطابات الكبري» مثل المشروع البورجوازي الديمقراطي أو المشروع الاشتراكي أو المشروع الوطني للتحديث. وتتسم هذه المراحل بثبات قوي فاعلة في التاريخ ذات ملامح واضحة مثل الطبقات والأمم. وتتجلي أشكال تنظيم هذه القوي في الأحزاب والنقابات ومنظمات اجتماعية مختلفة هي الأخرى ثابتة. كما يتجلي في التنظيمات الجماعية مثلما يعرض هذا البحث أيضاً وبالتالي تصبح أيضاً أشكال الممارسات الاجتماعية مستقرة تتمتع بدرجة مرتفعة من الفعالية. وتترتب علي ديناميكية في النظام تيسر التنبؤ عما يمكن أن يحدث. فالهياكل ثابتة .وبالرغم من التغيرات التي قد تطرأ علي المسرح بصفة ظرفية، تتمتع النظم – من الدولة الوطنية إلي الأحزاب السياسية – وكذلك الأيديولوجيات التي تلجأ إليها هذه النظم، بدرجة مرتفعة من المصداقية والمشروعية. وقد ظهر ذلك فى آسيا ونسبياً فى أفريقيا، بدرجة أكبر مما عرضته التطورات الجماعية في أمريكا اللاتينية.

إلا أن التناقضات تفعل فعلها في باطن النظم وتواصل عملها التدميري، حتى تأتى لحظة الأزمة فتنحل التوازنات التي كانت تضمن سابقًا إعادة إنتاج التراكم، دون أن تحل محلها توازنات جديدة. والتأخر في تبلور هذه الأخيرة يفضح نقاط النقص في النظريات الكلية السابقة، فتنهار مصداقيتها. وبالتالي تتسم المرحلة بصفة التشتت في الفكر الاجتماعي.

فالقوي الفاعلة المنظمة التي كانت تتحكم في الحياة الاجتماعية تهجر المسرح دون أن تكون قوي جديدة ذات ملامح واضحة قد حلت محلها بعد. والفراغ ينتج بدوره فقدان الثقة في ممارسات الصراع الاجتماعي التقليدية السابقة، ومشروعيتها دون أن تكون البدائل لها قد تبلورت بعد.

وهذا ما جعل هذا الوضع كله يتسم بسمة الفوضي. علما بأن طابع الفوضي المقصود هنا لا يمت بصلة لأنماط الفوضى التى تدرسها رياضيات المعدلات غير إلخطية التى لا طائل من تحتها في المجالات الاجتماعية، حيث إن المجتمع هو فاعل تاريخه وليس مفعولاً به، كما هو الأمر في مجالات الطبيعة حيث تنطبق قوانين الفوضي الرياضية.

ويدفع ذلك معظم ظواهر عصرنا الراهن، من تعدد وتشتت الحركات الاجتماعية التي تعتمد علي تعبيرات أيديولوجية تكرس الحنين إلي الماضي فتتجلي في البحث عن الهوية المفقودة من خلال خطابات السلفية الدينية أو الانغلاق الإثني، وهي تجليات لا تعدو كونها مظاهر للأزمة وليست إجابات فعالة للتحدي.

وقد كان انتصار حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا هو الذي خلق الظروف التي أتاحت بدورها تعجيل التحديث في القارتين المذكورتين، ففرض علي رأس المال المهيمن أن يتكيف هو مع مقتضيات تصنيع العالم الثالث، وهذا الإطار هو مادفع حالة أو موجة التحرر الوطني وفقاً لمفكر مثل فوزي منصور.

لكن هذا العالم الثالث السابق انقسم إلي مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الطرفية :

أ- تلك التي حققت فعلا من خلال التصنيع قدرة علي مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية في مجال تصدير المنتجات الصناعية.

ب – وتلك التي لم تحقق هذه القدرة سواء أكانت قد تخلفت في التصنيع أم فشلت في إنجاز الفاعلية في صناعاتها.

ولاشك أن تحدى العالمية بالنسبة إلي هاتين المجموعتين يتخذ أشكالا خاصة بكل منهما. تتكون المجموعة الأولى من تلك المجتمعات التي استطاعت أن تقيم منظومات إنتاجية

وطنية متمركزة حول الذات وهى شرط إنماء لاحق للقدرة علي مواجهة المنافسة فى المنظومة الجديدة القائمة علي العولمة بالمعنى الموصوف أعلاه، وتضم هذه المجموعة المجتمعات «الاشتراكية» سابقاً من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق والصين، كما تضم كوريا والهند والبرازيل والمكسيك. هذا بينما ينتمي العالم العربي والإسلامي إلي المجموعة الثانية، إلي جانب أفريقيا جنوب الصحراء.

إن مصدر التباين بين المجموعتين إنما هو اختلاف من حيث الكيف وليس من حيث الكم فقط. فالمجموعة الأولي تساهم في المنظومة العالمية بصفتها فاعلة. أي أن للطبقات الحاكمة في هذه البلدان استراتيجياتها الخاصة التي تدخل في تناقض مع خطط استعمار الثالوث المهيمن. وإن كان هذا التناقض ربما لم يتبلور بعد لسبب أو آخر – مثل احتدام أزمة الانتقال من النظام السابق إلي الاندراج في المنظومة العالمية الجديدة– إلا أنه يمثل احتمالاً حقيقياً له جذور موضوعية في نوعية التشكيلة الاجتماعية القائمة، وهو ما يسميه فوزي منصور أيضاً الموجة الثانية للتحرر الوطني.

أما المجموعة الثانية فهى فى موقع المفعول به العاجزة عن تطوير استراتيجية خاصة لها. فالقوي المهيمنة عالميا تفرض علي هذه البلدان «التكيف» – أى التكيف أحادى الجانب والخضوع لاحتياجات التوسع الاستعمارى. فالمنطقة مهمشة بهذا المعني الاقتصادى والسياسي. وينعكس هذا الوضع في غياب خطط وطنية ورؤي مستقبلية لدي الطبقات الحاكمة والجمهور، ليحل محلها ما نسميه مشروعات وهمية ثقافوية ودينية سلفية وإثنية محدودة الآفاق. وكون الأيديولوجيات الثقافوية تحتل مقدم المسرح إنما هو انعكاس للوضع المهمش للمجتمعات المعنية، كما أن هذه المشروعات غير قادرة أصلا علي أن تدرك مغزي التحديات الحقيقية فتذهب إلي الهروب من مواجهتها.

وفي هذا نستطيع أن نقيم احتمال التطور الذي قد يطرأ علي المنظومة العالمية نتيجة تفاعل المتناقضات المحتملة الصاعدة. ويحتل قطر معين مكانته في هرم التراتبية العالمية بحسب قدرته علي اختراق الأسواق العالمية اختراق المنافس الناجح. وقد أدي التطور العام إلي تبلور وسائل جديدة للسيطرة علي صعيد عالمي، تتمثل في «الاحتكارات الخمسة الجديدة» التي تفرض علي بلدان الجنوب تحديات بالغة الصعوبة في تخطي أزمتها الراهنة.

– احتكار التكنولوجيات الحديثة الرفيعة، حيث من خلالها تتحول صناعات الأطراف التي تنتج من أجل الأسواق العالمية المفتوحة إلي نوع من الإنتاج من الباطن وتتحكم الاحتكارات المركزية في مصيرها وتصادر الجزء الاكبر من الأرباح المحققة من ورائها.

– احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي، وهو احتكار يكمل عمل السابق في تدعيم هيمنة المراكز علي التصنيع من الباطن في الأطراف، ويخلق الأزمات التي نشهدها في آسيا حالياً علي سبيل المثال القابل للتكرار.

– احتكار القرار في الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها علي صعيد المعمورة والتحكم في خطط تنمية هذه الموارد والتلاعب فى أسعار إلخامات بل وأحياناً الاحتلال العسكري للمناطق الغنية بهذه الموارد.

– احتكار وسائل الإعلام علي صعيد عالمي، وهو وسيلة فعالة من أجل التأثير علي تكوين «الرأى العام» عالميا وقطريا.

– احتكار الوسائل العسكرية التي أتاحت التدخل «من بعيد» لفترة دون إلخوض في عمليات حربية طويلة ومكلفة بشريا، لكنها اضطرت مؤخراً للتدخل المباشر كما رأينا في كوسوفو..

إن هذه الاحتكارات إلخمسة تعمل متضافرة معا وتعطي مضمونا لقانون القيمة المعولمة، فليس هذا القانون تعبيراً عن رشدية اقتصادية «محضة» يمكن فصلها عن الإطار الاجتماعي والسياسي الذي يعمل فيه، بل يجب اعتبار قانون القيمة تعبيراً «مكثفًا» للتكيفات الاجتماعية والسياسية المذكورة.

وتلغي هذه التكيفات مغزى تصنيع الأطراف، فتعمل في اتجاه تبخيس القيمة المضافة المنوطة بهذا الإنتاج الصناعى، بينما ترفع نصيب القيمة المضافة في الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات إلخمسة المعنية. فهذه التكيفات تنتج إذن تراتبية جديدة غير متكافئة تجعل بلدان الجنوب تدور في حلقة مفرغة بينما تضاعف عملية الاستقطاب الدائرة.

وهذا هو الجديد في «عملية» العولمة لتصبح أهم التناقضات القادمة وبالتالي الصراعات الصاعدة هي تلك التي ستتعارض من خلالها خطط استعمار الثالوث المذكور من جانب وخطط أمم الأطراف من الصف الأول (المجموعة الأولي غير المهمشة المذكورة أعلاه) من

الجانب الآخر.

وقد شهد العقدان الأخيران سياسات سعت إلي «إدارة الأزمة العالمية بدورها»، علي النحو السابق ذكره. وتمكنت هذه السياسات من استبعاد خطر التبخيس الفجائي والضخم لقيمة فائض الأموال المستثمرة في أنشطة المضاربة لفترة ما. ولكن بقدر ما تؤجل لحظة الحقيقة بقدر ما يكون الانهيار أخطر علي النحو الذي شهدنا أمثلته في أمريكا اللاتينية وآسيا.وفي اعتقادنا أن النظام العالمي يتجه بسرعة نحو مرحلة تفكك مشروع العولمة كما سادت إلي الآن.

لقد استغلت دول آسيا (جنوب شرق آسيا وكوريا والصين) ظروف الأزمة العالمية من أجل اختراق الأسواق بالاعتماد علي ما كان يمثل ميزاتها النسبية، أي رخص أيديها العاملة. فرحبت بالاستثمار الأجنبي في عدد من قطاعات للإنتاج دون أن تتنازل السلطة المحلية - علي الأقل في كوريا والصين - عن تملك نفسها إزاء اتجاهات التنمية العامة.

ثم - انطلاقا من أوائل التسعينيات - انفتحت دول جنوب شرق آسيا علي الأسواق المالية العالمية، وترتب على ذلك سيلان من المضاربة أدى إلى ارتفاع اصطناعى فى أسواق الأوراق المالية والعقارات، حتي انفجرت الفقاعة.

ولكن ما ينبغي ملاحظته هنا هو أن رد فعل السلطات المحلية في مواجهة الأزمة يختلف تماما عما كنا قد تعودنا عليه بمناسبة الأزمات السابقة (مثل أزمة المكسيك). فالدول الآسيوية المعنية أخذت تتجه نحو إلخروج من العولمة المالية (أقول العولمة المالية وليس العولمة بصفة عامة). وقد أدركت مجموعة السبعة (G.7) خطورة هذه إلخطوات التي قد تأذن بسقوط محتمل للجانب المالي لمشروع العولمة.

كانت أزمة روسيا التي تلت ذلك متوقعة هي الأخرى، ولو أن هذه الأزمة لا تمت للأزمة الآسيوية بصلة. فالأزمة الروسية هي الناتج الضروري للسياسات المتبعة منذ عام ١٩٩٠ بقيادة تحالف يضم من جانب رأس المال المهيمن عالميا ومن الجانب الآخر طبقة كومبرادور روسية احتكرت السلطة هناك. أضف إلي ذلك سلسلة الأزمات السياسية في يوغسلافيا والشرق الأوسط (فلسطين ، تركيا) وأفريقيا الوسطي تثبت الطابع الفوضوي لمشروع العولمة ونتائجه المدمرة.

هذا هو الإطار الذى يجب أخذه فى الاعتبار من أجل إدراك مغزى ردود فعل (مجموعة السبعة) في مواجهة التحديات الصاعدة. فقد ذهبت المجموعة إلى تغيير فجائي فى لهجتها بين ليلة وضحاها في أعقاب الأزمة الآسيوية، فاستعجل في إعلان «ضرورة تقنين الأسواق المالية»، علما بأن كلمة «التقنين» قبل أسبوعين فقط كانت مصطلحا ممنوع الاستخدام تماما – هكذا اقترح البنك الدولي البحث عن «توافق جديد» أطلق عليه اسم «توافق ما بعد واشنطن» ليحل محل التوافق السابق المعروف باسم «توافق واشنطن» المفلس.

ولابد هنا من كشف فخ هذه المبادرات التي لا تمثل إلا خطة جديدة لإنقاذ مشروع سيطرة رأس المال المهيمن، مع عدم التقليل من تقدير خطورة الخطة التي تسير في سياقها معظم «المنظمات غير الحكومية» التي يوظفها البنك الدولي من أجل إخفاء المشروع الاستعمارى في لباس الخطاب عن «مكافحة الفقر» وغيره من الخطابات «الإنسانية».

وهذا هو أيضاً الاطار الذى تحركت الولايات المتحدة في داخله لتطرح خطتها التي تسعي إلى تجديد وتدعيم هيمنتها علي صعيد عالمي. ترجع ظاهرة هذه الهيمنة إلي لحظة تفوق أمريكا المطلق اقتصاديا وتكنولوجيا وماليا وعسكريا (باحتكارها للقنبلة الذرية) التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. على أن إنجازات أوروبا واليابان اللامعة التي أدت في عقدين إلى اللحاق بالولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية من جانب، وإنجازات الاتحاد السوفياتي في المجال العسكرى من الجانب الآخر، قد أنتجت معا ظروفًا جديدة لتطور النظام العالمي في اتجاه تعدد القطبية، وهذا هو إلخطر الذي تسعي الولايات المتحدة إلي استبعاده من خلال مبادراتها الأخيرة.

وقد يعبر عن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة ما نشرته مجلة النيويورك تايمز (٢٨ مارس ١٩٩٩) في صورة معبرة تمثل قفاز ملاكمة بالألوان الأمريكية مقرونا بالتعليق التالي:«هذا ما يحتاجه العالم الآن من أجل نجاح العولمة... فمحلات ماكدونالد لا يمكنها أن تزدهر بدون دوغلاس مكدونيل مصمم طائرة إف١٥. واليد إلخفية التي تحكم الأسواق لن تكون فعالة دون القبضة إلخفية التي تمثلها القوات العسكرية الأمريكية..». إن كاتب هذه الكلمات هو أحد مستشاري مادلين أولبرايت ...! وهنا نجد أنفسنا بعيدين جداً عن الحديث الذي ينساب علي ألسنة علماء الاقتصاد السائد حول السوق وآلياته التي تضمن السلام .. إذ

يعترف الكاتب أن علاقات القوة – ومنها القوة العسكرية – هي التى تحكم السوق فلن تكون سوقاً عالمية دون إمبراطورية عسكرية أمريكية.

وعليه، فإن أداة الاختيار في فرض هذه الهيمنة المزدوجة (السوق وقيادة الولايات المتحدة) هي الاداة العسكرية. هذه الهيمنة التي بدورها تضمن هيمنة الثالوث علي النظام العالمي ستتطلب بالتالي قبول حلفاء الولايات المتحدة بالسير في أعقابها، فبريطانيا وألمانيا واليابان لم تتقدم باي اعتراضات حتي ولو اعتراضات «ثقافية»، مما جعل الخطابات التي يغذي بها الساسة الأوروبيون مستمعيهم فيما يتعلق بقوة أوروبا الاقتصادية تفقد أي أهمية حقيقية.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لأوربا فإنه يبدو فائق الصعوبة بالنسبة لأي موقف استقلالي في منطقة الجنوب إلا إذا عادت موجة تحرر جديدة ذات بنية داخلية وجماعية واضحة الرؤية.

الأداة الرئيسية في خدمة المشروع الأمريكي المختارة هو إذن حلف الناتو. واليوم يتحدث الناتو باسم «المجتمع الدولي» وهو بذلك يعبر عن ازدرائه للمبدأ الديمقراطي الذى يحكم هذا المجتمع من خلال الامم المتحدة. وفي النقاشات الدائرة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية فإنهم نادرا جداً ما يأتون علي ذكر حقوق الإنسان والديمقراطية، ولا يستشهدون بها إلا عندما يكون ذلك مفيداً لإعمال هذه الاستراتيجية، الأمر الذى يفسر السخرية الأمريكية والاستخدام المتواصل لازدواجية المقاييس البادية للعيان بجلاء. وحقوق الإنسان أمر مقدس في حالات معينة (في كوسوفو اليوم، وربما فى التبت غدا)، ولكنها تصبح نسيا منسياً في حالات اخري (فلسطين، كردستان التركية، صرب كرواتيا الذين طردوا علي ايدي النظام الكرواتي ... إلخ).

إن للاصطفاف مع استراتيجية الولايات المتحدة واتباعها من حلفاء الناتو نتائج دراماتيكية. فالأمم المتحدة تكاد تستسلم لمصير عصبة الامم وسيظل النضال من أجل الديمقراطية غير فعال إذا ما رافقه الاستسلام للهيمنة الأمريكية. وهنا يظل تبلور دور دول الجنوب في أطر خاضعة وعالمية أمرا حتمياً وهذا ما حاولنا استكشافه في ورقتنا عن منظمات الجنوب.

٤) خصوصية الهيمنة الأمريكية الحديثة :

في مرحلة الرأسمالية الحديثة ذاتها تظل الهيمنة استثناء في حين أن القاعدة هي التنافس بين المراكز. وتظل هذه الأخيرة هشة وغير مكتملة. تماماً كما أن وحدة النظام الاقتصادي العالمي تظل الاستثناء، في حين أن انفجار النظام هو القاعدة. وسبب ذلك هو الطبيعة الاستقطابية التي تحملها الرأسمالية في رحمها وتبقي عاجزة عن تجاوزها. وهذه المقولة الجوهرية في البنية النظرية المتعلقة بالرأسمالية تفسر الانفجار الذي عبر عن نفسه «بالثورات الاشتراكية» - انطلاقاً من رفض الشعوب المطرفة إلخضوع لمنطق التوسع الرأسمالي - والذي سيعبر عن نفسه غداً من جديد (في الجنوب والشرق) إذا ما أعيد تشكيل النظام العالمي.

إن مسألة الهيمنة (الهيمنات) يجب أن تفهم موضعتها في هذا الإطار الذى يحدد تفاعلاتها القادمة..

الهيمنة الإنجليزية الأولي - في القرن الثامن عشر- اقتصرت في الواقع علي السيطرة علي العلاقات مع الأطراف في تلك المرحلة (أمريكا والتجارة مع الشرق والهند) . أما أوروبا فقد بقيت خارج حقل هذه الهيمنة. وحتي بعد هزيمة نابليون أعاد مؤتمر فيينا التأكيد علي أن النظام الأوروبي يقوم علي توازن القوي القارية (فرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا) . وكذلك حتي بعد تأكيد التفوق الإنجليزي الجديد صناعياً ومالياً، وبعد أن تحولت إنجلترا إلى سيدة للبحار، مسيطرة كذلك علي مجمل النظام الذي بدأ يصبح عالمياً، يبقي أن هذه القوة ظلت محدودة علي القارة الأوروبية باستقلالية الرأسماليات القومية وقواها العسكرية، ومحدودة فيما وراء المحيط بتشكل إمبراطوريات أو مناطق نفوذ أخرى. أما وحتي السيطرة على البحر وضعت بسرعة موضع التهديد بعد أن تم بناء أساطيل بحرية أخرى. المرحلة الثانية من الهيمنة البريطانية والتي تؤرخ عادة بين ١٨١٥ - ١٩١٤ فليست من ذات الطبيعة التي تنسب إليها. لأنها لا تتجاوز ما يسميه إلخبراء العسكريون في لغتهم الدارجة «بالقوة البحرية» (أي السلطة علي البحار) . فإنجلترا لا تمتلك جيشاً مؤهلاً للتدخل في القارة الأوروبية وهي لا تستطيع أن تبسط «قوتها البحرية» إلا في المناطق الضعيفة ما وراء المحيط (غير مركزية رأسمالية) حيث يكون الجسم العسكري الاستعمارى، المكون أساسا من الهنود، كافيا لأداء المهمة (تقريباً كما هي اليوم وضعية قوات التدخل السريع) . ومن نافل القول أن نضيف أنه

بعد سنة ١٨٨٠ وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين لم تعد إنجلترا تمارس أية هيمنة سياسية أو عسكرية وأخذت تفقد تدريجياً تفوقها الصناعي والمالي.

هل تختلف عن هذا الهيمنة الأمريكية الجديدة منذ سنة ١٩٤٥؟ علما بأن الهيمنة الأمريكية هي أول محاولة في التاريخ تطور طموحًا عالميًا شاملا وتضع بصورة منهجية الأدوات اللازمة له.

إن هذه الهيمنة لم تطل حتي عام ١٩٩٠ الكوكب كله، إذ كانت بداية تطويقًا للكتلة الأوروآسيوية «الشيوعية» التي أعلنت نفسها بدورها نظاماً بديلاً «اشتراكيًا» والآن – بعد عودة الاتحاد السوفياتى السابق والصين إلي الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية – هل ستتمكن الولايات المتحدة من ضمهما إلي فلكها؟ ليست المسألة محسومة، بل الأرجح أنها ستصطدم مباشرة بموجة جديدة من القوي الدافعة خارج المركز (انتفاضات جديدة في الجنوب والشرق) وبمنافسة متزايدة الاحتدام فيما بين المراكز. مع ذلك يبقي أن الهيمنة الأمريكية، كانت ولا تزال أقوي وجوداً بما لا يقاس من سابقتها البريطانية الوحيدة.

هذا التفوق لا ينبع أساساً من الاقتصاد. ففي سنة ١٩٤٥ كان التفوق الأمريكي ساحقاً بلا جدال. فالحرب نفسها التي دمرت أوروبا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان، كانت فرصة مناسبة لتطور تكنولوجي مذهل في الولايات المتحدة، ولكن خلال عقدين من الزمن استطاعت اليابان وأوروبا الغربية المتعافيتان أن تصبحا من جديد منافسين اقتصاديين وماليين جديين. ولم يدم التفوق الأمريكي في هذه المجالات إلا فترة أقصر من زمن التفوق الإنجليزى في القرن التاسع عشر. إلا أن العامل الجديد فعلياً في ممارسة الهيمنة يقع في الميدان العسكرى. فمنذ اكتشاف السلاح النووي وتطور الطيران والصواريخ، لم يعد ممكناً مقارنة القدرة التدميرية لأى تدخل عسكري يقوم به طرف متفوق علي عدوه في هذه المجالات بتلك القدرة المحدودة للأساطيل والمدافع التي طبعت الحرب حتي ١٩٤٥. لم يعد هنالك مكان علي الأرض في منأى عن هذه القوة التدميرية. وفي هذه الميدان لم يقف في وجة الولايات المتحدة – حتي سقوط الاتحاد السوفياتي – إلا منافس واحد هو الاتحاد السوفياتي نفسه. وربما تكون الولايات المتحدة الآن في طور أن تصبح القوة العسكرية الوحيدة. بعض الدول الأخري يملك في أحسن الأحوال قوة تصد محدودة لا تصل إلي

مستوي الردع. وعلي العكس من إنجلترا سابقًا، تمتلك الولايات المتحدة قوات «عسكرية» بإمكانها أن تستكمل «التدخل من بعيد» باحتلال فعلي إذا لزم الأمر . لا شك أن هذه الملاحظة بحاجة لبعض التدقيق: في الميدان الأوروبي تتعزز فاعلية هذه القوات، بنسبة كافية، بالجيوش الأوروبية (بريطانيا العظمي، فرنسا، ألمانيا وكذلك إسبانيا وإيطاليا وغيرها)، لدرجة يمكن معها ضمان الدفاع عن نفسها إذا كان ذلك على جدول الأعمال (ولكن الأمر لم يكن كذلك في أى يوم ولم يكن لدى الاتحاد السوفياتى ولا لدى روسيا أى نية على الإطلاق لغزو أوروبا الغربية). في الشرق الأقصي من الممكن إعادة بناء الجيش الياباني سريعًا إذا اقتضت ذلك أي مواجهة مع الصين وفيتنام وكوريا. ولكن ماذا عن المناطق الأخرى؟ هل يمكن تصور أن الجيوش الأمريكية بوسعها أن تتورط في عملية احتلال طويلة في العالم الثالث (خارج «القواعد» المقبولة من جانب السلطات المحلية)؟

هنالك حدود للهيمنة الأمريكية، حتي في بعدها العسكرى. لا يمنع ذلك أن يكون لدي الولايات المتحدة تصور كوكبي لهيمنتها الشاملة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهي القوة الوحيدة التي نظمت قيادتها العسكرية علي مستوى الكرة الأرضية (محاصرة كتلة الاتحاد السوفياتي السابق – الصين). لم يوجد مثل هذا الطموح في الاتحاد السوفياتي، ولم يكن له وجود فى أى يوم. كل ما كان هنالك أنه أقام خططًا مضادة دفاعية اقتضت تطوير مواقع محددة خارج مداه.

٥) دينامية الهيمنة الأمريكية بين الشمال والجنوب :

أقامت الولايات المتحدة منظومة عسكرية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطال الكوكب بجمعه ولا مثيل لها قبل ذلك في التاريخ.

وتتمظهر هذه المنظومة في سلسلة من «القيادات العسكرية» الإقليمية علما بأن الجيوسياسة لدي القيادة العسكرية الأمريكية هي جيوسياسة فعلية وليست جيواستراتيجيا وحسب. وأود أن أعبر بذلك عن أن المهمات الملقاة علي عاتق القيادات الإقليمية المختلفة تتحدد فى ضوء الفهم الخاص للطبيعة السياسية للتهديدات المختلفة بدورها بين منطقة وأخري.

فالقيادة المحلية home-commandement (الولايات المتحدة – كندا – المكسيك)

وامتدادها باتجاه الكاريبي وأمريكا الوسطي يجب أن تكون قادرة علي التدخل الكثيف إذا اقتضي الأمر، لأن المحيط القريب من الولايات المتحدة (المكسيك، أمريكا الوسطي - والكاريبي) يجب أن يبقي في تبعية سياسية مطلقة تجاه واشنطن. من هذه الزاوية يبدو أن التسامح بوجود كوبا هو مؤقت بعد سقوط حاميها السوفياتي، والتدخلات في غرانادا وباناما ونيكاراغوا تثبت حقيقة المفهوم الأمريكى «للأمن» فى هذه المنطقة، رغم أن الوسائل التي اقتضي استخدامها للتدخل في هذه الحالات ظلت وسائل متواضعة.

ولكن ماذا سيحدث لو أن الشعب المكسيكي نجح في تهديد النظام الاجتماعي القائم في بلده بصورة جذرية؟ هذا الاحتمال هو خارج التصور. فبالنسبة للمكسيك، كما بالنسبة لمجمل أمريكا الجنوبية، ترتكز الاستراتيجية الأمريكية علي فرضية ثبات واستمرارية تحالفها مع الطبقات الحاكمة، وبالتالي فإن أى «ثورة» هي خارج الاحتمالات. لهذا السبب تبدو وسائل التدخل لدي القيادة الجنوبية South command المسؤولة عن أمريكا الجنوبية ضئيلة للغاية. إلا أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تستبعد أى تدخل في القارة التي تعتبرها، منذ إعلان مبدأ مونرو (١٨٢٣)، قارتها الخاصة. علي العكس فإن الأمريكيين يسمحون لأنفسهم بالتدخل الدائم في السياسات المحلية. وتبدو لهم الوسائل «السياسية» - تنظيم انقلابات عسكرية، واغتيالات سياسية - وسائل كافية. فحتي في أيام حروب الأنصار الجيفارية في الستينيات والسبعينيات (المستمرة في البيرو حتي يومنا هذا) لم تكن الولايات المتحدة لتظهر قلقًا بالغًا. أما بشأن شكل السلطة الأنسب لممارسة سيطرتها فإنها لا تضع أي نسق قبلي صارم.

فرغم إلخطاب الراهن (الظرفي فقط ربما) المؤاتي «للديمقراطية» لم تعبر الولايات المتحدة عن ندمها بسبب الدعم الذي قدمته للديكتاتوريات العسكرية. إنها تعطي الأفضلية للديمقراطية أو للديكتاتورية حسب قاعدة أيهما يخدم بصورة أفضل، في الظرف القائم، مصالح توسع الرأسمال الأمريكى الشمالي إلى جنوب الحدود الأمريكية- المكسيكية. وتحتفظ الولايات المتحدة لنفسها في حال الضرورة «بحق» التدخل العسكرى. لكنها لا تواجه إلا احتمال تدخل قصير (علي طريقة باناما بواسطة قوات التدخل السريع).

والحجة المخترعة حديثًا من أجل تشريع التدخلات المحتملة في المستقبل هي اليوم، النضال ضد تجارة المخدرات». كما لو أن هذه التجارة لم تكن تتغذى بالطلب الداخلي الأمريكي، وأن النضال ضد المخدرات يمكن أن يتم بفعالية بصورة أخرى عن طريق معركة داخلية ضد هذا المرض.

وإن القيادة الأطلسية نفسها منقسمة بين الشمال الأطلسي والجنوب الأطلسي. المنطقة الأولي هي منطقة التمركز العسكري الأقصي للولايات المتحدة. فهي تغطى عمليًا أوروبا الغربية وامتداداتها في المغرب وفي منطقة تركيا - إسرائيل - وسوريا / لبنان. هنا واجهت الولايات المتحدة الوجود السوفياتي الكثيف المعزز بحلف وارسو قبل أن يحل نفسه في نيسان ١٩٩١. والأداة الأمريكية هنا هي حلف شمال الأطلسي الذى يضع تحت القيادة الأمريكية الموحدة مجموع الجيوش المتحالفة، بما في ذلك إسبانيا منذ دخولها إلي الحلف سنة ١٩٨٢، أما فرنسا التي خرجت شكليًا من هذه القيادة أثناء حكم ديغول فتبقي في الواقع في وضعية قليلة الاختلاف عن الاخرين، خاصة أنه منذ حرب إلخليج (حيث وضعت القوات الفرنسية المشاركة تحت إمرة القيادة الأمريكية) يطرح السؤال حول عودة فرنسا إلي كل هيكليات الحلف الأطلسي. ومن المعروف أن مشروعية التحالف العسكرى الذى يمثله حلف شمالي الأطلسي إنما استمدت من التهويل «بشبح» الشيوعية. ولهذا الهدف جرت تعبئة الاستراتيجية الأيديولوجية للحرب الباردة. ولكن يجدر التذكير هنا بأن الولايات المتحدة هي التي أطلقت الحرب الباردة وليس ستالين، كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع العالم خلال فترة طويلة (وما زالت تحاول).

كيف تبدو الأمور اليوم؟ من الصعب أن تستمر القناعة بأن روسيا تمتلك نوايا عدوانية إزاء أوروبا الغربية. إلا أن مسألة حل حلف شمالي الأطلسى ليست مطروحة علي الإطلاق. علي العكس من ذلك يجري الإعداد لمنحه «وظائف» عسكرية وسياسية جديدة تمثلت فى ضم عدد من بلدان شرق أوروبا (بولندا والمجر وتشيكيا) فى الحلف نفسه، كما تمثلت في مد دوره جنوبا.

وسنري فيما بعد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلي هذا إلخيار، والأسباب التي

تدفع أوروبا إلي الالتحاق به. إن ضم المغرب والشرق الأدنى المتوسط (إسرائيل ولبنان) إلى المنطقة التابعة لهذه القيادة يذكر بالمهمة الأخرى لحلف شمالي الأطلسى، وهي المهمة التى طغي عليها الصمت تحت تبرير مشروعية هذه المنظمة بفعل «التهديد» السوفياتي وحده. إن الوجود الأمريكي في إطار الحلف يتعزز بقواعد قارية مهمة سنعود إلي الحديث في مصيرها عندما نناقش مسألة «المشاركة» (تقاسم العبء) وفي هذا الإطار أيضاً يأخذ النقاش في توسيع «القوة البحرية» وتعزيزها بقوة عسكرية قارية كل أبعاده.

لا يوجد مثل هذا النقاش بشأن منطقة الأطلسي الجنوبية، العائدة إلي القيادة الأطلسية ذات الإمكانيات المتعلقة فقط بتقنيات «القوة البحرية». وتشمل منطقة القيادة أفريقيا جنوبي الصحراء، باستثناء القرن الأفريقي. والولايات المتحدة لم تطور قوة تدخل سريع لهذه المنطقة، نظراً لكونها تعتبر أن لا «خطر» جدياً يتوقع منها، مثلها في ذلك مثل أمريكا الجنوبية. والولايات المتحدة اعتمدت علي حليفين اثنين للقيام بمهمات التصدي للخطر المحتمل : فرنسا وجنوب أفريقيا فى ظل نظام الابرتهيد، وتندرج في هذه الوظيفة تدخلات المظليين الفرنسيين لترتيب أوضاع بعض الدكتاتوريات هنا أو هناك (موبوتو مثلاً)، أو لصد «التوسعية العربية» (الليبية في تشاد). وبدا في الظاهر خلال سنوات ١٩٧٥- ١٩٩٠ أن عملية تجذير أنظمة الحكم في أنغولا وموزمبيق (وفي زيمبابوي ومدغشقر، رغم أنها أكثر اعتدالاً) والدعم السوفياتي والكوبي الذى قدم لها، كانت أكثر خطورة. ولكن في ذلك الوقت اكتفت الولايات المتحدة بتدخل جنوب افريقيا. وأعطت عملية إلخلخلة ثمارها بهذه الوسيلة، بحيث أن التطور المرتقب لأنظمة هذه البلدان لم يعد يثير القلق، بعد اتفاق نكوماني مع موزامبيق ورحيل القوات الكوبية من أنغولا الذى أنجز سنة ١٩٩١. ولعل هذا الانتصار قد سمح للولايات المتحدة بإمكانية «التخلي» عن متطرفي العنصرية في جنوب أفريقيا من أجل دعم تسوية نيوكولونيالية قادرة علي ضبط المنطقة بمجملها.

أما قيادة المحيط الهادئ فتغطى أكبر وأهم مدى جغرافى وبشرى علي الإطلاق. فهى لا تشتمل علي المحيطين الهادئ والهندى وحسب، بل وما يحيط بهما من تجمعات بشرية وصناعية في اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرقى آسيا وأستراليا وشبه الجزيرة الهندية.

ويعود هنا الجدال ثانية بشأن التعزيز المحتمل «للقوة البحرية» بقوى قارية، وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند إلي أستراليا ونيوزيلاندا، (إنجلترا الطرف الآخر من الخارطة)، الملتحقتين بها دونما شروط، مثل بلدها الأم، علي الرغم من أنها لا تواجه تحدياً جدياً من أى طرف. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند أيضًا هنا إلي إخلاص اليابان (إلي متي؟) وكوريا وتايوان (مع ما جره اعتراف بكين من مشاكل) وحلف دول جنوب شرقي آسيا (الفيلبين وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا)، كل هذا مدعماً بالقواعد الأمريكية القوية في أوكيناوا والفيليبين ودييغوا غارسياً، وهذا الدعم اللوجستي للتدخلات يمكن أن يتم إما عن طريق الانتشار السريع أو في إطار استراتيجية عسكرية أبعد مدى. في هذه الشروط لا يشكل حياد الهند «ثغرة» مزعجة فى شبكة وسائل العمل الأمريكية. بالطبع لا يقل الوضع الجيوسياسي لهذه المنطقة تعقيداً عن أوروبا. ويمكن اختزاله إلى رؤية وحيدة الجانب كما هو حال أمريكا أو أفريقيا السوداء. فاليابان هي المنافس الاقتصادى والمالي للولايات المتحدة، وهي قادرة في لمحة بصر أن تعيد بناء ذاتها كقوة عسكرية. وهي أقامت لنفسها، فوق ذلك، منطقة نفوذها الخاصة في آسيا الجنوبية الشرقية . إلا أن الاستراتيجية السياسية الأمريكية تقوم علي افتراض أن اليابان لا تمتلك خياراً بديلاً عن الخضوع للتحالف الأمريكى فى مواجهة كوريا والصين. علي الرغم من أن روسيا لم تعد تعتبر مصدراً لخطر حقيقى (فى هذا الإطار تكتسب مسألة جزر كوريل أهمية أكيدة)، وأن كوريا لا تحظى بأى تعاطف يابانى، وتبقي فوق ذلك منافساً محتملاً ولو من الدرجة الثانية، وأن الصين، القادرة دائما على التقارب من موسكو، لن تقبل بهيمنة يابانية علي المنطقة. فى ظل هذه الشروط تعتقد الولايات المتحدة أنه باستطاعتها التدخل والاعتماد علي الدعم اليابانى إذا طرأت «حاجة» لذلك، أى إذا ما تطورت حالة ثورية في جنوب شرقي آسيا. إلا أن نقطة ضعف الاستراتيجية الأمريكية هنا، التي هي أبرز من أى مكان آخر، تكمن في الكتلة البشرية الضخمة التي يمكن أن تجندها الحركات الثورية : ففى الفيليبين، حيث تعطي الولايات المتحدة لنفسها «الحق» الدائم بالتدخل، اكتفت حتي الآن بدعم النظم المحلية المتتالية ولكن ماذا سيحصل فيما لو انتفضت مثلاً شعوب إندونيسيا أو تايلاند أو الهند ضد النظام؟

القيادة المركزية تغطي منطقة بالغة الحساسية : الشرق الأوسط، وصولاً إلي الباكستان، ووادى النيل، والقرن الأفريقي. ولاشك أن مفهوم هذه القيادة قد أنتج وفقًا لرؤى بحرية (البحر الأحمر والخليج المغلقان بالسويس وعدن وهرمز)، كما أن تراكم المشاكل في المنطقة يفرض تعاوناً وثيقاً مع القيادة الأوروبية، وبالتالي مع حلف الأطلسي، حيث تعود المرجعية الإسرائيلية. وقد أعلنت هذه المنطقة – مثلها مثل أمريكا الوسطي والكارايب وأوروبا نفسها – منطقة «حيوية» للولايات المتحدة، بسبب ثرواتها النفطية الحيوية، وعدم استقرار أنظمتها، والحدة الكامنة للمشاعر القومية، العربية والإيرانية.

الحليف غير المشروط هنا هي إسرائيل التي ارتبطت مع الولايات المتحدة، منذ مطلع الثمانينيات، بتحالف اندماجي متعدد الأبعاد. وكل الحلفاء الآخرين، حتي الأكثر خضوعًا تقليدياً، كالمملكة العربية السعودية، ليسوا أكثر من حلفاء ظرفيين (وستظل ذكرى سقوط الشاه، الذي اعتبر علي عرش لا يتزعزع، محفورة في الذاكرة طويلاً في واشنطن). وقد أثبتت حرب الخليج أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام وسائل ضخمة في هذه المنطقة.

٦) تغليب النظرة الكونية على الانعزالية الأمريكية التقليدية :

إن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، هي بالطبع في خدمة سياسة لابد من تحديد طبيعة أهدافها بدقة. كما يجب رصد البعد الديناميكي لهذه الأهداف، نظراً لأن العالم يتغير وتتغير معه «المصالح الأمريكية». فوق ذلك فإن وعي هذه المصالح بذاته يختلف باختلاف الأوساط والتيارات الفكرية في قلب النخبة السياسية القائدة.

والولايات المتحدة، كأي قوة مهيمنة، تميل إلي الحفاظ علي التوازن القائم. وهنا أيضاً يجب تحديد مضمون هذا التوازن وتكيفه، رغم كل شئ، مع التحولات العالمية. والنخبة السياسية الأمريكية منحازة بمجملها في هذا المجال إلي فكرة أن جوهر التوازن يقوم علي ضمان «مناخ مؤاتٍ للمبادرة الحرة» (المقصود طبعاً الأجنبية). وكما كانت بريطانيا العظمي تحدد في زمنها النظام «الطبيعي» بحرية التجارة، تحدده الولايات المتحدة اليوم بحرية

المبادرة الخاصة. هذه الحرية لم تكن توجد في بلدان الشرق، من هنا وصفها «بالشيطانية» لأنها كانت تخرق هذا النظام «الطبيعي» بواسطة فك الارتباط الفعلي.

إن تباين الآراء في داخل النخبة السياسية الأمريكية يقع في المجال الذي تحدده قاعدة الإجماع المشترك هذه. وفي الأدبيات المبتذلة التي يروجها الإعلام تجري عادة وبسهولة معارضة التيار «الانعزالي» فى الولايات المتحدة، المسمي تقليدياً ، بذلك الذى يتغذى من فكرة «الرسالة الكونية»، شبه الدينية، لدور أمريكا. الأمر هنا لا يتعدي اللغو، فلم تعد الولايات المتحدة انعزالية وليست مستعدة لأن تصبح كذلك، إنها علي العكس القوة الوحيدة التي ما برحت تعلن منذ سنة ١٩٤٥ أن لديها مصالح في العالم أجمع. والوعي الجديد للبعد البيئي الشامل لبعض المشاكل يستخدم من قبلها كتبرير إضافي لتأكيد رسالتها القاضية بأن تلعب دوراً بمستوى طاقاتها التكنولوجية والعسكرية (وهى فعلاً ذات مدى عالمي) . من هذا المنطلق لا تجد النخبة الأمريكية القائدة في تطور «الوعي الأخضر» عاملاً معرقلاً في المدى الاستراتيجي. بالطبع لا يطرح لديها السؤال حول اعتبار الاستقطاب العالمي، أى البؤس المادي الذي تفرضه الرأسمالية بالضرورة علي ثلاثة أرباع الإنسانية، مصدر المشكلة الرئيسية في عصرنا. ولا يتصور كذلك بأن ثلاثة أرباع الإنسانية هؤلاء مسموح لهم أن يستهلكوا ما يستهلكه الربع المتفوق المكون من الغربيين.

الجدل الأمريكي إذن أكثر تواضعاً. فالجميع مؤيدون للتدخل علي مستوي عالمى، بعضهم يميل إلي التفرد والآخرون يميلون إلي الائتلاف، هذا إذا استعرنا اللغة الدارجة لخبراء السياسة الأمريكيين أنفسهم. هؤلاء وأولئك يتقاسمون وجهة النظر نفسها وهي أن الخطر الوحيد والحقيقى الذى قد يهدد الولايات المتحدة يرجع إلي كونها ليست بالضرورة في منجي من الأسلحة النووية التي تحملها صواريخ بعيدة المدى. فأمام هذا «الخطر» - الاحتمالي فقط - يعتقدون ، بشئ من القحة، بأن الولايات المتحدة تستطيع ويجب أن تواجه وحدها التحدي، وأن حماية، الأوروبيين واليابانيين ليست هاجسهم. لا بل يمكن التضحية عند الحاجة بوجود أوروبا من أجل تجنب دمار أمريكا الشمالية. الآخرون يعتقدون أن المجابهة تفرض التعبئة الإيجابية لأوروبا (واليابان كإضافة) إلي جانبهم. من هذه النقطة تبدأ الأمور في اتخاذ

منحي ضبابى. لأنه إذا كان لدي الأوروبيين ما يقدمونه في الدفاع عن الغرب، أفلا يجب أن يقتسموا مع الولايات المتحدة الهيمنة المشتركة علي الكوكب، وتحديداً على «متوحشى» العالم الثالث؟. الخطاب الشمولي الأمريكي يستعيد هنا مكانه.

ولكن ما إن يبدأ اعتبار الأطراف الأخري في بلدان الغرب المتقدم علي أنهم شركاء لا حلفاء تابعين، وما إن تعتبر مصالحهم الخاصة مصالح مشروعة، حتي ننتقل من رؤيا مانوية جامدة إلي رؤيا استراتيجية ديناميكية يجب تكييفها مع تطور العالم. وإذا كان الحلفاء التابعون قد أصبحوا راشدين ومؤهلين لمنافسة الولايات المتحدة في مجال حرية المبادرة الخاصة نفسه، أفلم يحن الوقت بعد لإعادة النظر بصيغ التحالف وأهداف التوازن القائم الذى يجرى الدفاع عنه؟ بموازاة هذا التطور الجاري منذ سنة ١٩٤٥، والذى استطاعت أوروبا واليابان أن تصعد عبره المنحني من جديد، اتخذ التحدي العسكرى السوفياتى مساراً مقلوباً صعوداً وهبوطاً. فبعد أن كان سنة ١٩٤٥ دون مستوى الولايات المتحدة سرع الاتحاد السوفياتي إنتاجه النووي ودخل السباق العسكري من أجل اللحاق بالأمريكيين، ولحق بهم في سنوات الخمسين والستين، وعقب صانع هذا اللحاق، ستالين، جاء خروشوف المنتفخ بالاكتفاء ليفتح الطريق علي الطموحات «الإمبريالية الاجتماعية» لدى بريجنيف قبل أن تأتى الأحداث لتثبت أن الاتحاد السوفياتي سيسقط في هذا السباق قبل الولايات المتحدة. وها قد وصلنا اليوم إلي لحظة تنفجر بالبداهة. لماذا لا تستعيد أزمة المصالح بين الولايات المتحدة من جهة وأوروبا واليابان التي عززت وضعها الاقتصادى من جهة أخرى حيث التهديد العسكرى السوفياتى قد ذهب أدراج الرياح ... لماذا لا تستعيد أزمة المصالح تلك الأهمية التي لم يكن من الممكن أن تحملها في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية؟

٧) أفول المشروع الأوروبى ؟هل انتهت الهيمنة الامريكية؟

يزعم البعض في الفترة الأخيرة أن مرحلة الهيمنة الأمريكية الحقيقية قد انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي فدخلت في مرحلة أزمتها الأخيرة (والرشتين) أو أنها تواجه الآن هيمنة

متصاعدة من أوروبا وبعض قوي الجنوب (هنتجوت) وتفسير هذه المفارقة البينة قد يستحق النقاش.

يقوم هذا التفسير علي النقاط التالية :

أولا : أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لم تتسم بالأساس بالثنائية الظاهرة بل اتسمت بهيمنة أمريكية كادت أن تكون شاملة بالرغم من أنها تركت مساحة استقلال ذاتي للاتحاد السوفيتي علي شرط ألا يخرج هذا الأخير عن منطقة النفوذ المسموح له، وأن دبلوماسية موسكو قد أدركت تماماً حدود حريتها في التحرك فتحركت فعلا في سياق واشنطن.

ثانيًا : أن الأسباب التي ضمنت للولايات المتحدة هذه الهيمنة قد تآكلت في المجال الاقتصادى حتي لم يعد لها وجود. فأوروبا (وكذلك اليابان) أصبحت قوة اقتصادية كسبت قدرة تنافسية في مواجهة الولايات المتحدة وبالتالي صارت قادرة علي أن تسعي إلي تحقيق مصالحها ولو تعارضت في هذا الإطار مع لخطط واشنطن.

ثالثا : أن المرحلة القادمة سوف تتصف إذن بامتداد المنافسة بين قطبين (الأمريكي والأوروبي) أى بمعني آخر سوف تكون مرحلة ثنائية القطبية بالمعني الصحيح. بعبارة أخري سيكون النظام العالمي قد عاد إلي قاعدة غياب الهيمنة.

رابعًا : أن جميع القوى الأخرى (اليابان، الصين، روسيا، العالم الثالث) سوف تضطر إلي أن تدخل تحت مظلة إحدى الكتلتين. وأن الاحتمال الغالب - في رأى والرشتين مثلاً - هو أن تلحق روسيا بصفتها طرفا من الصف الأول إلي القطار الاوروبى، بينما سيتعزز التحالف الأمريكى - اليابانى من ورائه الصين. وأن المناطق الآخرى من العالم الثالث ستهمش إلي حد كبير.

ويثير هذا التحليل تحفظات عديدة هى بالأساس :

أولاً : إن مغزي التناقضات بين «الاشتراكية القائمة بالفعل» والرأسمالية خلال العقود التي

سبقت انهيار السوفياتية والماوية قد تجاوز مجال الثنائية العسكرية ليشمل مجالات السياسة حتي شجعت حركات اجتماعية احتلت مقدم المسرح خلال الفترة المذكورة، ولاسيما حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، فأدت إلي تطورات عميقة في بنية المنظومة العالمية. نفسها وهي تغيرات تحول دون العودة إلي ماقبلها. أقول إذن إن فرضية العودة إلي نموذج المنافسة بين قوي استعمارية كبري تتجاهل ردود الفعل من قبل الشعوب ضحايا العولمة المعنية هي فرضية ضعيفة.

ثانيًا : أن الولايات المتحدة – ولو أنها فقدت بالفعل أسبقيتها الاقتصادية المطلقة التي اتصفت بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية – تحتفظ بموقع عسكري لا مقابل له علي الصعيد الأوروبي، وأن ديبلوماسية واشنطن قد أدركت تماما فعالية هذا السلاح من أجل التواء المنافسة الاقتصادية لصالحها.

ثالثا : أن التوظيف الماهر لهذا السلاح – من خلال التدخل المباشر في شئون أوروبا – قد أتي بثماره، على الأقل في الأجل القصير، إذ أدي إلي امتداد حدة التناقضات داخل أوروبا وإلي تعميق الفجوة بين أوروبا وروسيا. وليس هناك ما يدل علي أن هذه الإنجازات للخطة الأمريكية ستكون مؤقتة فقط. فإذا استمرت الأوضاع علي ما هي عليه حالياً لتبلور بالتدريج نمط آخر من العولمة – يختلف بالجوهر عن نمط الثنائية الذي يتصوره والرشتين – ومن التناقضات الرئيسية المترتبة عليها. المحتمل إذن تطور آخر يتصف بامتداد التناقضات بين المراكز الثلاثة المتحالفة من جانب وبين الأطراف ولاسيما الصف الأول منها الذي تنتمي إليه روسيا والصين والهند من الجانب الآخر.

رابعًا : أن دخول الصين في سياق تحالف عظيم يضم اليابان وراء الولايات المتحدة يبدو قليل الاحتمال.

وفي ضوء التطورات الأخيرة أى الهجوم المعاكس الذى قامت به الولايات المتحدة من أجل تكريس سيادتها علي أوروبا نفسها، يمكن تصور الآتي :

يلفت النظر أن العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست «عولمة اقتصادية» بحتة، مستقلة عن

إشكالية الهيمنة. وهناك المقال بالغ الأهمية الذى كتبه توماس فريدمان أحد مستشاري السيدة مادلين أولبريت في مجلة النيويورك تايمز في مارس ١٩٩٩ الذي يتضمن بالحرف ما يلي :«لن تكون ثمة فعالية لليد الخفية للسوق دون وجود قبضة خفية أخرى، فلن يكون ماكدونالد مربحا دون ماكدونيل دوجلس، صانع الـF15 (الطيارة الحربية المعروفة) وهذه القبضة الخفية التي تجعل العالم آمنا لتكنولوجيات سيليكون ڤالي لها اسم هو الجيش والطيران والبحرية والمارين كور للولايات المتحدة».

إذن فالنخبة الأمريكية الحاكمة تعلم تماما أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تُضبط من تلقاء نفسها وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائيا الديمقراطية والسلام. إنما هو خطاب أيديولوجي مبتذل لا أساس علمياً له. وما يجب أن يُستنتج من هذه الاعتراف المدهش هو أن الولايات المتحدة سوف توظف موقعها العسكرى الاستثنائى من أجل اخضاع الجميع (أي أوروبا أيضًا) لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية. بمعنى آخر لن تكون هناك «عولمة» (بالمضمون الأمريكي) دون إمبراطورية عسكرية أمريكية.

وتقوم هذه الاستراتيجية العسكرية/ السياسية على أربعة مبادئ هي :

أولاً : إحلال الناتو محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

ثانيًا : تكريس التناقضات فى داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

ثالثا : خيار منهج عسكرى يكرس «الميزة» المقارنة التي تستفيد الولايات المتحدة منها وهو القصف الجوى دون التعرض للحد الأدني من الخطر والامتناع عن إنزال قوات عسكرية برية أمريكية. وقد تقوم القوات الأوروبية المرؤوسة بهذا الدور إن لزم الأمر!

رابعًا : توظيف قضايا «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان أو الأقليات» لصالح الخطة الأمريكية وذلك طالما أتاحت الظروف استغلالها في خطاب موجه للرأى العام.

إن لهذه الخيارات الواضحة نتائج بالغة الضرر فهي أساليب تلغي كل مصداقية للخطاب

من أجل الديمقراطية وحقوق الشعوب بسبب اعتماده علي قاعدة «الكيل بمكيالين». فهناك نظم غير ديمقراطية يجب أن تحاكم إذا وقفت عقبة في سبيل تنفيذ المشروع الأمريكي، وهناك نظم غير ديمقراطية هي الأخرى لن تعاقب طالما أنها لا تهدد مصالح رأس المال المهيمن للشركات متعدية الجنسية. هناك شعوب يجب أن تحترم حقوقها - مثل شعب كوسوفو اليوم وشعب التبت غدا - وشعوب أخري لا حق لها - مثل الفلسطينيين أو أكراد تركيا .. إلخ.

وللاسف الشديد فإن هذه الممارسات تفرغ خطاب الديمقراطية. إذن فمن الصعب افتراض وجود حقيقي وفعال للمشروع الأوروبي حتي يتخطي البعد المركنتيلي البحت للسوق المشتركة فيجعل من أوروبا قوة سياسية موحدة فعالة.

فالمشروع الأوروبى لن يكون إلا إذا اكتسب مضموناً اجتماعيا تقدميا، أى إلا إذا تطور ميزان القوي نحو حلول يسارية حقيقية ليست هي الخيارات التى اتخذتها قوى اليسار الأوروبي كما هي حتي الآن. هذا هو الشرط الذي لا مفر منه لكي يندرج المشروع الأوروبى في تطلع يسعي إلي إعادة بناء عالم متعدد القطبية بالمعني الصحيح. فإذا توافر هذا الشرط لاستطعنا أن نتصور مواقف اخرى من قبل أوروبا في مواجهة روسيا والصين والعالم الثالث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. أى تنشأ مواقف تنبع عن تفاهم ودي، فتحترم استقلالية البلاد والأقاليم المذكورة، تحل محل المواقف العدوانية السائدة في ظل الخضوع للمشروع الأمريكي. إن الطريق للوصول إلي ذلك لايزال طويلاً، بالرغم من أنه احتمال قائم بسبب وجود إرث إنساني واشتراكي فى أوروبا لا مثيل له في أمريكا الشمالية.

لذلك تفكر الولايات المتحدة اليوم في تعميم «منهج كوسوفو» واستخدام وسائل متماثلة من أجل فرض سيطرتها في مناطق أخري بالشرق، وهكذا تتحدد أكثر مكانة بلدان الجنوب في استراتيجية الهيمنة - الأمريكية - السائدة. ويكتب بهذا الصدد السيد هنتر، السفير السابق للولايات المتحدة لدي ناتو من عام ١٩٩٣ إلي عام ١٩٩٨ في مجلة واشنطن بوست بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٩٩ ما يلي بالحرف «يمثل كوسوفو المدخل لمناطق أخرى ذات أهمية بالغة

بالنسبة إلي المصالح الغربية – منطقة النزاع العربي/ الاسرائيلي، العراق، ايران، افغانستان، بحر قزوين ودول القوقاز. ويجب اعتبار الاستقرار في جنوب شرق اوروبا شرطا ضروريا من أجل حماية المصالح الغربية ودرء مخاطر قادمة من بعيد نحو الشرق».

مرة أخرى لا اشارة هنا إلي الديمقراطية، ولا إلي حقوق اكراد تركيا أو عرب فلسطين علي سبيل المثال. فالاشارة الوحيدة تخص «المصالح» أى النفط والانابيب وأرباح مكدونالد!

إن لهذا التصريح ايضًا خطورة بالغة بالنسبة إلي المشكلة التى نحن بصددها هنا، أى مستقبل بلدان الجنوب ومشاكلها الحيوية. فما معني هذه الكلمات؟ فالتصريح يعني إذن أن واشنطن ستسعي إلي «التخلص» من تلك القوي العربية التي تقف «عقبة» في سبيل تحقيق السلم (الاسرائيلي بالطبع). وما هي تلك القوي؟! حزب الله في جنوب لبنان وسوريا بالقطع. فلابد أن ندرك تماما أن واشنطن تتجه الآن نحو ضرب مثل هذه القوي. ولاشك أن الادارة الامريكية ستوظف بهذه المناسبة الحجج السهلة المعروفة مثل «تعصب» حزب الله وغياب الديمقراطية في سوريا – مرة أخري نشاهد هنا العمل طبقاً لمبدأ «الكيل بمكيلين». إذ لا تري واشنطن مانعًا من تسليم الحكم للحركات الإسلامية (غير الديمقراطية) طالما أنها لا تهدد تلك «المصالح الغربية» المذكورة. فالحركات الإسلامية الوحيدة التي تحاربها الولايات المتحدة هي حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان!

لا نريد أن يصل قارئ هذه السطور إلي نتيجة بالغة التشاؤم فيذهب إلي أن الهيمنة الأمريكية لن تُقهر ابدا. وفي مجال المشكلة التي يواجهها وضع بلدان الجنوب، فلعله سوف يستنتج أن لا بديل سوى الالتجاء إلي الولايات المتحدة آملاً أن تتوفر لديها قدرة علي اقناع واشنطن بتغيير أسلوبها ؟ وقد تمظهر هذا الأسلوب فترة ما في الدعوة المعروفة إلي مصادقة واشنطن لأن «٩٠٪ من الاوراق في أيديها» كما قيل. لقد أثبتت التطورات اللاحقة أنه أسلوب غير نافع، إذ شجع الصهيونية علي مزيد من التوسعية والعجرفة وتكريس التحالف الاسرائيلي/ الأمريكي، وشجع أصحاب رأس المال المالي علي اللعب بمصالح شعوب آسيا كلها.

ليس للهيمنة الأمريكية تلك القوة المطلقة، بالرغم من الظاهر.

ولعل والرشتاين نفسه علي صواب عندما يزعم أنها- أي الهيمنة الأمريكية - تواجه صعوبات متصاعدة وأن هجومها المعاكس الحالي يقوم دليلا علي ضعف موقفها الحقيقي، فهو رد فعل علي تطورات أدركت واشنطن أنها تهدد بالفعل ديمومة هيمنتها.

إن نقاط الضعف في الاستراتيجية الأمريكية واضحة تماماً. فهناك ذلك الموقف الشاذ من الجمهور الأمريكي الذى يقبل الحرب طالما لا يتعرض «أولاده» لخطر القتل! هذا الموقف يشل فعالية استراتيجية واشنطن حيث يجعلها منوطة بمشاركة قوي حليفة مرؤوسة يطلب منها القيام «بالعمل القذر» أى إنزال قوات برية تتعرض للمخاطر الطبيعية في أية ممارسة لعمليات حربية.

ثم هناك الوضح المالي المزعزع للاقتصاد الأمريكي الذي يتسم بالاعتماد علي التمويل الخارجي اعتماداً كاملا كي يعوض انعدام قدرته علي توفير حد أدني من الادخار. فالاستهلاك الخاص والعام (ويشمل النفقات الحربية) يمتص بالكامل الدخل القومي، وهو وضع لا مثيل له إلا في عدد من البلاد التي تقع في أسفل هرم المنظومة العالمية.

وفى هذه الظروف تضطر الإدارة الأمريكية إلى تحميل حلفائها بأعباء الحروب المطلوبة من أجل ضمان ديمومة هيمنتها. ولئن كان مثل هذا الطلب لم يصطدم بعقبة تذكر بالنسبة إلي حرب الخليج حيث إن الدول النفطية غطت نفقاتها بالكامل، إلا أن الأمر سوف يختلف بالتأكيد بالنسبة إلي حروب أخرى فى يوغسلافيا مثلا. فإذا فرضت أوروبا مشاركة الولايات المتحدة في تمويل هذه الحروب لأدى ذلك بالضرورة إلي ازدياد حدة الأزمة الأمريكية، ومن ثم تهديد مكانة الولايات المتحدة فى الاقتصاد العالمى.

إن هذه العوامل معا يمكن أن تُجبر واشنطن علي إعادة النظر في مدى طموحاتها - هنا يقع التباين بين المجتمع الأمريكى وطبقته الحاكمة وبين المجتمع الألمانى النازى. فالقيادة النازية لم تتردد لحظة إزاء تحديد طموحاتها الجنوبية وغير المتمشية مع قدرتها الحقيقية، حتي ذهبت في حرب كان لابد أن تخسرها.

هذا بينما مرونة القيادة الأمريكية تتيح لها مساحة للتراجع أمام صعود القوي المعارضة لمشروعها الأقصي. والعبرة من هذه الملاحظة هي أن الصمود فى مواجهة المواقف العدائية الأمريكية هي الوسيلة الصحيحة والفعالة للتغلب علي عجرفتها الطبيعية، بينما التنازل أمامها يشجعها ويدعو دائما إلي مزيد من التنازل.

ومن هذا التحليل يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية :

أولاً : إن المطلوب هو اعادة بناء كتلة دولية ترفض الخضوع لخطط الهيمنة الأمريكية. لعل كتلة عدم الانحياز وسكرتارية مجموعة الـ١٥ يمكن أن توفر الإطار المناسب للبدء بإنجاز هذه المهمة. لذا لابد من إعطاء الأولوية الأولى للنضال من أجل إنعاش هذه الكتلة ودعمها ببرنامج عمل علي قدر التحديات الخاصة بالمرحلة التي يجتازها العالم. ويمكن إضفاء مفهوم جديد للجبهة المطلوبة حتي تصبح «كتلة عدم الانحياز في مواجهة العولمة الأمريكية بالطبع»، أو ما يسميه فوزى منصور «دعم موجة التحرر الثانية».

ثانيًا : إلي أن تتحقق بعض الإنجازات في الاتجاه المرسوم أعلاه فإن الاستراتيجيات الوحيدة الممكنة حتي الآن هي استراتيجيات قائمة علي مبدأ الصمود – علما بأن الصمود لا يعني الامتناع عن العمل والنضال بل يحدد أشكالاً وتكتيكات خاصة في قيادة النضال .

ثالثا : إن المجتمع العربي وفي قلبه مصر كما هو حاليا غير قادر علي أن يستفيد من تراجع احتمالي للمشروع الأمريكي – وهو الهدف الذى نسعى إليه من خلال النضال على الصعيد العالمي المذكور. وتعاني معظم مجتمعات الجنوب من أمراض شبيهة بما هو سائد في العالم العربى، ولذا لابد أن تتفجر إلي جانب موجة التحرر الوطنى ميول قوية نحو الإصلاح الداخلي الضرورى. فالإصلاح المقصود هنا يتطلب الإبداع بشجاعة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ولن يكون هناك إبداع دون ديمقراطية وإلغاء كل قيود الوراثة السلفية التي تقف عقبة في سبيلها .

٨) مكانة العالم الثالث فى المشروع الأمريكى :

تستوجب الهيمنة الأميريكية بالضرورة أن تمارس الولايات المتحدة سيطرتها علي مجمل العالم الثالث. ولا شك أن أزمة شرق -غرب قد غطت جزئياً خلال أربعين سنة، تلك الأزمة الجوهرية التي تدفع شعوب العالم الثالث إلي الانتفاض باستمرار ضد عملية التطريف التي تفرضها الرأسمالية. وإلي أن يدخل بالتالي في أزمة مع المراكز وبالدرجة الأولي مع القوة المهيمنة. يبقي أن الاتحاد السوفياتي السابق كان يشكل التحدى العسكرى الوحيد للولايات المتحدة. وفوق ذلك بدا أن «الاشتراكية القائمة فعلياً»، أياً كان محتواها الاجتماعي الفعلي والحدود التي أوصلتها إلي الانهيار، قد قدمت بديلاً حقيقياً لشعوب العالم الثالث. والدعم السياسي (وأحياناً العسكري) الذي قدمته موسكو لحركات التحرير الوطني كان يعزز هذه القناعة. في حين أن كل المراكز الرأسمالية المتطورة تشكل، بالنسبة لشعوب العالم الثالث، خصوماً «طبيعيين» فالتنافس الذي تمارسه هذه المراكز فيما بينها في السوق العالمية لا يلغي تحالفها المركزي ضد كل انتفاضة «خطيرة» لشعوب الأطراف، لأن مثل هذه الانتفاضات تضع النظام الرأسمالي في موضع التساؤل. وهنا لا بد من القول بأن التناقض شرق- غرب كان يجر الغرب الأوروبي واليابان وراء الولايات المتحدة.

بالنسبة للولايات المتحدة كان العالم الثالث فعلاً «منطقة عواصف». وهي بالطبع ليست عواصف دائمة، وإنما انفجارات متلازمة مع الزمن. لكنها تهدد بصورة دائمة هذا النظام الرأسمالي الذي تعتبر الولايات المتحدة نفسها ضمانته وحاميته الأعلي. أوروبا واليابان هما بالتأكيد حليفان أساسيان يتشاطران الهاجس نفسه في حماية النظام الرأسمالي، وتناقضهما مع الولايات المتحدة يظل محصوراً في الحدود الضيقة للمنافسة التجارية. علي العكس من ذلك ترتدي أزمات الشمال- الجنوب دائماً بعداً سياسياً، عاصفاً في أغلب الأحيان. لذلك من الصعب إحصاء تدخلات واشنطن في العالم الثالث. لا يوجد منطقة واحدة أو حتي بلد واحد في أمريكا وأفريقيا وآسيا لم تتدخل فيه الولايات المتحدة، بالزعزعة والانقلاب والضغوط الاقتصادية والمالية (التي تمارس عبر المؤسسات الدولية التى تقودها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والتدخل العسكرى المباشر وغير المباشر. ولم تتجرأ حتي الآن أوروبا

واليابان على أن تأخذا موقفاً واحداً واضحاً ضد هذه التدخلات بل كانتا، دائماً تقريباً، في موقع الشريك ولم تستخدم أصواتها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولا مرة واحد ة للاعتراض علي إرادة واشنطن. أكثر من ذلك لقد ألحقت سياسة السوق الأوروبية المشتركة في أفريقيا بسياسة هذه المؤسسات. ويزعم، مع ذلك، أن العالم الثالث يهمش أكثر فأكثر في النظام العالمي، إن بوصفه مصدراً للمواد الأولية أو سوقاً للاستيراد من المراكز ولتوظيف رساميلها. لا شك أن تطور التقنيات، من جهة، وأهمية الموارد المنجمية فى أمريكا الشمالية وأستراليا، من جهة ثانية، قلصت مؤقتاً دور منتجات العالم الثالث. ولكن لا يمكن أن يستنتج من ذلك أن العالم الثالث قد أصبح هامشياً. فهذه المقولة الدارجة اليوم هي، ببساطة، مقولة خاطئة. أولاً لأن الانحسار الجزئي لمساهمة العالم الثالث تعود إلي حالة الركود الظرفية، المستمرة منذ ١٩٧٠ ولكن يفترض أن تعود هذه المساهمة إلي احتلال موقع حاسم في فرضية التوسع الجديد وطويل الأمد. وإذا لم يكن هناك خوف من خطر عوز كبير في حال حصول أزمات محلية- بفضل الاحتياطات الاستراتيجية الهائلة التي تختزنها الولايات المتحدة من ضمن جملة أسباب أخري - فلا يمكن التأكيد بإمكانية الإبقاء علي هذا الوضع في حال انطلاق عملية توسع جديد. والأرجح هو أن التسابق علي المواد الأولية يستعيد كل حدته. خاصة وأن هذه الموارد تتناقص بشكل خطير، لا بسبب «السرطان» المتفشي لعملية التبذير والهدر الملازمة للاستهلاك الغربي وحسب، بل وكذلك بسبب تطور التصنيع الجديد في الأطراف. وما زالت الأزمات الناجمة عن التسابق للحصول علي هذه الموارد بعيدة جداً عن أن تفقد مبررات وجودها.

وعلي مستوي السيطرة الشاملة علي موارد الأرض تتمتع الولايات المتحدة بأفضلية حاسمة علي أوروبا واليابان، ليس فقط لأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية الوحيدة، كما رأينا، وبالتالي لا يمكن من دونها قيادة أى تدخل كثيف في العالم الثالث. وإنما لأن أوروبا (من دون الاتحاد السوفياتي السابق) واليابان محرومتان من الموارد الضرورية لبقاء اقتصادهما. فتبعيتهما، مثلاً، في ميدان الطاقة، وبالتحديد تبعيتهما النفطية إزاء الخليج تظل مسألة مهمة، حتي ولو كانت أهميتها تميل إلي التدني نسبياً. وقد أثبتت الولايات

المتحدة، عندما استولت عسكرياً علي وسائل التحكم بهذه المنطقة عن طريق حرب الخليج، أنها مدركة تماماً لفائدة هذه الوسيلة من الضغط المتوفرة لديها إزاء حلفائها- منافسيها. والسلطة السوفيتية السابقة، من جانبها، كانت تدرك هذا الانكشاف الأوروبي والياباني، ومن غير المستبعد أن تكون بعض التدخلات السوفييتية في العالم الثالث قد استهدفت تذكير أوروبا واليابان بهشاشتها، ودفعها بالتالي إلي المفاوضات حول مسائل أخري. بالطبع يمكن تغطية الحاجات التي تنقص أوروبا واليابان من ضمن فرضية التقارب الجدي بين أوروبا وروسيا («البيت المشترك»). وهذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تعيش خطر هذا المشروع وكأنه كابوس.

إن الخيار الاستراتيجي الأميركي الذي يركز، بعكس المقالات الصحفية الدارجة، علي أهمية المحافظة علي «مناخ سياسي ملائم للمبادرة الحرة» في العالم الثالث وتعزيزه، إنما يعكس وعياً حاداً بكون العالم الثالث أبعد ما يكون عن الهامشية. بل، علي العكس، كلما تضاءلت حدة الأزمة بين الشرق والغرب (علي الأقل ببعدها العسكري ومخاطره)، وطالما أن أزمة الغرب الداخلية تدار بوسائط التنافس الاقتصادي وحدها ولا تهدد بالتمادي في اتجاه اشتباكات سياسية عنيفة (أو عسكرية، كما كان عليه الحال في كل تاريخ الرأسمالية حتي سنة ١٩٤٥)، فستظل الأزمة بين الولايات المتحدة والعالم الثالث هي الأزمة الأولي. والتحولات الحتمية في هذا المجال ستزيد مخاطر دوافع المواجهة، ليس فقط بسبب تصنيع العالم الثالث، بل وكذلك بسبب أن بعض القوي المتوسطة يمكن أن تصبح «خطيرة» من الناحية العسكرية، بمعني أن تصبح قادرة علي تهديد طرق الاتصالات البحرية والجوية التي تؤمن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان في هذه النقطة. ويبدو كذلك أن هذه الحجة قد أقنعت البنتاغون، قبل غزو الكويت في سنة ١٩٩٠، بضرورة تدمير الطاقة العسكرية والصناعية لهذا البلد. ماذا ستفعل الولايات المتحدة فى المستقبل تجاه إيران مثلاً أو تجاه بلدان عديدة أخري من العالم الثالث تحتل موقعاً مشابهاً؟

حتماً التهديد هنا ليس علي المدى القصير. وتحديداً لأن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها هيمنة مجمل المراكز الرأسمالية، تفعل فعلها عن طريق التحالفات الاجتماعية والسياسية مع

الطبقات القائدة في السلطة في العالم الثالث. هذه الكمبرادورية السياسية تبدو، في الظرف الحالي، شبه عامة، والبلدان التي تقاومها تعد علي الأصابع (كوبا، فيتنام ...).

في إطار رؤيتها الواسعة، تعتبر الولايات المتحدة أن أمريكا اللاتينية بالإجمال لن تضع النظام العالي موضع التساؤل لأن الطبقات البرجوازية المحلية القائدة تملك ما يكفي من القوة لاحتواء الانفجارات الشعبية المحتملة، وتملك أيضاً إحساساً حاداً بمصلحتها المشتركة مع الرأسمالية المسيطرة عالمياً. إن هشاشة هذه البرجوازية في أمريكا الوسطي (نيكاراغوا والسلفادور وبنما)، وفي الكارايب (جامايكا وترينيداد)، كما في حالة كوبا، ليست إلا استثناءات تؤكد القاعدة العامة الصالحة علي ما يبدو للبلدان الكبري علي الأقل (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، تشيلي)، والصالحة ربما أيضًا لمناطق الإنديز علي الرغم من عدم استقرارها الظاهر (كولومبيا، بوليفيا، وعلي الأخص بيرو). ويجب أن يسجل في هذا الإطار بأن عصابات الأنصار الجيفارية لم تغير، في ذلك الزمان، هذا الحكم والتقدير الاستراتيجي الأمريكي.

كذلك تعتبر الولايات المتحدة أن دول أفريقيا جنوبى الصحراء هي من الضعف بحيث تعجز عن بلوغ مستوي «القوى المتوسطة» الخطيرة، رغم عدم استقرار هذه الدول. ولا يبدو أن التقدير الأمريكي بشأن جنوب أفريقيا بعد النظام العنصري قد غير رؤيتها العامة للمنطقة.

نقيضًا لذلك، تعتبر البلدان العربية وإيران قوى خطيرة «إلزاميًا» بسبب حدة المشاعر الشعبية – رغم صداقتها للغرب – الأمر الذى يجبرها إما على خطاب قومى بلاغى أو على تحولات ذات طبيعة ديماغوجية يصعب احتواؤها. وحدها الأنظمة المتخلفة فى شبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت والإمارات) هي التي تستثني من هذه القاعدة.

ويظل سقوط شاه إيران درسًا بليغاً محفوراً في الذاكرة السياسية الأمريكية، وهذه القناعة الأمريكية (والغربية) بشأن الدول العربية وإيران ليست نتاجًا مصطنعاً لأنها تعكس حقيقة واقعية. ولا شك أن الصهيونية تستغل هذه الحالة فى العمق لتحاول أن تخلق مناخاً من العداء

الفعلي لدي الغرب تجاه العرب والمسلمين عموماً.

أما تجاه الشعوب «الشرقية» الأخرى، في الهند وجنوب شرقي آسيا، فإن الولايات المتحدة تبقي «حذرة ومتشككة»، رغم أن البرجوازيات المحلية تبدو هنا متحكمة بالأوضاع علي المدي المتوسط، رغم الفشل فى سيرى لانكا الذى أسلمها إلي الحرب الأهلية، ورغم الحركات الاستقلالية الصاعدة في الهند (قضية السيخ معبرة هنا).

علي أن انفجار الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ قد أضاف مصدراً آخر إلي قلق واشنطن – فهذه الأزمة كشفت هشاشة النجاح الاقتصادى فى إطار الرأسمالية الطرفية حتي اهتزت نظم الحكم التي أخذت تفقد مشروعيتها القائمة سابقاً على هذا النجاح المحدود والمزيف.

تظل أهمية العالم الثالث إذن في استراتيجية الهيمنة الأمريكية هى منبع التفكير العسكرى الدائم في «وسائل التدخل المناسبة». وتمتلك الولايات المتحدة اليوم تجربة طويلة عمرها ٤٠ سنة من التدخلات المستمرة متعددة الأشكال. نتائج هذه التدخلات مختلطة. فكلما كان التدخل يرتدي صيغة انقلاب أو عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير كانت النتيجة نجاحاً لا جدال حوله. لائحة الانقلابات لا تحصي (منذ إعادة الشاه إلي إيران سنة ١٩٥٢ وقلب نظام أربنز في غواتيمالا سنة ١٩٥٤) ويمكن التذكير بعملية غراناد (١٩٨٨) وباناما (١٩٨٩) بين آخر التدخلات العسكرية من النوع المشار إليه. وكان نجاح الانقلابات العسكرية يزداد سهولة إما بسبب كون بعض ضحاياه من الأنظمة يفتقر إلي دعم شعبي حقيقي، أو لأن النظام المخلوع قد استهلك نفسه بعد أن استهلك الطاقة الشعبوية التى استند إليها (إندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠ إلخ ....). وأثبتت حرب الخليج أنها مكلفة مالياً، طالما أن الأزمة تظل محصورة في أطر الحرب «الكلاسيكية» (جيش ضد جيش من دون تعبئة شعبية في المعركة). بعكس ذلك كانت نتائج التدخلات تسفر عن مساواة عندما كانت الأزمة تندرج في إطار المجابهة بين الشرق والغرب. هنا تبدو الحرب الكورية نموذجية. يبقي أن التدخل لم يكن يعطي الولايات المتحدة نتائج لامعة كلما كانت السلطة الضحية للعدوان الأمريكي (أو

الغربي عموماً) تتمتع بمشروعية قومية وشعبية. ذلك هو بالطبع نموذج فيتنام الذي دفع بعمق الوعي الأمريكي وشاع تحت اسم «العرض الفيتناميSyndrome du Vietnam» .«لقد تخلصنا أخيراً من العقدة الفيتنامية»، هكذا أعلن بوش فى أول كلام له بعد انتصاره ضد العراق. وتلك أيضًا حالة كوبا (الانسحاب المزرى فى خليج الخنازير سنة ١٩٦١)، وعملية السفارة الأمريكية في إيران (١٩٨٢)، وحال التدخل فى لبنان في السنة ذاتها.

والأمر كذلك، إلى حد ما، في نيكاراغوا والسلفادور وأنغولا وموزمبيق، رغم هزيمة الساندينيين في الانتخابات، وحالة التآكل فى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وفريليمو الموزمبيقي. لأن هؤلاء الأعداء- كما تصفهم واشنطن- لم يهزموا نهائياً بعد، ولم يحصل خصومهم الرجعيون العاملون لحساب الولايات المتحدة علي حد أدني من المشروعية.

ليست الولايات المتحدة قوة لا تهزم إذاً، ومقاومة شعوب العالم الثالث لهيمنتها هي «كعب أخيلها».

التفكير العسكرى في الولايات المتحدة ما زال منشغلاً بمسألة لا حل لها في الحقيقة بالنسبة للإمبريالية، وهى : كيف يمكن النضال الفعال ضد انتفاضة شعوب الأطراف فى وجه نظام لا يمكن لها أن تقلبه؟ ويبدو أن دروس الهزائم، بالدرجة الأولى فى فيتنام وفى أماكن أخري كذلك، قد أقنعت الاستراتيجيين السياسيين بأن الخيار الأفضل هو خيار الضرب بسرعة قبل أن يتبلور بديل شعبى. الظرف السياسى والأيديولوجى الراهن ليس مهدداً. فحالة الإنهاك التي يعيشها التيار الشعبوى الجذرى الذى نما في الستينيات، وانهيار «الاشتراكية القائمة فعلياً» لم تخل المكان لبديل وطني شعبى جديد يستجيب لتحديات زماننا، بل علي العكس فتحت الطريق لحركات ماضوية (الأصوليات الدينية والعنصريات الإثنية إلخ......) تضعف طاقات شعوب العالم الثالث الذين يشكلون أكثرية البشر. من هنا الانطباع «بهامشية» الدور التاريخي لهذه الشعوب الذى يفيض من الأيديولوجيات المعادية للعالم الثالث. وذلك هو السبب الذى دفع البنتاغون إلي إشهار نظريته المسماة «الأزمات ذات التوتر المنخفض». المطلوب إذن استمرار حالة الضعف الراهنة في العالم الثالث عن طريق تشجيع الحركات

الماضوية المشار إليها وتغذية الأزمات الإقليمية التي قد تنجر إليها بلدانه في سبيل «ترك الأوضاع تتعفن» أطول مدة ممكنة. من هنا يمكن فهم مناورات العربية السعودية – الحليف المخلص لواشنطن – فى تمويل الحركات الإسلامية التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية بوصفها خصماً «أساسياً» للغرب، وتشجيع الغرب الذي دعم حرب العراق ضد إيران يندرج هو أيضًا في هذه الزاوية. وقد وضعت استراتيجية إدارة الأزمات ذات التوتر المنخفض من أجل زعزعة الأنظمة التقدمية – بدرجات مختلفة طبعًا – فى نيكاراغوا وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا. وتمثلت الوسيلة هنا فى دعم خصوم هذه الأنظمة بالداخل، ويجب الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية قد أعطت نتائجها، وهى قادرة علي إعطاء المزيد طالما ظلت القوى الوطنية الشعبية «معطوبة» بعدم دقة مشروعها الخاص وتشوهها الأيديولوجى. ولكن ما الذى سيحصل إذا ما جرى تجاوز لهذه الحدود، خاصة إذا حصل هذا في بلد كبير؟ حتى الآن لم يضع البنتاغون تصوراً تقنياً لاحتمال التدخل العسكري طويل الأمد إلا تجاه بلدين : المكسيك والفلبين. أما خارجهما فيبدو أن شبح «الحرب القذرة»، غير المقبولة سياسيًا، يشل القرار الأمريكي.

يبقي أن نشير إلي أن الحرب التقليدية – كتلك في الخليج – لم تعد تعتبر «أزمة ذات توتر منخفض»، وتثبت أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تخرج بسهولة من حدود التخطيط الذى يتجه تفكيرها العسكرى في وجهته. هذا الخيار يهدد بالانزلاق سريعًا نحو المجزرة، وكما أظهرت حرب الخليج فإن هاجس تجنيب الجيوش الأمريكية المواجهات الأرضية يقود بصورة مستقيمة إلي مفهوم للحرب يفترض التدمير الكامل لبلد الخصم ولشعبه حتى ولو كان هذا عاجزاً عن تهديد الأمن الأمريكي. يجرى الانتقال من توازن الرعب الذى أسسه الردع النووي نحو التعبئة المنهجية للاتوازن. ويخطئ من يقلل فى العالم الثالث من أهمية الخطر أو من يستبعد خيار المجزرة. فتاريخ الغرب قدم نماذج كثيرة عنها. وهناك مجموعات «لوبي» قوية تنشط فى الولايات المتحدة فى صالح خيار «الحروب التقليدية» وتدافع من أجل التخلى عما تعتبره وهم إدارة حروب «ذات توتر منخفض». المصالح الاقتصادية والمالية للمجتمع العسكرى الصناعي بحاجة إلي أن يعطى التسلح المعقد الأولوية، في حين أن الحرب خفيفة

التوتر تستوجب إعادة بناء قوى عسكرية بسيطة.

علي كل حال طالما أن الأزمات في العالم الثالث هي علي ما هي عليه، تزعزع ولكن لا تهدد فعليا، فإن الهيمنة الأمريكية لا تشعر من جانبها بخطر جذرى يتهددها. وكما يقول خبراء السياسة الأمريكيون : «اللانظام مزعج ولكنه لا يشكل تهديداً».

إن التلبك وعدم اليقين الذى يطبع الخيارات الاستراتيجية السياسية والعسكرية، للولايات المتحدة تجاه العالم الثالث، يعيدنا إلي الجدل الدائم في قلب النخبة الأمريكية القائدة بين مؤيدين للخيار المسمى «بالبحرى» والخيار المسمى «بالائتلافي». وكما رأينا فإن هذا التمايز لا يفصل التيارين إلي ما يسمي بتسرع «انعزاليين» و«كونيين». لأن كلا الطرفين يقعان ضمن سياسة الهيمنة العالمية. لكن التيار الأول يظن بأن السيطرة علي البحار والأجواء كافية لتأمين هذه الهيمنة وإزالة خطر التمرد عليها، إن عن طريق انتفاض بلدان العالم الثالث أو عبر الخصم الكوني الوحيد (الاتحاد السوفياتي في تلك الأيام).

إن مشكلة الاستراتيجية السياسية – العسكرية لدعم الهيمنة الأمريكية في مواجهة بلدان العالم الثالث تطرح بصورة مختلفة. فالنهج الأمريكي هنا «بحري» أكثر مما هو «ائتلافي». ولا شك أن الامتدادات المقاربة للقوي العسكرية الحليفة للولايات المتحدة موجودة، وأحياناً تكون مهمة علي مستوي رسمي، حيث إن حكومات العديد من هذه البلدان تشكل حلفاء مخلصين وتحصل، بهذه الصفة، علي مساعدات في مجال التسلح. إلا أن هناك حدوداً تقلص آفاق ودور هذه الامتدادات، والاستثناءات هنا هي إسرائيل وتركيا وأستراليا ونيوزيلاندا. أول هذه الحدود تشكله هشاشة كل الأنظمة في العالم الثالث وعدم استقرارها. إن مثال انهيار نظام الشاه في إيران، أحد أقوى القوى العسكرية فى الشرق الأوسط، لايزال يسكن عقول استراتيجيي البنتاغون. الحد الثاني تشكله النزاعات الإقليمية التى تميل الحكومات إلي إعطائها الأولوية لأسباب عديدة منها : توقع خطر حقيقي قد يشكله أحد الجيران، أو إرث من المطالب الحدودية غير المتفق عليها أو ديماغوجية قومية بسيطة وصرفة تهدف إلى تعويض الفشل في التنمية على حساب التكيف مع مقتضيات منطق المشروع الأمريكى، والإشكال

الهندى – الباكستاني يقدم نموذجاً معبراً عن هذا النوع من الحالات. فالدعم الأمريكي للأنظمة العسكرية المتعاقبة علي الباكستان لم يتضاءل مرة بل شكل عاملاً مهماً من عوامل التدخل الغربي في أفغانستان. ولكنه لم يمنع الباكستان من رفض المشاركة في الحصار المضروب علي الصين، حتي قبل زمن التقارب بين واشنطن وبكين ابتداء من السبعينيات. هنا كانت الباكستان تعطي الأولوية لأزمتها مع الهند التي كانت بدورها خصماً للصين بسبب التبت والحدود في الهملايا. والحد الثالث والأساسي هو أن الرأى في العالم الثالث قد فرض علي العموم «حياداً» نشيطاً نسبياً وحقيقياً في الأزمة بين الشرق والغرب. ومنذ مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥ اتخذت دول آسيا وأفريقيا في هذا المجال موقفاً مبدئياً لم يتغير تقريباً. ومشاريع حصار الاتحاد السوفياتي والصين عبر سلسلة من المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية كامتداد للأطلسي – السنتو في الشرق الأوسط (بأشكاله المتعددة من حلف بغداد إلي البيان الثلاثى سنة ١٩٥٠ إلخ...) وأسيان في جنوب شرقي آسيا- لم تعط كل الثمار المرجوة التي انتظرتها واشنطن. بعضها جرى التخلي عنه ببساطة، وتحديداً المشاريع المتعلقة بالشرق الأوسط (علي الأقل لفترة معينة لأنها استعادت بعد حرب الخليج مكانتها في سياق مشاريع الاستراتيجية السياسية العسكرية الأمريكية). كذلك اضطر الأمريكيون إلي القبول بالحياد الهندي. البعض الآخر – أسيان مثلاً – لم يبلغ كامل الأهداف التى أرادتها واشنطن.

تظل الاستراتيجية السياسية – العسكرية للولايات المتحدة في العالم الثالث مبنية علي وجودها البحرى الكثيف والمتحرك ، والمدعوم بشبكة قواعد بعيدة عن المناطق كثيفة السكان، مثل قاعدة دييغو غارسيا. وكما رأينا، فإن هذه الاستراتيجية، الفعالة في فرضية «التدخل السريع» (كما أثبتت حرب الخليج)، لن تكون بالضرورة علي مستوي ما يتطلبه تدخل قد يطول كثيراً. فمنذ حرب الخليج يتحول البنتاغون في هذا الميدان نحو مفهوم للمجزرة عن طريق القصف الكثيف من دون تدخل علي الأرض.

٩) سيناريوهات المستقبل وفق المنطق السائد للنظام :

لايمكن بالقطع تجاهل الوقائع والمتغيرات الجديدة في الاقتصاد المعاصر المعلوم، وبدون

التحليل الجدلي لا يمكن وضعها في سياق يعطي لها مغزى ويتيح استكشاف الاتجاهات البنيوية للتطور فى المدى البعيد دون خلطها بالتغيرات الظرفية العابرة. فالخطاب السائد لا يكتفي بذلك فحسب وإنما يعمد أيضًا بغرور إلي ترديد «أنه لا توجد بدائل» حسب التعبير الأثير لمرجريت تاتشر.

غير أنه قبل التطرق إلي السيناريوهات يجب مراعاة المحددات التالية :

أولا : إن الثورة التقنية المعاصرة (والإعلامية منها في المقام الأول) تمارس تأثيراً كبيراً في إعادة بناء النظم الإنتاجية، حيث حلت أنماط جديدة في مخطط العمل الروتينى، وهو ما يؤثر بعمق في بنية الطبقات الاجتماعية، وبالتالي في إدراك العاملين للمشاكل والتحديات الجديدة التي تواجههم.

ثانيًا : إن الشركات العملاقة متعدية القوميات تظل شركات وطنية في المقام الأول، يتخطي نشاطها فعلاً حدود البلد الأصلي غير أنها تظل في حاجة دائمة للدعم الفعال من دولها لتحقيق الانتشار، بل إنها صارت من القوة حتي تتبع استراتيجياتها الخاصة خارج (وأحيانا ضد) منطق سياسات الدولة، ومن ثم تطمح نحو إخضاع هذه السياسات لاستراتيجياتها الخاصة.

وهكذا فإن الخطاب النيوليبرالي المعادى للدولة يخفى هذا وراء إضفاء المشروعية علي منطق الدفاع عن المصالح الخاصة لهذه الشركات، كما تصبح الحرية التي يتوخاها هى حرية هذه الشركات العملاقة – حتي لو حملت الضرر للآخرين – وبهذا المعني فهو خطاب أيديولوجي ومخادع تماماً.

أما علاقة رأس المال الخاص/ الدولة فهي علاقة ملتبسة حيث تبدو الدولة في النهاية خاضعة تماماً لمنطق المصالح الخاصة.

ثالثا : إن الطابع المالي الزائد La Financiarisation هو ظاهرة ظرفية ونتاج أزمة، حيث فائض رؤوس الأموال لا يجد منفذاً له في التوسع في الأنظمة الإنتاجية القائمة، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للطبقة الحاكمة. ومن المهم التأكيد علي أن هذا الطابع المالي الزائد ليس مرادفًا لسيطرة الشركات العاملة في مجال المال (مثل البنوك وشركات التأمين .. إلخ) وإنما

هو يعني بالأساس سيطرة المنطق المالي في إدارة كل الشركات. وتلقي بعض التحليلات في إطار الخطاب السائد إزاء هذه الظاهرة الضوء علي نوع آخر من المشكلات، حيث تقدم «كتلة الدائنين» - كقوة اجتماعية تم إرساؤها وتتسم بالوعي الكامل بمصالحها - في مواجهة «كتلة المبعدين» exclus من العاطلين والعمال المؤقتين ... إلخ، فيما يشكل قطيعة اجتماعية جديدة.

رابعًا : يبدو أن هناك قطيعة جديدة مخطط لها بين الشرق / الغرب، وهي القائمة منذ ثلاثة عقود، إذ تضرب الأزمة بعنف كلاً من الأمريكتين، أوربا الغربية، أفريقيا والشرق الأوسط، أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق. ومن أعراضها الماثلة : نمو ضعيف (بل وسلبي في كثير من دول الشرق والمناطق المهمشة في العالم الثالث) ؛ ضعف الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية، ازدياد البطالة والعمالة المؤقتة، وتفاقم اللامساواة في التوزيع ... إلخ. ورغم بعض المظاهر المخالفة - مثل ارتفاع معدلات النمو وتقليل معدل البطالة الرسمي في الولايات المتحدة - فإنه يظل «انتعاشًا» هشًا لأنه يقوم علي ذات الطابع المالي الزائد. وحتي في الدول الآسيوية التي تشكل لزمن انطباع بأنها تقع خارج مناطق الأزمة فإن معدلات الاستثمار ظلت ثابتة خلال العقود الأخيرة. وإذا كانت اليابان قد استفادت من المناخ العام المميز في «الشرق الجديد» فإنها هي الأخرى دخلت مؤخراً في أزمة عميقة. والسؤال المطروح هل يمكن اعتبار الأزمة المالية التي تضرب كوريا وجنوب شرق آسيا منذ عام ١٩٩٧ - وتهدد بدورها الصين - علامة علي «الاستثناء الآسيوى» وعلى القطيعة شرق - غرب؟

خامسًا : لم يعد الاستقطاب محدداً بشكل ثابت مثلما ظل طوال قرن ونصف يعبر عن التناقض بين الدول المصنعة وغير المصنعة، وحيث أصبح علي المركز أن يهيكل نفسه وفقاً لمقتضيات التحولات المصاحبة لتصنيع الأطراف.

سادسًا : علي ضوء التنافس بين النظم الإنتاجية - وعوامل أخري - يتضح أن النشاط الاقتصادي يعمل بعدة سرعات، فبينما هناك قطاعات ومناطق ومشروعات معينة (خاصة الشركات العملاقة) تسجل معدلات نمو مرتفعة، نجد البعض الآخر راكدة أو تتقهقر أو حتي

تتحلل. وهو الوضع الذي يجب أن تتهيكل أسواق العمل لتتكيف معه.

تري هل يمكن اعتبار العمل بسرعات مختلفة هو ظاهرة جديدة. أم أنه يشكل المعيار في تاريخ الرأسمالية؟ وكانت هذه الظاهرة قد خفت – استثناء – خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ – ١٩٨٠) حيث فرضت العلاقات الاجتماعية تدخلات منهجية من قبل الدولة، وهو ما سهل النمو وتحديث القوي الإنتاجية.

ونقطة الأساس التي يجب التركيز عليها أن التحولات داخل النظام الرأسمالي لا تأتي نتاج قوي فوق القوي الاجتماعية ويجب الخضوع لها مثل قوانين الطبيعة، وإنما نتاج العلاقات الاجتماعية. إذن هناك دائما خيارات مختلفة ممكنة تتعلق بالتوازنات الاجتماعية. وتظل سيناريوهات المستقبل تعتمد بدرجة كبيرة علي رؤيتنا للعلاقات بين الاتجاهات الموضوعية من جهة، ولردود الأفعال من جانب الشعوب والقوى الاجتماعية وإزاء التحديات المفروضة عليها من جهة أخري. فهناك إذن عامل من الذاتية، من الحدس وعدم الاستبعاد، أي أن المستقبل ليس مبرمجاً مسبقاً وإنما يخضع لتفاعلات موضوعية وذاتية شتي. ولا شك أنه من الصعوبة بمكان التصدى للتنبؤ في هذه الفترة بالذات، حيث غادرت المسرح كل الآليات الأيديولوجية والسياسية التي تحكم السلوكيات، وحيث بنية الحياة السياسية قد طوت صفحة مابعد الحرب الثانية.

لقد انضوت الحياة والصراعات السياسية تقليديا في إطار الدولة، وخلفها وداخلها توجد الأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات التي تشكل البنية الأساسية للنظام. أما الآن فمن الثابت في جميع أنحاء العالم أن كل هذه المؤسسات قد فقدت جزءاً كبيراً من مشروعيتها – إن لم تكن كلها في بعض الحالات – حيث لم تعد الشعوب تؤمن بها وحلت محلها حركات من طبيعة مختلفة تدور حول مطالب المرأة البيئة الديمقراطية وحقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، التأكيد علي هويات عرقية أو دينية .. إلخ ومن اللافت أن بعض هذه الحركات يعمد إلى استخدام العنف منهجاً، وهو ما يطبع الحياة السياسية بعدم الاستقرار لأقصى مدى. ومن الأمور الجديرة بنقاش مفصل إمكانية تمفصل هذه المطالب والحركات مع النقد الراديكالي للمجتمع وللإدارة الليبرالية – الجديدة المعولمة. ومن المؤكد أن السلطات الحاكمة

تجيد التمييز بين هذه الحركات من حيث التأييد السافر للبعض والمحاربة العمدية للبعض الآخر.

إن من أهم محاور الهجوم الإمبريالي – الجديد إذكاء الأيديولوجية المعادية للدولة ولصالح الشركات العملاقة. غير أن هذا لا يعني طبعًا أن العالم يستطيع أن يعمل كسوق خالصة بدون دول، فهذه الشركات نفسها بحاجة علي الأقل إلي دولة – شرطي علي الصعيدين الوطني والدولي.

وفي دول الأطراف لا يتم استدعاء هذا المنطق ضد حليف أو عميل، وإنما يستحضر – بطريقة فظة – للقضاء علي غريم اشتراكي أو شعبوى. إلا أن عنف الأزمة السياسية يفرض أحياناً مظهراً للديمقراطية يمكن تسميته «الديمقراطية الصغيرة أو ذات الكثافة المتدنية» حيث تعددية ناقصة وانتخابات صورية .. بما يوحي بأن عصر الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية – العسكرية لم ينته حقاً.

أما في الدول الرأسمالية المتقدمة فإن الصراع بين طموحات الأغلبية الجماهيرية والمحصلة السلبية للسياسات القائمة (مثل عجز الدول عن مواجهة القوي التي تفرض نفسها من خلال العولمة والمناورات الإعلامية) ... كل هذا خلق أزمة حقيقية في الفكر والممارسة الديمقراطيين. ولعل انتشار «المنظمات غير الحكومية» يمكن إرجاع جزء كبير منه إلى استراتيجيات نزع التسييس عن الشعوب، فلاشك أن الدولة الضعيفة هي خير قاطرة لإضعاف الديمقراطية في المجتمع المدني.

بيد أنه لا يمكن الاستغناء عن شرطي قادر علي التدخل علي المستوي العالمي، وهي الوظيفة الموكولة إلي الولايات المتحدة والمعترف بها من جانب القوي الحاكمة في الدول الرأسمالية. فلا اليابان ولا دول الاتحاد الأوربى لديها رغبة حقيقية في الإقلال من هذه القوة الأمريكية، بل إن الخطاب المعادى للدولة يوجه إلي جميع الدول ماعدا الولايات المتحدة، في وظائفها السياسية والعسكرية المهيمنة.

إن هناك استراتيجية شاملة للإدارة العالمية تستهدف تحقيق أقصى قدر من تفتيت القوي المناهضة للنظام العالمي من خلال إنهاء دور الدولة في تنظيم المجتمع، وهنا يبرز استخدام

مطالب أو قضايا الهوية الاجتماعية، عرقية كانت أم دينية أم غيرها.

لكل ما سبق من أسباب سيتوقف المستقبل بدرجة كبيرة علي ردود الأفعال التي ستبرز في مختلف مناطق العالم إزاء هذه التحديات. وهناك في هذا الشأن قوتان تعتبران الأكثر حسما، هما: أوربا (بما فيها روسيا) والصين.

فبالنسبة لأوربا مازالت مصالح شركاتها العملاقة هي التي تملي استراتيجياتها - مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة واليابان - في إطار من العولمة. ومن ثم فهي ليست قادرة علي مناطحة مسألة الهيمنة الأمريكية علي الصعيد الدولي، ولا علي تطوير رؤية جديدة لعلاقات الشمال - الجنوب. بيد أنه ستقام علاقات جديدة بين شرق وغرب أوربا في إطار جعل أوربا الشرقية في موضع أمريكا اللاتينية من الولايات المتحدة، وليس الاندماج علي قدم المساواة. ولاشك أن هذا يخفف من اختلال التوازن داخل الاتحاد الأوربى وفي صالح ألمانيا، وهو ما يطرح تساؤلاً عن إمكانية قبول بريطانيا وفرنسا وروسيا «لأوربا - ألمانيا»؟ وجدير بالذكر أن مثل هذا المشروع يصب أكثر في صالح الهيمنة الأمريكية لأن ألمانيا - مثلها في ذلك كاليابان - ستكون هنا تلعب «بكارت» القوي الإقليمية المنحازة للولايات المتحدة في القضايا الدولية.

غير أنه لا يستبعد أن ينتهي هذا التخطيط إلي تبلور مشروع أوربى آخر يستند إلى تاريخ التقاليد الإنسانية والاجتماعية الأوربية، بأن ينجح اليسار في شرق أوربا وغربها في صياغة حلف اجتماعي تقدمي «بان أوربي» لتحقيق مشروع أوربا الاجتماعي .

أما بالنسبة للصين فإنها مواجهة بعدة سيناريوهات . أولها سيناريو تفكيك الدولة الصينية (وهو ما تستهدفه الاستراتيجيات الأمريكية واليابانية) من خلال تهميش شمال وغرب الصين واندماج جنوبها في علاقة كومبرادورية مع جنوب شرقي آسيا «الصناعي» وفي ظل تحكم اليابان والولايات المتحدة. وثانيها سيناريو استنهاض مشروع قومي صيني يستند علي إعادة التوزيع الاجتماعي للعائد بما يكفي لإرساء التضامن داخل الأمة، وإعادة التوزيع الإقليمي بما يقوي الاعتماد المتبادل بين الأسواق الإقليمية الداخلية في الصين، وضبط العلاقات مع الخارج بما يخضعها لمنطلقات المشروع القومي. وثالثها تراجع السيناريو الثاني أمام سيناريو

سلبي كبير وهو الاستمرار في المشروع القومي دون إلخروج من إطار نظام حزب الدولة الليبيني، ويمكن لاستمرار التقهقر أن يؤدي إلي السيناريو الأول. وأخيراً سيناريو تطوير المشروع القائم في اتجاه اليسار بما يدعم القوي الاجتماعية الشعبية ويدفع البلاد قدمًا في طريق الانتقال الطويل إلى الاشتراكية.

نحن إذن إزاء مشروعين كبيرين :

أولهما مشروع الهيمنة الأمريكية النيوإمبريالى

وهو مشروع صيغ في إطار النظرة الإقليمية الإمبريالية الجديدة (حسب مبدأ اقتسام الغنائم)، حيث تتمفصل وراء كل واحدة من القوي المكونة «للثالوث» triade فضاءات جيو - ستراتيجية جنوبية (الولايات المتحدة مع كندا وأمريكا اللاتينية مبتدئة بالمكسيك، الولايات المتحدة مع إسرائيل ودول إلخليج النفطية والمشرق العربي، الاتحاد الأوربي مع المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء، الاتحاد الأوربي أو ألمانيا مع أوربا الشرقية، والبديل هو الولايات المتحدة مع ألمانيا وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، اليابان مع الأسيان، أو الولايات المتحدة مع اليابان وآسيا/ الباسفيك).

ويتسق هذا المشروع النيو - إمبريالي مع نشوء خمسة عشر قطبًا إقليميا وتحت إقليمي تستفيد في مناطقها من «مزايا العولمة المفتوحة». ويأتي في المقام الأول بعد الولايات المتحدة كل من اليابان وألمانيا، ثم البرازيل في أمريكا اللاتينية، وإسرائيل في الشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا في أفريقيا الجنوبية، وتركيا (وربما تضاف إيران) في غرب آسيا الوسطي، وكوريا في شرق آسيا. كما تلقي هذا الأقطاب مساعدة قوى إقليمية من الصف الثاني (مصر - نيجيريا - كينيا - باكستان - ماليزيا ...).

إن شبكة التحالفات والتناقضات بين مصالح «الثالوث المركزي» آخذة في المزيد من التعقد، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الصراع فيما بينها وفي نفس الوقت الوحدة خلف القائد الأمريكي، وأن مناطق النفوذ إلخاصة في كل منها في دول الأطراف ليست مستقرة، وأن أقطاباً إقليمية عديدة تحاول أن تتطور وتتقدم. ولهذا فإن القوي المسيطرة قد تذهب إلي حد

«تملق الأقطاب» الإقليمية المسئولة عن إقرار النظام في مناطق النفوذ والتدخل .. من هنا يأتي التسامح مع القمع التركي للأكراد، وتدمير البرازيل للأمازون، وقيام إسرائيل بالتطهير العرقي في الأراضى التي تحصل عليها، واتباع حكومة بريتوريا السابقة لسياسة الفصل العنصري.

ومع ذلك فإن بعض الدول المعتبرة من دول الأطراف في النظام الاقتصادي الرأسمالى العالمي يمكن أن يكون عندها أو تتكون لديها طموحات لا تنسجم مع التراتبية القائمة أو التي يفترضها هذا النظام، ومن أبرز القوي المرشحة لذلك : الصين والهند وروسيا .. وفي هذا الإطار العام يمكن تصور مرحلة جديدة من التوسع تستند علي النمو المتزايد لدول الأطراف الفاعلة (الصين ، شرق آسيا، الهند، أمريكا اللاتينية) ، كما يستند علي استئناف النمو في أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وأيضاً في الاتحاد الأوربي. أما العالمان الأفريقي والإسلامي فسيتركان للانتفاضات.

ليس من الصعب إذن تخيل صورة **عولمة مستقبلية** ترتبط منطقياً بقانون القيمة المرتبطة بدوره بالاحتكارات إلخمس الكبري سابقة الذكر.

ستحتفظ مراكز السيطرة بمزاياها بما يحقق تراتبية يمكن رؤيتها من الآن كما يلي : تحتفظ الولايات المتحدة بالهيمنة علي العالم (عن طريق السيطرة علي التطوير، هيمنة الدولار، وكذا القيادة العسكرية للنظام الرأسمالي العالمي) . ثم تدعمها في المقام الثاني دول مثل اليابان بمساهماتها في بحوث التطوير، وبريطانيا كشريك مالي، وألمانيا بسيطرتها علي أوربا. أما دول الأطراف الأساسية للنظام فستأتي من شرق آسيا وأوربا الشرقية وروسيا والهند وأمريكا اللاتينية. وسيتم التركيز في المراكز علي الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات إلخمسة.

هذه هي العولمة التي تحاول الليبرالية الجديدة أن تضفي عليها المشروعية من خلال تقديمها «كنقلة نحو السعادة العالمية». وهي ليست بالتأكيد قدراً لافكاك منه، بل علي العكس من ذلك نري هشاشه النموذج واضحة، وأن استقراره يفترض رضوخ الشعوب للأبد للشروط اللاإنسانية التي تفرض عليها، وأن تظل معزولة عن بعضها البعض تتغذي بالأوهام والنعرات العرقية والدينية.

أما أوربا فهي مغيبة – حتي اليوم – عن هذه الاستراتيجية في أبعادها السياسية والعسكرية (خاصة إحلال حلف الأطلنطي محل الأمم المتحدة) . وإن كان ذلك لا ينفي تضاعف الصراعات «التجارية» بين الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، والتي أضحت صراعات يومية (الإيرياص، الموز، اللحم المعالج بالهرمونات...) . وهي صراعات وتناقضات تبدو لسمير أمين ثانوية بالنسبة لتلك التي تنتظر دول الأطراف الجديدة (خاصة دول الصف الأول مثل الصين والهند وربما روسيا في الغد) .

أما «مجموعة الدول الصناعية السبع» التي تأسست لإدارة النظام الاقتصادى العالمي من قبل القوي الرأسمالية الرئيسية، فقد كان نجاحها في تحقيق الاستقرار النقدى محدوداً جداً. وقد اكتفت المجموعة عام ١٩٧٦ بوضع أسس هيكلة أحادية الجانب لدول الأطراف، وفي عام ١٩٨٠ غيرت توجه الدول ذات صناعات بتروكيماوية كثيفة لصالح المضاربة المالية، ثم عملت علي تخفيض أسعار المواد الأولية (وهو السبب الرئيسي لحرب الخليج)، وفي عام ١٩٨٢ نظمت إعادة جدولة الديون دون خلق الشروط اللازمة لحل المشكلة، ومنذ ١٩٩٢ وهي تضطلع بوضع روسيا ودول الشرق في إطار استراتيجيات الهيكلة أحادية الجانب.

وعموماً فإن كل السيناريوهات المطروحة – سواء بهيمنة أمريكية أو بدونها – هي سيناريوهات سلبية في كل أبعادها فيما يخص العالم الثالث، وبالأخص أفريقيا. ذلك لأنها جميعاً تفرض بوضوح المزيد من الضغوط الاقتصادية والمالية.

من ثم لن يكون أمام الشعوب إلا أن تتجه نحو تخطيط آخر فحواه بناء عالم متعدد الأقطاب لتعزيز مقرطة المجتمعات واحترام حقوق الشعوب وتحقيق التقدم الاجتماعي والأمن للجميع.

(١٠) سيناريو التحرير
فى مواجهة سيناريوهات الهيمنة :

بدون المقرطة لن يتسني تحقيق إنجاز جيد وصلب فى المسيرة الطويلة نحو عالم متعدد الأقطاب. ولانقصد بالمقرطة مجرد دولة القانون وتعدد الأحزاب؛ وإنما بناء علاقات ديمقراطية في كل مجالات الحياة الاجتماعية (بما فيها علاقات النوع الاجتماعي gender –

حقوق الشعوب ...) وسياسات اقتصادية كفؤة وعملية تحديث منتجة ...

وبدون العنصرين الأخيرين تصبح الديمقراطية هشة ولا تستطيع التصدي للصراعات والتناقضات التي تعجز الديمقراطية الليبرالية عن إزالة أسبابها ، ومن ثم فقد لجأت الأخيرة إلى الانشغال بوضع صيغ أمنية بدلاً من حل الصراعات جوهرياً.

إن الديمقراطية التي يتحدثون عنها اليوم في مواجهة الأزمة هي لضمان اقتصاديات الليبرالية الجديدة أساساً. ولا يعني خطاب الحكم الجيد Good governance إلا هذا الإطار والخضوع لأولويات الولايات المتحدة، والأمثلة واضحة في الفرق بين الموقف من المطالبة بالديمقراطية في أفغانستان وليس الخليج، أو في الموقف من موبوتو وسافيمبي ولكن ليس ثمة حق للشعوب في فلسطين أوكردستان ... إلخ.

والواقع أن الأزمة الحقيقية سوف تقع في النهاية وسط الطبقات السائدة فى الاتحاد الأوربي وروسيا وفي الدول الأخرى التي تعترض الأزمة طريق تنميتها (كوريا - جنوب آسيا - وغداً أمريكا اللاتينية وأفريقيا والهند والعالم العربي) . وليس هناك مايشير إلي علاج هذه الأزمات بالديمقراطية، وإنما من خلال حرمان من الشعوب من المشاركة.

وفي المرحلة القادمة من تفاقم الصراعات ستتصاعد مقاومة الطبقات الشعبية (الفلاحون المعدمون في البرازيل، العمال العاطلون في أوربا، النقابات في كوريا، الطلاب في أندونسيا...) كما ستتنوع صور المقاومة من خلال الحركات الاجتماعية مثل النسائية والبيئية والديمقراطية ... إلخ. والنقطة الرئيسية هنا كيف ستتراكم النضالات الاجتماعية؟ ومن هم حواملها؟ وهل تستطيع إخضاع السلطات لمطالبها؟ .. ويبدو من قبيل المغامرة المبادرة بطرح رؤي الآن في ظرف تتسم فيه علاقات القوى السائدة بالهشاشة رغم أنها تبدو لا بديل لها، فضلاً عن تفكك القوي الشعبية.

إن هناك احتمالات حقيقية لخطر الفوضي التي يحدثها عنف المشروع الإمبريالي الجديد والطبقات السائدة. لقد كشفت الإمبريالية في مختلف مراحلها عن وجه عدواني متميز: في المرحلة الأولى بأشكال العنصرية والتدمير الاستعمارى المباشر، وفي المرحلة الثانية -بعد التصنيع - كان الإخضاع والقتال حول الأسواق ومواجهة «سموم الاشتراكية» والحروب

العالمية.. والآن في المرحلة الثالثة التي يحكمها تحالف ثلاثي بقيادة حاكمة وعسكرية للولايات المتحدة لامناص من صياغة بديل إنساني عالمي اشتراكي، وإلا فإن البديل الآخر هو انتحار جماعي للبشرية. فلا الليبرالية ولا الفاشية الجديدة قادرة علي الخروج بنا من الدائرة الجهنمية للفوضي.

والإجابة لايمكن أن تخرج عن **استدعاء منطق التحولات الكبرى**، لأن التاريخ لا تحكمه قوانين الاقتصاد وحدها وإنما هو نتاج تفاعلات اجتماعية بين تيارات تعبر عنها هذه القوانين التي تحددها العلاقات الاجتماعية داخل الإطار الذي تتحرك فيه.

لا نستطيع هنا تحديد مسار التحول مقدمًا، ولكنه يعتمد علي نتائج التحولات في علاقات القوي الاجتماعية والسياسية، والتي هي نفسها ستكون نتاج صراعات غير متوقعة الآن مقدماً.

إن المشروع الإنساني الذى يمكن أن يتحدي العولمة الرأسمالية المتوسعة قد يبدو مشروعاً «مثاليًا» أو «يوتوبيا»، إلا أنه مع ذلك المشروع «الواقعي» الوحيد بقدر ما هو جزء من تطور صاعد قائم علي قوي اجتماعية قادرة على فرض منطقها في مختلف أنحاء العالم.

أما المشروع اليوتوبي حقاً فهو المشروع المختزل للسوق العالمية، إذ إن المشروع الوطني قد يتقهقر لكنه لا يترك مكانه للاندماج العالمي الذى يظل غير متحقق.

إن عالماً متعدد الأقطاب هو بالأساس عالم مؤقلم، عالم متداخل، يمكنه التفاوض علي تنظيم نفسه بطريقة تسمح للشعوب والطبقات المسودة فيه بتحسين شروط مشاركتها في الإنتاج والمعيشة في ظل ما يمكن تسميته «عالم متعدد المراكز». أى عالم قادر علي تجاوز إطار الهيمنة الأمريكية وتفعيل المنظمات الإقليمية اقتصادياً وسياسيًا، ويسمح بالتفاوض الجماعي، وطرح صور متعددة للتنمية.

إن أوربا تمضي بالفعل في هذا الاتجاه وإن كانت تركز علي المشروع الاقتصادى بالأساس (وبالأحري تكامل السوق) متجاهله القضايا الاجتماعية. ولذا فإن مستقبل أوربا مرهون باليسار وإلا فلن تكون أوربا. ويبقي السوال حول أوربا الشرقية فالمطروح أن تتحول «لأمريكا لاتينية أخري» (أي تطور لا متكافئ مع أوربا الغربية)، أما الاحتمال الآخر فهو أن

تنتظم وحدها في تنظيم إقليمي خاص بها، وهو احتمال غير قائم.

وعلي سبيل المقارنة فإن المشكلة في العالم الثالث مختلفة بسبب تخلفه الملحوظ :

(أ) فهو ليس مندمجاً فعلياً في النظام الإنتاجي العالمي (باستثناء كوريا، تايوان...)،

(ب) وليس متكاملاً فيما بين دوله ،

(ج) ثم حقيقة تدهور قسم منه إلي «عالم رابع»،

(د) ونتيجة لهذا كله ينزلق إلي منظمات إقليمية شمالية/جنوبية تتحكم في استقلاله الذاتي.

لذلك فإن المنشود لمشروع التحرير هو منظمات إقليمية تختلف عن تلك القائمة، حيث تمثل الأخيرة معبراً للعولمة من المركز إلي الأطراف في إطار «استعمار كوكبي» مثل «الافتا» واتفاقية لومي ومنطقة الين والآسيان ... وجميعها يساهم في تنشيط مفهوم الإمبريالية الجديدة. ولن تحقق التنظيمات الإقليمية المطلوبة الغرض منها في مشروع التحرير مالم تواجه نتائج الاستقطاب الممثلة في الاحتكارات الخمسة للثالوث المهيمن. ومن خلال ذلك يمكن الدخول في«مفاوضات كبرى» حول قضايا من قبيل :

(١) إعادة التفاوض حول السوق.

(٢) إعادة التفاوض حول نظام السوق الرأسمالية نفسه (النظام المالي/ الاستثماری وضرورة توجيهه نحو الإنتاج في الشمال والجنوب) ومن ضمن ذلك مراجعة وظائف وربما وجود البنك الدولي.

(٣) مراجعة النظام النقدى وترتيب نظم إقليمية تحقق الاستقرار النسبي للعملات، وما يقتضيه ذلك من مراجعة نظام صندوق النقد الدولي.

(٤) مراجعة نظام المحفظة المالية، المواد الخام.....

(٥) نزع السلاح علي صعيد دولي.

(٦) مقرطة نظام الأمم المتحدة.

إن نظام الأقلمة هذا ليس اقتصادياً فحسب، وليس خاصًا بالعالم الثالث وحده ... بل إنه حتي يخص أوربا نفسها (بغربها وشرقها بما فيها روسيا) . ومن خلال هذا المنظور يمكن

تحقيق عولمة مقبولة من الجميع تضمن خصوصية واستقلالية «الوطني» و«الإقليمي» وصولا إلي تحقيق «فك ارتباط» فعال. وهو ما يطرح بقوة السؤال حول كتل شعبية اجتماعية بديلة ضد الاحتكار والكومبرادورية وتكون قادرة علي مواجهة التناقضات في صفوف الشعب نفسه والتصدى لقضايا مثل : دور الدولة، مواجهة البطالة، حقوق العمال، تصفية الفقر، التوسع في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية، التضامن الاجتماعي، المساواة بين النوعين الاجتماعيين. حماية البيئة، التنوع الثقافى والقومي، علاقات دولية تقدمية، أشكال التنظيم الشعبي (أحزاب - نقابات- حركات اجتماعية ....).

المراجع :

1) Les concepts et perceptions geopolitiques et militaires des Etats-Unis.

١ – المفاهيم العسكرية والسياسية الأمريكية

a) Documents officiels du Congres et du Senat

وثائق رسمية (كونجرس ومجلس الشيوخ)

"National Security Strategy, Hearings before the Committee on Armed Services". US Senate, 100th Congress, Washington DC 1987.

"Disciminate Deterrence, Report of the Commission on Integrated Long Term Straegy", Washington DC, January 1988.

"Sources of Change in the Future Security Environment, Integrated Long Term Strategy", Washington DC, April 1988.

"Commitment of Freedom Security Assistance as a US Policy Instrument in the Third World:. Washington DC, May 1988.

"Supporting US Strategy for Third World Conflict", Washington DC, June 1988.

"US Sea Control Mission". US Congressional Budget Office, Washington DC,1977.

"Shaping the General Purpose Navy of the Eighties". Congressional Budget Office, Washington DC, 1980.

"US Department of Defense". Annual Report to the Congress.

b) Etudes de synthese دراسات عامة

- JOXE Alain, Le Cycle de la dissuasion 1945-1980, La Decouverte, Paris, 1985.

- JOXE Alain, Pierre METGE et Alberto SANTOS, Eurostrategies americainens, CIRPES, Paris, 1987, Cahiers D'Etudes strategiques.

- METGE Pierre, La doctrine americaine d'intervention dans la crise des representations, Aparaitre.

- SANTOS Alberto, "Quelques elements sur les implications de la strategie maritime americaine en Europe". Etudes Internationales, vol. XVIII, n'4, 1987.

c) Articles et etuds nord-americaines الدراسات الخاصة بالمجالات المدروسة

- Revues analysees : Foreign Affaire, Foreign Policy, Military Review, the

Washington Quarterly, Adelphi Papers, National Defense, Strategic Review, Nato Review, Defense, Armed Forces.

- Egalement : SIPRI tear book, Stokholm International Peace Research Institute, Military Balance ..

- (annuel), International Institute for Strategic Studies.

D) Etudes nord- americaines principales أهم الدراسات الأمريكية

- BRZEZINSKI Zbignew, "American's New Geostrategy", Foreign Affairs, Spring 1988.

- BULL Medley, "Sea Power and Political Influence", Adelphi Papers, n 122, 1976.

- CALLEO David, "Beyond American Hegemony, the Future of the Western Alliance", NY Basic Books 1987.

- COLTRELL Alvin and MOORER Thomas, "US overseas Bases", Beverly Hills 1977.

- DUFFY Gloria and LEE Jennifer, "The Soviet Debate on Reasonable Sufficiency", Arms Control Today, October 1988.

- DUNN K. A. and STAVDEMAYER W. J., "Sreategy for Survable", F.A., fall 1983.

- DUNN K. A. and STANDEMA YER W.J., "Strategic Implications on the Continental maritime Debate", The Washington Papers n 107, 1984.

- ENTWOVEN Alain, "US Forccs in Europe", F. A. April 1985.

- FRIEDMAN N., "US Maritime Strategy", International Defense Review, n 7, 1985.

- GARTHOFF Raymond, "New Thinking in Soviet Military Doctrine", The Washington Quarterly, summer 1988.

- GRAY Colin, "The Geopolitics of Superpower", UP of kentucky, 1988.

- HASELKORN Avidgor, "The Evolution of Soviet Security Strategy", 1965-1975, Cranne Russak 1978.

- HUTINGTON Samuel (ed), "The Strategic Imperative", Camb Mass, Ballinger 1982.

- KENNEDY Floyd, "Naval Straegy for Next Decade", National Defense, April 1983.

- Kissinger Henry, "Cyrus Vance, Bipartisan Objectives for American Foreign Policy". F.A, Summer 1988.

- Klare Michael and KORNABLUH Peter (eds), LOW Intensity Warfare, Pantheon Books 1988.

- LANABEE Stephen, "Gorbatchev and the Soviet Military". FA., Summer 1988.

- LEHMAN John, "Rebirth of a US Naval Strategy" , Strategic Review, 9, Summer 1981.

- MACDONALD Admiral Wesley,"The Growing Warsaw Pact Threat to Nato Maritime Forces", Nato Review, vol, 32, June 1984.

- NYE Joseph, "Understanding US Strength", Foreign Policy, n72, 1988.

- OVE Kenneth and others, Eagle Resurgent? The Reagan Era in American Foreign Policy, Boston, Brown and CY, 1987.

- RECORD, J, and HANKS R.US Strategy at Cross-Roads, Camb, Inst. For Foreign Policy Anslysis, 1982.

- ROGERS General B.,"The Atlantic Alliance, Prescriptiopns for a Difficult Decade", F.A. Summer 1982.

- SARKESIAN Sam, "The Myth of US Capability in Unconventional Conflicts", Military Review, September 1988.

- STEINBURNER John D. Restructuring American Foreign Policy, The Brooking Inst, Washington DC, 1988.

- TILLSON John C.F., "The Forward Defense of Europe", Military Review, n5 May 1981.

- TURNER Stanfield and Tillbault George, "A Next Military Strategy". F.A. 1982.

- VAN Evera Stephen, "American Strategic interests", Camb. Mass (mimeog.)

- WEST Francis J.,"Defense and Security Beyond Europe". Defense, May 1983.

- WILLIAMS John, "US Navy Mission and Force Structure, A critical Reappraisal". Armed Forces, July 1981.

- WROMWELL William, Europe and the Structure of Peace, Orbis, 22-1-1978.

2 - Les concepts et perceptions des Etats europeens المفاهيم الأوربية

a) Qutre Joxe et Metge (op.cit)

- on se referera aux etudes de synthese suivantes

- AGUIRRE Mariano et Montoya Roberto, Espanay suproyeccion en el Mediterraneo occidental, nov. 1990.

- PALIDDA Salvatore, "Les changements intervenus dans la d'efense italienne a partir des annees 1970". Revue Defense National, Cirpes.

- SANGUINETTI Amiral Antoine, L'interet straegique de la Mediterranee, doc. Roneole, decembre 1979.

- SANTOS Alberto, "La peninsule luso-iberique, enjeu strategique", Cahier n 18 FHEDN, 1981.

- SANTOS Alberto, "Le basculement vers le Sud de la politique defense de l'Espagne". Etudes Internationales, n3, september 1985.

b) Autres etudes دراسات خاصة

- ALONSO BAQUER Miguel, Estrategia para la defensa, Inst. de Est. Economicos, Madrid 1988.

- ALONSO ZALVIDAR Carlos, "Politica espanola de paz seguridad". Cuadernosy debares, n4, Centro de Esudios Constitucionales, Madrid 1987.

- BUSQUETS Julio, Pronunciamentosy golpes de estado en Espana, Ed. Planeta, 1982.

- DLAZ ALEGRIA General, Ejercitoy sociedade, Ed. Alianza 1971. HEIBERG William, The 16th Nation, Spain's role in Nata, Nat. Def. Univ. Press, Washington 1983.

- JORDAN GALDUF Joseph Maria, Espana frente a los terceros paises mediterraneos, Valencia 1989.

- LOPEZ DE La TORRE Salvador, "Factores politicos de equilibrio". Cuadernos de esrategia, n20, Madrid, Mayo 1990.

- LOPEZ DE SEPULVEDA Francisco, Statement, Seminar on Military Doctrine, Inst, For Military Security Policy,Vienna 1990.

- MANWARING Max G. et SABROSKY Alan N., "Iberia 's role in NATO's future", Parameters, vol XVI, n1, 1986.

- MORON M., "L'Espagne et l'Europe". Politique etrangere, n1, 1984.

- NUNEZ Melchor, La neutralidad de Canarias, Revolucion, Madria 1986.

- RODRIGUEZ DE MINON Miguel Herrero, Final Report of the Sub committee on out of Area Security challenges to the Alliance, North Atlantic Assembly, May 1989.

- SAPATIELLO Luigi, "La structure de l'OTAN doit-elle etre remaniee?", Revue de :'OTAN, nos 3 et 4, 1984.

- TORTOSA J.M. El Cambioy la Modernizacion, OTAN, CEE, Inst. Juan Gil-Aibert, Alicante 1985.

- TREVERTION GREGORY F. Spain :"Domestic Politics and Security Policy", Adelphi Papers,n 204, 1986.

3- Les concepts et perceptions des Etats arabes المفاهيم العربية

- سمير أمين (تحت إشراف)، قضايا استراتيجية فى المتوسط ، دار الفارابى ١٩٩٢، ويشمل :
- فهمية شرف الدين، المسألة اللبنانية وخصوصيتها المحلية.
- حسن نافعة، مبادئ الجيواستراتيجيا المصرية.
- محمد سيد أحمد، مستقبل الصراع العربى الصهيونى.
- سمير أمين، من أجل إنشاء قوة رادعة فى خدمة شعوب العالم الثالث.
- مجلة الفكر الاستراتيجى العربى (بيروت)
- محمود عزمى، تطور التكنولوجيا العسكرية فى العالم العربى (١٩٩٠)

- Israel **مصادر إسرائيلية**

– BEIT HALLAHMI Benjamin, Regional Strategic Stakes, Israel (Mimeog, 1989).

- Egalement du meme auteur :

- The Israeli connection, NY Pantheon 1987.

- Original Sins : Reflecions on the history of Zionism and Israel, Pluto, London 1991.

- CROSBIE, The Tacit Alliance, Princeton 1974.

- Egalement : Revue d'Etudes Palestiniennes.

4 - Autres sources : مصادر أخرى

- ANALIS Dimitri T., Chypre, Operation Attila, Anthropos, 1978. BIKTACHE Fayez, Le conflit senegalo-mauritanien, en cours d'edition.

- CHAPELLE Jean, Le Peiple tchadien, L'Harmanttan, 1986.

- FRUIDEM-RESISTANCES, Organe Central du Front de la Resistance pour 1' Unite, 1' Independance et la Democratie en Mauritanie, n 1 (oct, 1989) a 4 (Juillet 1990).

- RAVENEL Bernard, La Medititerranee, le Nord contre Le Sud, L'Harmattan, 1990.

- سمير أمين، تفكك يوغسلافيا، لمصلحة من؟ اليسار – مايو ١٩٩٤ (القاهرة)
- سمير أمين، تفكك أثيوبيا، لمصلحة من؟ اليسار– يونيو ١٩٩٤ (القاهرة)
- رشيد سيد وحلمي شعراوي (تحت إشراف..) أزمة مياه النيل – مركز البحوث العربية – القاهرة ١٩٨٨ .
- المنابر، يوليو ١٩٩١ ، بيروت المياه، سلاح تركيا.
- أيضًا : سمير أمين (تحت إشراف)، قضايا استراتيجية في المتوسط فصل ٤ (أوروبا في مواجهة جنوبها المتوسطي والعربي) .
- فصل ٥ (العالم العربي والقرن الأفريقي وإيران في السياسة العالمية) .

الجزء الثانى

العالم العربى - الأوضاع الراهنة والصراعات المحتدمة



العالم العربى
الأوضاع الراهنة والصراعات المحتدمة

إن دراسة ما يطلق عليه المجتمع المدنى فى البلدان العربية، وكذلك التحركات الاجتماعية، وما يدور من صراعات فيما بينها، تكشف أنه لا وجود لمجتمع مدنى، وأن التحركات الاجتماعية لا ترقي إلي مستوى التحديات التى تواجهها شعوب المنطقة.

وكثيراً ما نسمع النكتة السوداء (المصرية) التى تكشف جزءاً من الحقيقة، والقائلة بأن أنظمة الدولة الأتوقراطية المسيطرة فى جميع أرجاء هذه المنطقة، تعمل بجميع الوسائل المتاحة لها (وهذه الوسائل ما زالت قوية ومتوافرة، علي الرغم من كل ما يقال عن تراجع دور الدولة، بل وتآكل شرعيتها) علي كبت أية حياة سياسية واجتماعية حرة جديرة بهذا الاسم؛ وأن هذه الأنظمة - المندمجة بشكل كامل فى النظام الليبرالى العولمى الذى لا تشكك فى شرعيته بل تخدمه بولاء تام - قد نجحت فى أن تستبدل الاعتراف الدولى الذى يتمثل فى التأييد القوى الحقيقى (من الدول السبعة الكبار) بفقدانها لشرعيتها الداخلية؛ وأن الفراغ الأيديولوجى (والثقافى) الذى يميز هذه المرحلة التاريخية، ولا تجر محاولة ملئه إلا بخطاب خالٍ من المضمون (مثل خطاب الإسلام السياسى، أو خطاب العروبة)، لا يصلح كبديل عن ضعف الصراع السياسى والاجتماعى الأصيل القادر علي تهديد أشكال السلطة الاستبدادية المعنية، أو إرغامها علي عمل تنازلات ذات مغزي؛ وأن الخطاب السائد عالمياً الذى يؤكد انتصار الديمقراطية الذى تضمنه العولمة وانفتاح الأسواق، لا يعدو كونه ورقة التوت التى تخفى عورة المشروع الإمبريالى للقوى الرأسمالية المسيطرة.

ولكنها مقولة غير صحيحة بسبب حالة فقدان التوازن التى تتأثر بها، سواء فى ما يتعلق بالتحليل الموضوعى للوضع فى الواقع، أم فى تقدير التوقعات المستقبلية. فالمجتمعات العربية تمر، كغيرها، بمرحلة تاريخية صعبة، ولا تبدو نهاية النفق للعيان، ولكنها تشارك فى

صراعات متعددة الأشكال، لا يمكن تقدير مدى قوتها وآثارها إلا بإرجاعها إلي مناهضة العولمة الليبرالية التى تواجهها هذه المجتمعات، بغض النظر عن مدى الوعى بهذه الحقيقة، وأيا كانت أشكال التعبير التى تستمد منها الشرعية.

وما ننوى القيام به فى هذه الدراسة التجميعية الشاملة للأوضاع الراهنة والصراعات المحتدمة هو تحديد القضايا موضوع التحركات والصراعات، وتحليل ما يعتورها من التباسات وما يحدها من قيود، وتقدير قوتها، والتعرف علي ظروف التقدم الشعبى والديمقراطى التى قد تؤدى إليها فى ظل التناقضات الداخلية فى الأنظمة. وهذه الدراسة التجميعية الشاملة هى حصيلة المناقشات التى جرت فى إطار نشاطات منتدى العالم الثالث خلال السنوات الأخيرة. وسنشير فى نهاية الدراسة إلي المصادر الكثيرة التى ندين لها بهذه الحصيلة، حتى لا نثقل علي القارئ بالإشارات المتعددة خلال النص، ولكن هذا لا ينفى الطابع الشخصى لهذه الدراسة التى يتحمل المؤلف المسئولية الكاملة عنه.

أولاً: الدولة الأتوقراطية فى مواجهة تحدى الحداثة :

١) يقول أرسطو إن الرجل (وبالأحرى نقول اليوم الكائن البشرى) حيوان سياسى، وهذا يعنى أن المجتمع هو المكان الذى تتحدد فيه اختيارات الأوضاع السياسية التى تأتى قبل أية قواعد أو مبادئ لإدارة هذا المجتمع. وعلي ذلك فالتحديد السياسى لطبيعة التحديات التى تواجه المجتمع فى أية مرحلة من تاريخه، والاختيارات المتاحة أمامه هى شرط لا يمكن الفكاك منه قبل أى تحليل للواقع، مع مراعاة أنه تكمن خلف الاختيارات المختلفة الممكنة، المصالح الحقيقية للطبقات والفئات الاجتماعية، للأمم والتى تمثل التناقضات بينها أساس هذه الاختيارات.

يحاول الخطاب السائد أن يستخدم التعبير عن الاختيارات الرشيدة المزعومة بدلاً من تحليل الصراعات السياسية والاجتماعية، وبذلك يصل بالضرورة، إلي نتائج محل التوافق العام فيما يتعلق بإدارة المجتمع. وهكذا استبدلت ما بعد الحداثة الخطاب حول التحركات الاجتماعية بالخطاب الصريح عن الصراعات السياسية. وهذا التغيير فى التعبير ليس محايداً

بأى شكل، فهو يفترض أن المجتمع فى حالة تصالح ذاتى، وأن هذه التحركات ستؤدى بشكل آلى للخير العام للجميع. ويعبر الانفجار لما يطلق عليه المبادرات المتعددة للحياة الاجتماعية ـ الحركات النسائية، والمدافعين عن البيئة، والمنظمات غير الحكومية من شتي الأنواع ـ عن هذا التغير الكيفى فى الحياة السياسية لما بعد الحداثة.

ومع عودة الدكتاتورية القاسية لرأس المال بقوة فى مواجهة معارضة فى حالة ضعف مؤقت، يفقد هذا الخطاب يوماً بعد يوم المصداقية العابرة التى تمتع بها لبعض الوقت، لأن فقدان التوازن لصالح رأس المال، يدفع فى اتجاه تزايد الصراع الاجتماعى بدلاً من تدعيم التوافق العام، وهذا هو الشرط لحدوث أى تعديل فى علاقات القوي يستطيع أن يدفع المجتمع فى اتجاه مزيد من العدالة والديمقراطية والفعالية.

وهذه الصراعات لا تحدث فى فراغ سياسى واقتصادى، وإنما فى إطار، وجزئياً علي الأقل، ضد السلطة المزدوجة للدولة المعاصرة ورأس المال المسيطر، أى ضد ممارسات الدولة التى تدير المجتمع، وضد الليبرالية الاقتصادية العولمية التى تحدد الإطار لاختيارات رأس المال المسيطر والدولة الخادمة له.

وهذا معناه أن نبدأ بنقد ممارسات الدولة المعنية، ثم تحليل أشكال تنظيم الصراع السياسى والاجتماعى ورؤاها الاستراتيجية (أو غيابها).

٢) لا توجد فى العالم العربى دول ديمقراطية، بل دول أتوقراطية فقط، وهو حكم قاسٍ ولا شك، ولكنه صحيح أساساً، رغماً عن أننا سنحدد فيما بعد نقاط الضعف التى تمكن الصراع السياسى والاجتماعى من الدفع فى اتجاه تغيير هذه الحقيقة.

وتتخذ هذه الأتوقراطية العامة بالتأكيد أشكالاً متنوعة، ولن يصعب تحديد الأسماء التى تناظر الأشكال المختلفة لهذه الأتوقراطية المشتركة. فمصير الشعوب العربية يخضع هنا وهناك لجنرال شيمته الاغتيال، أو ضابط شرطة متخصص فى التعذيب، أو لملك يبنى السجون التى يُغيّب فيها المواطنون فلا يرون النور أبداً، أو رئيس لسلالة قبلية، أو مهووس فى حب الله. وفى الحالات الأقل سلبية، حكم البلدان العربية مستبد عادل بالمعني الدقيق، أو وريث للعرش متساهل نوعاً ما نظراً لأخلاقه الطيبة. أما لبنان الذى يبدو خارجاً علي القاعدة

حيث تجرى الانتخابات بانتظام كل أربع سنوات، وحيث يتغير الرؤساء فعلاً، فليس استثناءً إلا بشكل جزئى، فإذا كانت العبارة القائلة بأن الانتخابات تعبر عن مصالح معينة صحيحة إلي حد ما فى حالة لبنان، إلا أن الرؤساء المتعاقبين متشابهون بدرجة تجعل الاختلاف فيما بينهم يكاد لا يذكر.

ولا يعنى كون الأنظمة العربية أتوقراطية أنها لا تتمتع بالشرعية فى نظر مجتمعاتها، فكما يقول هشام شرابى، تعتبر سلطة الدولة مرادفة دائماً للسلطة الفردية، فى مقابل سلطة القانون كما هو الحال فى الدولة الحديثة. وهذا وصف علي طريقة فيبر يجب تلوينه بقدر ما تكون السلطة الشخصية (أو المشخصنة) شرعية فى حدود اعترافها بالتقاليد (وعلي الأخص بالشريعة الإسلامية)، وأن يُعترف بذلك. ويعمق شرابى العلاقة بين الأتوقراطية والطبيعة الأبوية لنظام القيم الاجتماعية، والذى يعنى هنا أكثر من المعني الشائع لسيادة الرجل علي المرأة. فالأبوية فى هذا المفهوم نظام للقيم يؤكد علي مبدأ الطاعة علي جميع المستويات: فالتعليم فى البيت أو المدرسة يقتل فى المهد أية توجهات انتقادية، ويقدس النظام الطبقى داخل العائلة (بخضوع المرأة والأبناء بطبيعة الحال)، وفى العمل (بخضوع العامل لرب العمل)، وفى الإدارة (بالخضوع المطلق للرئيس الأعلي)، والمنع المطلق لأية اجتهادات فى التفسيرات الدينية، إلخ.

وهذا التقييم الدقيق، فى رأيى، يتفق مع النتائج التى توصلت إليها من التعريف الذى اقترحته للحداثة وما تعبر عنه من تحدٍ (انظر الملحق: تحديات الحداثة).

تقوم الحداثة علي أساس المبدأ القائل بأن الكائنات البشرية، سواء بشكل فردى أو جماعى، تصنع تاريخها، ولكى تفعل ذلك، من حقها أن تجدد، وأن تبدع، وألا تحترم التقاليد. وإعلان هذا المبدأ كان معناه قطع أية صلة مع المبدأ السائد فى المجتمعات السابقة علي الحداثة، بما فيها، بطبيعة الحال المجتمعات الأوروبية الإقطاعية المسيحية. ونشأت الحداثة بهذا الإعلان، أى أنه لم تكن ثمة نهضة (بمعني إعادة إحياء طبقاً للنص الأوروبى)، وإنما مجرد نشأة جديدة. وعلي ذلك فتعبير النهضة الذى استخدمه الأوروبيون أنفسهم للتعبير عن هذه اللحظة من التاريخ، هو تعبير مضلل، وهو ناتج عن فكرة أيديولوجية مؤداها أن العصر اليونانى

الرومانى القديم كان يتبني مبدأ الحداثة، وأن هذا المبدأ قد اختفي فى العصور الوسطي (لأنها توسطت بين الحداثة القديمة والحداثة الجديدة) عن طريق الظلامية الدينية. وهى نظرة أسطورية إلي العصور القديمة، تنبع هى الأخرى، من المركزية الأوروبية. فأوروبا تدعى أنها تعود إلي إرثها الأوروبى، أى تعود إلي أصولها (ومن هنا إعادة الإحياء)، فى حين أنها كانت تقطع العلاقة مع تاريخها ذاته.

لقد نتجت النهضة الأوروبية عن حراك اجتماعى داخلى، فهى الحل الذى قدمه اختراع الرأسمالية للتناقضات الأوروبية فى تلك الحقبة. وفى المقابل، فإن ما أطلق عليه العرب فى القرن التاسع عشر اسم النهضة، من باب التقليد للغرب، لم يكن كذلك، بل كان رد الفعل للصدمة الخارجية. فأوروبا التى تقوت بفضل الحداثة وأضحت غازية، كان لها تأثير ملتبس علي العالم العربى، فكان الانجذاب من جهة (بتأثير الإعجاب)، والصد من الجهة الأخري (تحت تأثير الغطرسة الاستعمارية). وقد أعطي العرب لفكرة إعادة الإحياء معناها الحرفى، فلو عادوا كما يقول الأوروبيون، إلي أصولهم، التى اختفت لبعض الوقت، فإنهم سيستعيدون عظمتهم. فالنهضة لا تعرف جوهر الحداثة التى تقوم عليها قوة أوروبا.

ولا أنوى هنا أن أخوض فى المظاهر المختلفة ولا التطورات لفكرة النهضة، وسأكتفى بتأكيد أن النهضة لم تحقق الانقطاع عن التقاليد الذى يمثل أساس الحداثة. والنهضة لا تفهم مغزي العلمانية التى تعنى الفصل بين الدين والسياسة، وهى الشرط لتحول السياسة إلي مجال للتغيير الحر، أى للديمقراطية بمعناها الحقيقى. وتظن النهضة أنه يكفى، بدلاً من العلمانية، إعادة قراءة النصوص الدينية وتخليصها من التأثيرات الظلامية، وحتي اليوم لم تفهم المجتمعات العربية أن العلمانية ليست من الخصوصيات الغربية، وإنما هى شرط للحداثة. والنهضة لا تفهم معني الديمقراطية بوصفها تعنى بالدقة الانفصال عن التقاليد، وهى لذلك تبقي أسيرة للدولة الأتوقراطية، وهى تتمني مجىء المستبد العادل - وحتي ليس المستنير، والفرق بين التعبيرين ذو مغزي كبير. والنهضة لا تفهم أن الحداثة تؤدى إلي تطلع المرأة إلي التحرر وبذلك تمارس حقها فى التغيير وفى الانفصال عن التقاليد. والنهضة تكتفى من الحداثة بالمظهر المباشر لما تنتجه وهو التقدم التكنولوجى. وهذا العرض المبسط لا يعنى أن

الكاتب غير مطلع علي التناقضات التى شابت فكر النهضة، ولا أن بعض المفكرين الطليعيين كانوا علي وعى بالتحديات الحقيقية للحداثة، مثل قاسم أمين فيما يتعلق بأهمية تحرير المرأة، وعلي عبد الرازق فيما يتعلق بأهمية العلمانية، والكواكبى فيما يتعلق بتحدى الديمقراطية. ولكن أياً من هذه الاختراقات لم تجرِ متابعته، بل تخلت المجتمعات العربية عن السير فى الطريق المشار إليه. وعلي ذلك فالنهضة لم تكن لحظة ولادة الحداثة فى البلدان العربية وإنما لحظة إجهاضها.

٣) وحيث إن المجتمعات العربية لم تدخل بعد مرحلة الحداثة، رغم أنها تتلقي الضربات الناشئة عنها كل يوم، فإن الشعوب العربية تتقبل إلي حد كبير مبادئ السلطة الأتوقراطية، فهذه السلطة تكتسب الشرعية أو تفقدها فى مجالات أخرى غير اعترافها بالديمقراطية أو التنكر لها. فلو استطاعت السلطة مقاومة الغزو الاستعمارى، أو بدا أنها تفعل ذلك، أو لو استطاعت تقديم تحسين واضح فى ظروف الحياة المادية لأغلب المواطنين إن لم يكن لجميعهم، فإن السلطة الأتوقراطية - وقد أضحت مستبدة مستنيرة - تحظي بشعبية مضمونة. ويؤدى عدم دخول المجتمعات العربية فى مرحلة الحداثة إلي النجاح الكبير الذى يحققه المشروع الإسلامى الذى يعلن بكل قوة رفضه الإيديولوجى الصريح للحداثة.

وفى غياب مبدأ الحداثة تستمد السلطة الأتوقراطية شرعيتها من التقاليد. ويمكن أن يعود الأمر لملكية وطنية ودينية كما هو الحال فى المغرب (ومما له مغزى أن أياً من الأحزاب المغربية لا يتحدي الشعار القائل: الله، الوطن، الملك)، أو لملكية قبلية الأصل كما هو الحال فى شبه الجزيرة العربية. ولكن هناك شكل آخر من التقاليد، موروث عن الإمبراطورية العثمانية، التى كانت تسيطر علي المنطقة الممتدة من الجزائر إلي العراق، أى علي الجزء الأكبر من العالم العربى، وهى التقاليد التى وصفتها بسلطة المماليك.

فماذا أعنى بذلك؟ إنه نظام معقد يشمل فى وقت واحد السلطة الشخصية لرجال الحرب (إما المنظمين بشكل أو بآخر، أو بالعكس، المنفردين)، وللتجار ولرجال الدين. وأتحدث هنا بوضوح عن الرجال، فالمرأة مستبعدة بطبيعة الحال عن أية مسئولية أياً كانت. والأبعاد الثلاثة لهذا التنظيم ليست متقاطعة وإنما مندمجة فى سلطة واحدة.

والمماليك رجال حرب يستمدون الشرعية من النظرة الإسلامية التى تركز علي تقسيم العالم إلي دار السلام (وهو العالم الإسلامى - أى العالم الذى تسوده قواعد الإدارة السلمية)، ودار الحرب (أى العالم غير الإسلامى حيث يسود الجهاد أو الحرب المقدسة). وليس من قبيل الصدفة أن هذه النظرة الحربية لإدارة السياسة وضعها الأتراك السلجوقيون ثم من بعدهم الأتراك العثمانيون الذين سمّوا أنفسهم بالغازى بعد غزوهم واستيلائهم علي الأناضول البيزنطى. وليس من قبيل الصدفة أن نشأ نظام المماليك فى عهد صلاح الدين الذى حرر الأراضى التى كان الصليبيون ما زالوا يحتلونها. وحتي الآن تنظر السلطات الشعبوية والوطنية بكل احترام لصلاح الدين علي الرغم من جميع المصائب التى تسبب فيها النظام الذى نشأ فى عهده وهى التى لا يشار إليها علي الإطلاق. وبعد انتهاء الحروب الصليبية دخل العالم العربى (الذى أصبح تركياً - عربياً) فى مرحلة الإقطاع العسكرى، والانكفاء علي الذات، مرحلة تمثل تراجعاً بالنسبة للقرون الأولي لحكم الخلفاء، وذلك فى الوقت الذى بدأت فيه أوروبا أولي خطواتها للخروج من عهد الإقطاع، وتستعد للقفز نحو اختراع الحداثة، ومنها إلي غزو العالم.

٤) وفى مقابل قيامهم بوظيفة حماية الإسلام، ترك المماليك السلطة الكاملة لرجال الدين لتفسير الدين وتطبيق الشريعة باسمه، أى حماية الأخلاق فى المجتمع. وباقتصار دور الدين علي الجوانب الاجتماعية المعتادة، وأداء الشعائر ليس إلا، أمكن تطويعه لخدمة السلطة الأتوقراطية لرجال الحرب.

أما الحياة الاقتصادية فتخضع للسلطة العسكرية السياسية، ويخضع الفلاحون، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، لهذه الطبقة الحاكمة، فى حين تهمش الملكية الخاصة (مع أن المبادئ الأساسية للإسلام تقدسها بكل تأكيد). وكذلك الحال بالنسبة لأرباح التجارة.

وتتطلع الطبقة الحاكمة المملوكية بطبيعة الحال إلي تفتت السلطة الأتوقراطية، فالمماليك الذين يخضعون رسمياً للسلطان الخليفة، يستغلون بعد المسافة بينهم وبين العاصمة (إستنبول) لفرض سلطتهم الحقيقية علي الأرض فى المنطقة المخصصة لهم. وفى البلدان ذات الدولة المركزية منذ آلاف السنين مثل مصر، لم تتوقف محاولات السيطرة علي القوات الحربية

وتوحيدها. وليس من قبيل الصدفة أن قام محمد علي، فى سبيل دعم سلطته، بذبح المماليك ولكن لينشئ بعدهم أرستقراطية عسكرية مالكة للأرض تخضع لسلطته الشخصية بالكامل. وحاول البايات فى تونس نفس الشيء ولكن بدرجة نجاح أقل، أما الداى فى الجزائر فلم ينجحوا فى ذلك أبداً. وفعل السلاطين العثمانيون نفس الشيء بدورهم، ووحدوا الولايات التركية والكردية والأرمينية فى الأناضول، والولايات العربية فى سوريا التاريخية والعراق علي شكل سلطة مُحدَّثة بشكل من الأشكال.

فهل هو تحديث حقيقى، أم تحديث للأتوقراطية فحسب؟ استبداد مستنير، أم مجرد استبداد؟ لقد حدثت التنويعات والتغيرات داخل هذا الإطار، دون السماح بأية تجاوزات له.

ولا شك أن النموذج المملوكى للسلطة قد تعامل مع الحقائق المتعددة والمتنوعة التى حددت أبعاده، مثل جماعات الفلاحين الممتنعة فى جبالها المحصنة (القبائل فى الجزائر، والمارونيين، والدروز، والعلويين)، والإخوانيات الصوفية فى كل مكان تقريباً، والقبائل، فرضت جميعها علي السلطة المسيطرة درجات من الحلول الوسط والتسامح مع غير الخاضعين، والمفارقة فى المغرب بين المخزن وبلاد سيبا له نفس الطبيعة.

فهل تغيرت أشكال ممارسات السلطة فى البلدان العربية بدرجة تسمح باعتبار أن الأشكال التى وصفناها أعلاه قد أصبحت من آثار الماضى؟ لا شك أن الدولة الأتوقراطية بما لها من أشكال الإدارة السياسية لا زالت باقية كما سنري ، ولكنها دخلت مرحلة أزمة عميقة أدت إلي تآكل شرعيتها لحد كبير، وإلي عجزها عن مواجهة تحديات الحداثة. ويشهد علي ذلك ظهور الإسلام السياسى، والارتباكات فى الخلافات السياسية، ولكن عودة ظهور الصراع الاجتماعى كذلك.

ثانياً : الإسلام السياسى :

١) يقع فى خطأ قاتل من يظن أن ظهور حركات سياسية مرتبطة بالإسلام تعبئ جماهير واسعة هى ظاهرة مرتبطة بظهور شعوب متخلفة ثقافياً وسياسياً علي المسرح العالمى، وهى

شعوب لا تستطيع أن تفهم سوى اللغة الظلامية التى تكاد ترتد لعصورها القديمة وحدها. وهو الخطأ الذى تنشره علي نطاق واسع أدوات الاتصال المسيطرة، التبسيطية، والخطاب شبه العلمى للمركزية الأوروبية والاستشراق السيئ. وهو خطاب مبنى علي أن الغرب وحده هو القادر علي اختراع الحداثة، فى حين تنغلق الشعوب الإسلامية فى إطار تقاليد جامدة لا تسمح لها بفهم وتقدير حجم التغييرات الضرورية.

ولكن الإسلام والشعوب الإسلامية لها تاريخها، مثل بقية شعوب العالم، والذى يمتلئ بالتفسيرات المختلفة للعلاقات بين العقل والإيمان، وبالتحولات والتغيرات المتبادلة للمجتمع وديانته. ولكن حقيقة هذا التاريخ تتعرض للإنكار لا علي يد الخطاب الأوروبى المركزى وحسب، وإنما علي يد الحركات المعاصرة التى تنسب نفسها للإسلام. فكلا الطرفين يشتركان فى الواقع، فى الفكرة الثقافية المتحيزة القائلة بأن المسارات المختلفة للشعوب ودياناتها لها خصوصيتها المتميزة غير القابلة للتقييم والقياس، والعابرة للتاريخ. ففى مقابل المركزية الأوروبية للغرب، لا يقدم الإسلام السياسى المعاصر سوى مركزية أوروبية معكوسة.

وظهور الحركات التى تنتسب للإسلام هو فى واقع الأمر التعبير عن التمرد العنيف ضد النتائج السلبية للرأسمالية القائمة فعلاً، وضد الحداثة غير المكتملة والمشوهة والمضللة التى تصاحبها (انظر: تحدى الحداثة). إنه تمرد مشروع تماماً ضد نظام لا يقدم للشعوب المعنية أية مصلحة علي الإطلاق.

٢) إن الخطاب الإسلامى الذى يقدم كبديل للحداثة الرأسمالية (والتى تُضم إليها تجارب الحداثة الاشتراكية التاريخية بدون تفرقة)، ذو طابع سياسى وليس دينياً. أما وصفه بالأصولية كما يحدث غالباً، فلا ينطبق عليه بأى شكل، وهو، علي أية حال، لا يستخدم إلا علي لسان بعض المثقفين الإسلاميين المعاصرين الذين يوجهون خطابهم إلي الغرب بأكثر مما يوجهونه إلي قومهم.

والإسلام المقترح معادٍ لجميع أشكال لاهوت التحرير، فالإسلام السياسى يدعو إلي الخضوع لا التحرر. والمحاولة الوحيدة لقراءة الإسلام فى اتجاه التحرر كانت تلك الخاصة بالمفكر الإسلامى السودانى محمود طه. ولم تحاول أية حركة إسلامية، لا راديكالية ولا

معتدلة أن تتبني أفكار محمود طه الذى أعدمه نظام النميرى فى الخرطوم بعد اتهامه بالردة. كذلك لم يدافع عنه أى من المثقفين الذين ينادون بالنهضة الإسلامية أو الذين يعبرون عن الرغبة فى التحاور مع هذه الحركات.

والمبشرون بالنهضة الإسلامية لا يهتمون بأمور اللاهوت، ولا يشيرون علي الإطلاق إلي النصوص الهامة بشأنها، وكل ما يبدون اهتمامهم به من الإسلام هو الشكل التقليدى والاجتماعى للدين، الذى لا يخرج عن الممارسة الدقيقة والشكلية للشعائر. والإسلام كما يتحدثون عنه يعبر عن جماعة ينتمى إليها الإنسان بالإرث كما لو كانت جماعة عرقية، وليست إيماناً شخصياً عميقاً وقوياً. فالأمر لا يتجاوز تأكيد هوية جماعية، ولهذا السبب ينطبق تعبير الإسلام السياسى الذى يطلق فى البلدان العربية علي هذه الحركات تماماً.

٣) لقد جري اختراع الإسلام السياسى الحديث فى الهند علي يد المستشرقين لخدمة السلطة البريطانية، ثم تبناه المودودى الباكستانى بكامله. وكان الهدف هو إثبات أن المسلم المؤمن لا يستطيع العيش فى دولة غير إسلامية -وبذلك كانوا يمهدون لتقسيم البلاد- لأن الإسلام لا يعترف بالفصل بين الدين والدولة. وفات أولئك المستشرقين أن الإنجليز فى القرون الوسطي، لم يكونوا يتصورون العيش خارج نطاق المسيحية!

وهكذا تبني أبو العلاء المودودى فكرة الحاكمية لله (ولاية الفقيه؟!) رافضاً فكرة المواطن الذى يسن التشريعات لنفسه، وأن الدولة عليها أن تطبق القانون السارى للأبد (الشريعة). وفى زمانه كتب جوزيف دى مايستر كلاماً مشابهاً متهماً الثورة الفرنسية بأنها قد ارتكبت جريمة اختراع الديمقراطية الحديثة وتحرير الفرد.

والإسلام السياسى يرفض فكرة الحداثة المحرِّرة، ويرفض مبدأ الديمقراطية ذاته - أى حق المجتمع فى بناء مستقبله عن طريق حريته فى سن التشريعات. أما مبدأ الشوري الذى يدعى الإسلام السياسى أنه الشكل الإسلامى للديمقراطية، فهو ليس كذلك، لأنه مقيد بتحريم الإبداع، حيث لا يقبل إلا بتفسير التقاليد (الاجتهاد)، فالشوري لا تتجاوز أياً من أشكال الاستشارة التى وجدت فى مجتمعات ما قبل الحداثة، أى ما قبل الديمقراطية. ولا شك أن التفسير قد حقق فى بعض الحالات تغييراً حقيقياً عندما كانت هناك ضرورات جديدة، ولكنه

حسب تعريفه ذاته ـ رفض الانفصال عن الماضى ـ يضع الصراع الحديث من أجل التغيير الاجتماعى والديمقراطية فى مأزق. ولذلك فالتشابه المزعوم بين الأحزاب الإسلامية ـ راديكالية كانت أم معتدلة حيث إنها جميعاً تلتزم بهذه المبادئ المعادية للحداثة بحجة خصوصية الإسلام ـ والأحزاب الديمقراطية المسيحية فى أوروبا الحديثة ليس صحيحاً بالمرة، رغماً عن أن وسائل الاتصال والدبلوماسية الأمريكية تشير إليه كثيراً لإضفاء الشرعية علي تأييدها المرتقب للأنظمة الإسلامية فى المستقبل. فالديمقراطية المسيحية قائمة فى نطاق الحداثة، وهى تقبل الفكرة الأساسية للديمقراطية الخلاقة، وكذا جوهر فكرة العلمانية. أما الإسلام السياسى فيرفض الحداثة، وهو يعلن ذلك حتي وإن كان لا يستطيع فهم مغزاها.

وعلي ذلك فالإسلام المقترح لا يمكن وصفه بالحداثة، والحجج التى يقدمها المنادون بالحوار لإثبات ذلك مبتذلة لأقصي درجة، وتبدأ من استخدام دعاة الإسلام لأشرطة الكاسيت لترويج الدعوة، وحتي قيام الدعاة بتجنيد الأتباع من بين الفئات المتعلمة كالمهندسين مثلاً! وعلي أية حال، فخطاب هذه الحركات لا يعرف إلا الإسلام الوهابى الذى يرفض كل ما أنتجه التفاعل بين الإسلام التاريخى وبين الفلسفة الإغريقية فى زمانه، كما يكتفى بتكرار الكتابات التى لا طعم لها لابن تيمية وهو أكثر الفقهاء رجعية فى العصر الوسيط. وعلي الرغم من ادعاء بعض الدعاة بأن هذه التفسيرات هى عودة إلي المصادر الأولي (بل ربما الإسلام فى عهد الرسول)، فإنها فى الحقيقة عودة إلي الأفكار السائدة منذ مائتى عام، أى إلي الأفكار السائدة فى مجتمع تجمد فى تطوره لعدة قرون.

٤) والإسلام السياسى المعاصر ليس نتيجة أو ردة فعل لإساءات العلمانية كما يدعى البعض كثيراً مع الأسف.

فإن أيا من المجتمعات الإسلامية المعاصرة ـ باستثناء الاتحاد السوفيتى السابق ـ لم يكن فى وقت من الأوقات علمانياً بشكل حقيقى، ودع عنك التعرض لهجمات سلطة ملحدة عدوانية بأى شكل من الأشكال. فقد اكتفت الدول شبه الحديثة فى تركيا الكمالية، ومصر الناصرية، وسوريا والعراق البعثيين، بتدجين رجال الدين (كما حدث كثيراً من قبل)، وذلك بأن تفرض عليهم خطاباً هدفه الوحيد إضفاء الشرعية علي اختياراتها السياسية. أما نشر فكرة

العلمانية فلم يوجد إلا لدى بعض الأوساط المثقفة المعارضة، ولم يكن لهذه الفكرة تأثير يذكر علي الدولة، بل إن الدولة قد تراجعت فى بعض الأحيان فى هذا المجال، خدمة لمشروعها الوطنى، كما حدث من تطور مزعج حتي فى عهد جمال عبد الناصر نفسه بالنسبة لمواقف الوفد بعد ثورة عام ١٩١٩ . ولعل التفسير الواضح لهذا التراجع هو أن الأنظمة المعنية، إذ رفضت الديمقراطية، فضلت عليها تجانس المجتمع، الأمر الذى تظهر خطورته حتي بالنسبة لتراجع الديمقراطية فى الغرب المعاصر ذاته (انظر: التنوع الموروث والتنوع فى اختراع المستقبل) .

والإسلام السياسى يحاول استكمال تطورٍ قطع خطوات كبيرة فى البلدان المعنية، ويهدف إلي إقامة أنظمة دينية رجعية صريحة، مرتبطة بسلطات سياسية من طراز المماليك، أى سلطة تلك الطبقة العسكرية الحاكمة قبل قرنين من الزمان. ومن يراقب عن كثب الأنظمة المتدهورة التالية لمرحلة الفورة الوطنية، والتى تضع نفسها فوق أى قانون (بادعاء أنها لا تعترف إلا بالشريعة) وتستولى علي كل مكاسب الحياة الاقتصادية، وتقبل، باسم الواقعية، أن تندمج فى وضع متدنٍ، فى العولمة الرأسمالية لعالم اليوم، لا يمكن إلا أن يربط بينها وبين تلك الأنظمة المملوكية. وينطبق نفس التقييم علي نظيرتها من الأنظمة المدّعي بإسلاميتها والتى ظهرت مؤخراً.

٥) ولا يوجد اختلاف جوهرى بين التيارات المسماة بالراديكالية للإسلام السياسى، وبين تلك التى تفضل تسمية نفسها بالمعتدلة، فمشروع كل من النوعين متطابق.

وحتي إيران لا تشذ عن هذه القاعدة العامة، بالرغم من الارتباك الذى حدث عند تقييم نجاحها، الذى تحقق بسبب الالتقاء بين تقدم الحركة الإسلامية، والصراع الناشب ضد دكتاتورية الشاه المتخلفة اجتماعياً والمرتبطة سياسياً بالأمريكان. ففى المرحلة الأولي، عوضت المواقف المعادية للاستعمار للسلطة الدينية من غلواء تصرفاتها الجامحة، وهذا الموقف المعادى للاستعمار هو الذى منح هذه السلطة شرعيتها، كما كانت له أصداء قوية من التأييد خارج إيران. ولكن النظام لم يلبث أن ظهر عجزه عن قبول التحدى المتمثل فى اقتراح تنمية اقتصادية واجتماعية مجدِّدة. فدكتاتورية العمائم (رجال الدين) التى حلت محل

دكتاتورية الكابات (العسكريين والتكنوقراط)، كما يقال فى إيران، قد أنتجت تدهوراً خطيراً فى الأجهزة الاقتصادية للبلاد. وإيران التى كانت تهدف أن تصبح مثل كوريا، قد انتهي بها الأمر أن تنضم إلي العالم الرابع. وإن تجاهل الجناح المتشدد فى الحكم للمشاكل الاجتماعية التى تواجه الطبقات الشعبية، هو الذى أدى لنجاح من يسمون أنفسهم بالمعتدلين فى الاستيلاء علي موقعهم، لأنهم أصحاب مشروع يمكن أن يخفف ولا شك، من تشدد الدكتاتورية الدينية، ولكن دون التخلى عن مبدأها الأساسى - وهو ولاية الفقيه الوارد فى الدستور - الذى يستند إليه احتكار السلطة التى تخلت بالتدريج عن مواقفها المعادية للاستعمار، لتضم القوي الكومبرادورية الرأسمالية المعتادة فى دول التخوم (الأطراف كما سماها المؤلف فى كتابات سابقة). يجد نظام الإسلام السياسى فى إيران نفسه فى مأزق، ويجب أن يصل الصراع السياسى والاجتماعى الذى يقوم به الشعب الإيرانى اليوم بشكل صريح، إلي رفض نفس مبدأ ولاية الفقيه الذى يضع جماعة رجال الدين فوق كل مؤسسات المجتمع السياسية والمدنية، وهذا هو شرط نجاح هذا الصراع.

إن الإسلام السياسى هو مجرد تحوير للوضع التابع للرأسمالية الكومبرادورية. ولعل شكله المعتدل يمثل الخطر الأكبر بالنسبة للشعوب المعنية، لأن عنف الراديكاليين لا يؤدى إلا إلى زعزعة الدولة لتمهيد الجو لإقامة سلطة كومبرادورية جديدة. ويعمل التأييد الواضح لدبلوماسية ثالوث الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة لهذا الحل للمشكلة، فى الاتجاه العام لهذه القوي لفرض النظام الليبرالى للعولمة الذى يعمل لمصلحة رأس المال المسيطر.

٦) لا يتعارض خطاب رأس المال الليبرالى للعولمة مع خطاب الإسلام السياسى، بل هما فى الواقع يكمل أحدهما الآخر تماماً. فالايديولوجية الجماعية علي الطريقة الأمريكية، التى يجرى الترويج لها حالياً، تعمل علي طمس الوعى والصراع الاجتماعى لتُحل محلهما توافقات جماعية مزعومة تتجاهل هذا الصراع. واستراتيجية سيطرة رأس المال تستخدم هذه الايديولوجية لأنها تنقل الصراع من مجال التناقضات الاجتماعية الحقيقية إلى العالم الخيالى الذى يوصف بأنه ثقافى مطلق عابر للتاريخ. والإسلام السياسى هو بالدقة ظاهرة جماعية.

ودبلوماسية القوى السبعة العظمى، وخاصة الدبلوماسية الأمريكية تعرف جيداً ماذا تفعل

عندما تؤيد الإسلام السياسى. فقد فعلت ذلك فى أفغانستان، وأطلقت علي الإسلاميين هناك اسم المحاربين من أجل الحرية (!) ضد الدكتاتورية الشيوعية الفظيعة، مع أن النظام القائم هناك، كان مجرد محاولة لإقامة نظام استبدادى مستنير حداثى وطنى شعبى، كانت لديه الجرأة لفتح أبواب المدارس للبنات. وهى مستمرة فى هذا التأييد من الجزائر إلي مصر، لأنها تعلم أن الإسلام السياسى سيحقق - لها - إضعاف مقاومة الشعوب المعنية، وبالتالى تسهيل تحويلها إلي الكومبرادورية.

ونظام الحكم الأمريكى، بما عرف عنه من استغلال لأخطاء الآخرين، يعرف كيف يستخلص فائدة أخري من الإسلام السياسى. فهو يستغل تخبطات الأنظمة التى تستلهمه - مثل حركة طالبان - (وهى فى حقيقة الأمر ليست تخبطات وإنما هى جزء لا يتجزأ من مشروعها)، كلما فكرت الإمبريالية فى التدخل، بفظاظة إن لزم الأمر. وتستخدم الوحشية التى توصف بها الشعوب التى وقعت ضحية للإسلام السياسى، كوسيلة لتغذية الخوف من الإسلام، الأمر الذى يسهل مهمة خلق نظام من التمييز العنصرى أو الأبارتهيد علي مستوي العالم، وهى النتيجة المنطقية والضرورية للتوسع الرأسمالى المؤدى لمزيد من الاستقطاب.

والحركات الإسلامية الوحيدة التى تهاجمها بلا تردد القوي السبعة الكبار، هى تلك التى تنخرط - بسبب الظروف الموضوعية المحلية - فى- مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مثل حزب الله فى لبنان، وحماس في فلسطين، وهذا ليس من قبيل الصدفة.

ثالثاً: النزاعات السياسية والصراع الاجتماعى :

١) ونظرة سريعة علي الأوضاع الراهنة اليوم تكفى لإظهار أن شيئاً لم يتغير، وأن المماليك ما زالوا فى السلطة.

ووجه الشبه الأول مع الماضى اللافت للنظر، هو السيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية فى الجزائر ومصر وسوريا والعراق، حيث نجدها هنا منضبطة تماماً تحت القيادة العليا (كما فى مصر)، وهناك متفرقة تحت قيادة جنرالات فى حالة من الخلافات المستمرة المستترة أو

الصريحة (الجزائر)، والنتيجة أن المؤسسة العسكرية ليست علي تلك الدرجة من التماسك التى تضمن تماسك البلاد، كما يبدو ظاهرياً. وهى متأثرة جزئياً علي الأقل، بالإسلام السياسى، وليست محصنة ضد الاتجاهات الطاردة للاختلافات العرقية أو الطائفية الدينية. ومع ذلك، فالمؤسسة العسكرية هى الوريث الوحيد لمرحلة الوطنية الشعبوية لسنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهى ما زالت تحتفظ كذلك، ببقية من التقاليد الوطنية. والمؤسسة العسكرية هى صاحبة الكلمة الأخيرة فى تداول السلطة العليا، حيث لا تلعب الانتخابات الهزلية أى دور ذى قيمة، ولا تعيرها الجماهير الشعبية أى اهتمام، فالرئيس يتلو الآخر، فى هدوء أو بعد انقلاب تماماً كما كان يحدث أيام السلاطين والباشوات والمماليك، والذين كانوا يعيشون دائماً يهددهم خطر الاغتيال علي أيدى نظرائهم. وبالطبع، ففى المغرب والمملكة السعودية وإمارات الخليج، تضمن مؤسسة الملكية، المندمجة مع المؤسسة الدينية المغربية أو الوهابية، حتي الآن، انتقال السلطة العليا بشكل مباشر.

ووجه الشبه الثانى اللافت للنظر مع نظام المماليك، هو التداخل بين عالم رجال الأعمال والسلطة، ففى الواقع لا يوجد قطاع خاص حقيقى، إذ لا يوجد الكثير من الرأسماليين المستقلين فى إدارة شركاتهم التى يمتلكونها بالكامل. وقد نحت المصريون تعبيراً آخر لوصف أصحاب الملايين الجدد فى عصر الانفتاح فى إطار العولمة الليبرالية، فهناك القطاع الخاص الذى يضم الرأسماليين الحقيقيين، أو القطاع الفردى الذى يتوقف علي التواطؤ مع أصحاب السلطة. والقطاع الخاص الحقيقى، يضم فى الأغلب مؤسسات متوسطة تعانى من الأوضاع الاقتصادية والعولمة اللبرالية، أما القطاع الفردى فهو الذى يقفز حجم أعماله من سنة لأخري، مما يثير الحديث المتعاظم عن فضيحة التوزيع غير العادل للدخل. ومن الأمثلة المعروفة تلك الشركة المصرية الكبرى التي تضع يدها علي أغلب مشروعات الدولة الكبري، ثم تعيد بيعها من الباطن فى مخالفة صريحة للقواعد التى تمنع ذلك. وعلي ذلك فالجزء الأكبر من أرباح الاقتصاد المسمي بالخاص فى العالم العربى خلال السنوات العشرين الأخيرة، ذو طبيعة ريعية سياسية.

ووجه الشبه الثالث هو استخدام الشرعية الدينية المحافظة. فالملاحظ أنه كلما ازداد

انكشاف خضوع السلطة المملوكية الكومبرادورية الفعلى للمصالح الإمبريالية المسيطرة، وكلما ازدادت مسايرتها لاتجاهات العولمة الليبرالية، كلما حاولت تعويض هذا التدهور فى شرعيتها بالمزيد من التشدد فى خطابها ذى الطابع الدينى، فى منافسة مع التيار الإسلامى. وهذا بالضبط ما كان يفعله الأسلاف من العثمانيين والمماليك كلما زاد خضوعهم لأوامر الإمبرياليين فى القرون السابقة!

وقد يرى القارئ أن الظواهر التى وصفناها أعلاه ليست شيئاً مميزاً للعالم العربى، فإندونيسيا، علي سبيل المثال، بها دكتاتورية عسكرية تجارية ذات لون دينى قريب جداً مما وصفناه، فهل هى ظاهرة مرتبطة بالثقافة الإسلامية؟ إذن لماذا نجد أوضاعاً مشابهة إلي حد كبير فى حالة الصين أيام حكم اسباد الحرب والكومنتانج، وفى الفلبين اليوم؟ إذن فالأصح هو أن تجد أن النموذج الأتوقراطى العسكرى التجارى (المملوكى الكومبرادورى/ الريعى) المحافظ ثقافياً والمتدين هو نتيجة التخلف لا بوصفه نوعاً من التأخر، أو مرحلة علي طريق التنمية، وإنما كأحد مظاهر التوسع العالمى لرأس المال المنتج للاستقطاب. فهذا التوسع لا يتبعه التحديث (وبالتالى احتمال الديمقراطية)، وإنما عكسه ـ تحديث الأتوقراطية وتحديث الفقر. أما التحديث والديمقراطية الحقيقية فلا تنتزعان إلا بمقاومة القوى المسيطرة للنظام العالمى لا بالسير فى ركابها.

٢) وعلي أية حال، فلم يكن من المنتظر منذ مائة عام، أو حتى منذ خمسين عاماً أن تعود إلي الحياة هذه الأتوقراطية المملوكية، بل علي العكس كانت الأوضاع تشير إلي قلب الصفحة نهائياً.

ففى مرحلة أولي، بدا أن العالم العربى، أو علي الأقل فى مركزيه المصرى والسورى، قد بدأ مرحلة من التحديث البرجوازى الحقيقى، وبدا أن نظام محمد علي، ونهضة القرن التاسع عشر قد مهدا السبيل لذلك. وعبرت ثورة ١٩١٩ فى مصر عن ذلك بقوة لأول مرة، وليس من قبيل الصدفة أن هذه الثورة قد تبنت الشعار الأقرب إلي العلمانية فى تاريخ العالم العربى، وهو الدين لله والوطن للجميع، واتخذت لها علماً يضم الهلال مع الصليب. وفى الإمبراطورية العثمانية، بدأت التنظيمات تطوراً موازياً، ورثته الولايات العربية بل وطورته

بعد انهيار الإمبراطورية. فظهرت الدساتير، والقانون المدنى، والأحزاب البرجوازية الليبرالية، والانتخابات البرلمانية مما أعطى الأمل بأنه، على الرغم من كل مظاهر الضعف وأوجه النقص المصاحبة، فإن المجتمع قد خطا فى الطريق الصحيح. ولكن ضعف النتائج فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، والتى يفسرها ببساطة ضعف البرجوازيات المحلية فى مواجهة الاستعمار فى تلك المرحلة إلى جانب حلفائهم من الرجعيين المحليين، وبالتالى تفاقم الأزمة الاجتماعية، قد أدي إلى وضع حد لهذه المرحلة الأولي من محاولة التحديث التى فشلت فى العالم العربى.

والمرحلة الثانية كانت مرحلة الوطنية الشعبوية لسنوات الخمسينيات، والستينيات والسبعينيات، وبدا أن الناصرية والبعثية والثورة الجزائرية المنتصرة قادرة على التغلب على الأزمة الاجتماعية بتبنى استراتيجية مواجهة أكثر تشدداً مع الاستعمار (بفضل المساندة السوفيتية)، وسياسة تنمية اقتصادية واجتماعية نشطة. وقد انطوت هذه الصفحة، لأسباب لن نحاول تحليلها هنا، وهى تعود إلي اقتران التناقضات والقيود الداخلية للأنظمة، مع تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية.

وهنا كان لا بد من عودة الدولة الأتوقراطية لما قبل الحداثة، ولكنها تعود للظهور فى وقت لم يعد فيه المجتمع يشبه من قريب أو بعيد ما كان عليه منذ قرن من الزمان، بل حتي منذ نصف القرن.

وقد ازدادت الأزمة الاجتماعية حدة بما لا يقاس بالنسبة لما كان عليه الحال منذ مائة عام أو خمسين. وهذا لا يعنى أن المجتمع فى مجموعه قد ازداد فقراً، بل بالعكس، فهناك تقدم واضح علي مستوى متوسط الدخل الحقيقى. ولا يعنى هذا أن توزيع الدخل أصبح أقل مساواة مما كان عليه، بل بالعكس، فإن حقيقة الأوضاع فى هذا المجال تبين أن نسبة الطبقة المتوسطة فى مصر قد ازدادت من ٥ إلي ١٥ بالمائة فيما يتعلق بفئاتها العليا، ومن ١٠ إلى ٣٠ بالمائة بجميع فئاتها. ولكن ما جرى كذلك هو تحديث الفقر.

يتضح عمق الأزمة من مدى توسع الحضر فى العالم العربى وهو الدليل الأكبر علي ذلك، فسكان الحضر يزيدون اليوم عن نصف عدد السكان، ولكن هذا الانتقال الجماعى للسكان ليس

نتيجة لثورة مزدوجة صناعية وزراعية، تشبه بشكل ما، ما حدث في الغرب الصناعي المتطور، أو الاتحاد السوفيتي، أو ما يحدث في الصين المعاصرة منذ ما يقرب من نصف قرن. بل هو علي العكس، نتيجة لغياب أي من الثورتين الصناعية والزراعية، فالبؤس المتزايد في الريف ينتقل ببساطة إلي المدن حيث لا يستطيع النشاط الصناعي أو الحديث بشكل عام استيعابه. ويختلف التركيب الطبقي الذى تجرى من خلاله هذه الأزمة بشكل كامل عن التركيب الطبقي للعالم العربي منذ مائة عام أو خمسين، فالأزمة يجرى التعبير عنها في أشكال الحياة السياسية، والايديولوجيات، والمنظمات، وأشكال الصراع الاجتماعي.

وبعد انقضاء مرحلة الوطنية الشعبوية، وانحسار التأييد للحزب الواحد، حدث انفجار في عدد الأحزاب، الأمر الذى سارعت الميديا العالمية بتحيته كدليل علي بداية تطور ديمقراطي، اعتُبِر النتيجة الطبيعية للانفتاح علي الأسواق كما يدعى الخطاب السائد. ولكن ما كذب هذا التفسير هو أن هذا الانفجار في عدد الأحزاب لم يصاحبه تراجع كبير في اتجاه الأتوقراطية ذات الطابع المملوكي.

٣) يقال في مصر إن الناصرية قد أممت السياسة (أي أن الدولة قد صادرتها)، وهذا يعني أنها قد قمعت بعنف القطبين اللذين كانا يتقاسمان القوى السياسية الفاعلة والرأى العام - وهما القطب البرجوازى الليبرالي والقطب الشيوعي. وبهذا خلقت فراغاً أيديولوجياً تقدم الإسلام السياسي لملئه، بشكل تدريجي في المرحلة الناصرية، وبعنف ابتداءً من عام ١٩٧٠. وقد أخذ نفوذ المؤسسة الدينية، التي شجعتها عملية تحديث الأزهر في عهد جمال عبد الناصر، يتزايد في صفوف الفئات المتوسطة، التي توسعت عددياً بوصفها المستفيد الأكبر من السياسات الشعبوية مثل التوسع في التعليم والوظائف. أما الأزهر فقد تم تدجينه، ولم يعد يبدو مهدداً للنظام، فقد كانت تلك حقبة الفتاوي المبررة للاشتراكية. أما الإخوان المسلمون، الذين فكروا في وقت ما أن يفرضوا أنفسهم علي النظام، فقد قاوموا سياسة القمع المتردد حيالهم - فقد كان الكثير من الضباط الأحرار قريبين منهم - وحتي بعد حل تنظيمهم رسمياً، استمر النظام يتسامح معهم من خلال الجمعيات الدينية التي أخذت تتغلغل في أجهزة الدولة، وبصفة خاصة التعليم والقضاء والإعلام.

وعندما قرر السادات، بعد وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، الاتجاه إلي اليمين، كان الجو مهيئاً للإسلام السياسى لكى يحتل واجهة المسرح بكل قوة، وذلك استناداً إلي أموال الخليج، والتأييد المكشوف للدبلوماسية الأمريكية. وكان الثمن هو الانفتاح - الذى بدأه جمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ - وذلك للتمهيد للعودة إلي حظيرة الرأسمالية العالمية، ثم إلغاء التحالف مع السوفيت، وأخيراً الرحلة إلي القدس (عام ١٩٧٧)، وتلا ذلك العملية التى قادت من مدريد إلي أوسلو (عام ١٩٩٣)

ومع ذلك فقد احتاج الأمر إلي عشر سنوات لسن قانون الأحزاب، التى مُنِحت أولاً علي شكل المنابر الثلاثة داخل الاتحاد الاشتراكى، والمسماة بمنابر اليسار والوسط واليمين. ولكن الدستور الذى لم يتغير، يعطى الرئيس سلطات تجعله فوق جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد أقرت الولايات المتحدة هذه الديمقراطية الممنوحة والمراقبة (فالانتخابات تضمن الشرعية لسلطة الرئيس الذى تختاره المؤسسة العسكرية)، وباركتها (باتفاق عام ١٩٩١ بين الحكومة والمعونة الأمريكية!)، مما سمح للحكومة الأمريكية بمنح السلطة المصرية شهادة بالديمقراطية!

وعلي ذلك فلا مجال للأوهام بشأن الأحزاب السياسية التى نشأت بهذه الطريقة، فالحزب الوطنى الديمقراطى، ليس له من مقومات الوجود أكثر من الاتحاد الاشتراكى الذى ورثه. وهذا الأخير لم يكن حتى يملك الشرعية التاريخية لنماذج الأحزاب الشيوعية (للاتحاد السوفيتى والصين وفيتنام)، التى كان أقرب إلي نسخة مشوهة منها، فتلك الأحزاب كانت قد قادت ثورات حقيقية قبل أن تتدهور بسبب انفرادها بالسلطة. أما الاتحاد الاشتراكى فقد تأسس بمرسوم رئاسى دون أن يكون له كيان سابق، وهو لذلك لم يزد عن كونه مجموعة من الانتهازيين بلا معتقدات، الأمر الذى كان ولا شك يناسب المستبد المستنير. أما حل التنظيم الشيوعى نفسه عام ١٩٦٥، والذى تم رغم معارضة الكثير من الأعضاء، فلم يبعث فى الاتحاد الاشتراكى بدماء جديدة، حيث اتخذ النظام الاحتياطات الكافية لحماية نفسه من حدوث ذلك الخطر.

ومن بين الأحزاب الجديدة، حاول التجمع أن يجمع بين اليسار الناصرى وورثة الشيوعية

المصرية، ولكن الأولين لم يلبثوا أن انسحبوا منه، فقد غلبهم الحنين إلي الماضى، وعجزوا عن فهم التحديات الجديدة، واكتفوا بالخطاب العربى القرمى، وتقاربوا مع الإسلاميين الذين اكتفوا هم أيضاً بالحماس الأجوف. ومع ذلك يبقى التجمع مناط الأمل فى تجدد الحوار السياسى الجدير بهذا الاسم، فيما لو استطاع تعبئة التقاليد النضالية التى يعمل علي إخمادها حتي الآن.

أما حزب العمل، الذى نشطه عادل حسين الذى توفى عام ٢٠٠١، فقد حاول استخدام الخطاب الإسلامى بشكل يتسم بالعصبية، منافساً بذلك القيادة التقليدية للإخوان المسلمين.

إذن، فحتي الآن، لم تتجاوز الديمقراطية السياسية للأحزاب المصرية الزوبعة فى فنجان. فهى قد تخلت عن جميع أشكال التحرك - التى يمنعها النظام بكل جدية - مكتفية بالخطاب، وهى بذلك لا تمثل أى بديل حقيقى للسلطة. وهى لا تضع برامج بديلة ذات مصداقية، وتكتفى بتوجيه النقد لهذا التصرف أو ذاك من تصرفات الحكومة.

والتخبط الناتج عن هذا الخواء السياسى مسئول جزئياً عن إعادة تأكيد التقاليد الأتوقراطية المملوكية. وقد ظهرت فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب (عام ١٩٩٩)، نتيجة مثيرة للقلق الشديد لهذا التخبط، فقد استغل عدد من المرشحين المستقلين (بالاسم) هذه الأوضاع، فهم ليسوا معارضين حتي ولو بشكل مستتر، ولكنهم يرشحون أنفسهم للانضمام لتلك الطبقة من رجال الأعمال - الريعيين المستفيدين من مساندة الدولة (وهو النوع المعبر عن النظام المملوكى)، والذين عرفوا كيف يجمعون حولهم نواة من المنتفعين مكنتهم من كسب الانتخابات فى خضم حالة اللامبالاة لغالبية الجماهير. وقد استعمل الشعب المصرى وصف البلطجة لوصف هذه الظاهرة، وهو وصف يعبر بصدق عن حقيقتهم كرؤساء عصابات. أما الأكاديميين الليبراليين - ومن بينهم أمريكان - الذين حيوا الظاهرة علي أنها تعبير عن نشأة برجوازية من رجال الأعمال، فقد يخدعون الرأى العام الأجنبى الذى يجهل الحقيقة، ولكنهم لا يخدعون الشعب المصرى.

والقوة الوحيدة التى تمثل فى هذه الظروف البديل للسلطة الفعلية - المؤسسة العسكرية - هى الإخوان المسلمون، ولكن مشروعهم لا يخرج عن كونه مشروعاً أتوقراطياً آخر له نفس

الطبيعة، وإنما تحل فيه المؤسسة الدينية محل المؤسسة العسكرية. ومن هذه الناحية لا يشبه الإخوان المسلمون أحزاب الديمقراطية المسيحية وإن حاول البعض ادعاء ذلك. أما فيما عدا ذلك، فلا فرق بين المشروعين ـ الاندماج فى العولمة الليبرالية، واقتصاد محلى كومبرادورى ريعى. ولهذا تعتبرهم دبلوماسية واشنطن الحل البديل إذا ظهرت له ضرورة.

لقد كان النظام الناصرى هو مشروع الاستبداد المستنير، فقد كان له مشروع اجتماعى واقتصادى حقيقى وجاد، ولهذا، ورغما عن كل التصرفات الدكتاتورية والبوليسية، كان عليه أن يأخذ فى الاعتبار ـ وأخذ فى الاعتبار فعلاً ـ القوي الاجتماعية الحقيقية، وهى التى تتمركز فى النقابات العمالية، وحركة الطلبة، والنقابات المهنية، والتعاونيات الريفية، والصحافة والمثقفين. وقد اعتبرت الناصرية هذه الجماعات مراكز قوة واقعية.

توجد بمصر حوالى ٢٥ ألف لجنة نقابية (موجودة حتي الآن) تتجمع فى ٢٣ نقابة عامة، يضمها جميعا الاتحاد العام لعمال مصر الذى يضم من ٣ إلي ٤ ملايين عضو (وقد يكون هذا العدد قليلاً بالنسبة لعدد العاملين الذى يبلغ ١٥ إلي ١٧ مليوناً، ولكنه عدد كبير، ويشمل أغلب العاملين فى القطاع الحديث). وقد أعطت الناصرية لهم سلطات حقيقية، لا فى إدارة الشركات (فهذه كانت مجرد واجهة)، وإنما فى إدارة شئون الطبقة العاملة (ضمان حق العمل إلخ)، وفى شئون الحياة اليومية (الإسكان والتعاونيات الاستهلاكية إلخ). وبعد تخليها عن صراع الطبقات كوفئت الطبقة العاملة بتحسين ظروفها المادية. وعلي الرغم من فرض النظام سيطرته علي النقابات عن طريق وضع رجاله المقربين علي رأس الاتحاد العام، إلا أن الروح النضالية، والتأثير الشيوعى لم يختفيا تماماً من القاعدة (اللجان المحلية الـ ٢٥ ألف)، وهو ما يفسر الأثر الضعيف للإسلام السياسى علي الطبقة العاملة.

فما هو الوضع اليوم؟ فى مرحلة أولي كان تأثير الهجرة التى انفتح بابها من عام ١٩٧٠، فلماذا نناضل من أجل الحصول علي علاوة تمثل نسبة صغيرة من الأجر إذا كان من الممكن الحصول علي أضعافه بالعمل لبضعة أشهر فى بلدان الخليج أو ليبيا أو العراق؟ والهجرة تشجع دائماً البحث عن حلول فردية وتضعف النضال الجماعى. والآن وقد تراجعت الهجرة، فهل سنري عودة إلي التقاليد المصرية للحلول الجماعية؟ لقد أدت القوانين الجديدة التى تزيل

القيود من سوق العمل، إلي إضعاف النقابات، والبطالة الواسعة النطاق، وهى تؤدى إلي تفاقم الفقر الذى يدعون الرغبة فى محاربته. ولكن هذه السياسة لم تؤدِ حتي الآن، إلي رفع الصوت دفاعاً عن الديمقراطية بين هيئات النظام العولمى!

وهناك مؤشرات كثيرة علي معاودة الصراع، وقد أصبحت التحركات تعد اليوم بالآلاف لا بالمئات، وبعضها يتميز بالعنف، وإن كانت جميعها متفرقة، وقد حدث سبعون إضراباً خلال عام ١٩٩٨، فى أكبر الشركات بالبلاد. وأصبح من العسير إخفاء التدخل بقوات الأمن الخاصة لقمع هذه الإضرابات، وتحققت بعض الانتصارات - المحدودة - هنا وهناك، ولكن قليلاً ما يجرى الحديث عنها. وتصمت الأحزاب السياسية ولا تريد أن تنسب لنفسها الفضل فيها - وهذا ينطبق بالطبع علي الإسلاميين. وتظل الصراعات العمالية معزولة، ولكنها معروفة، وتحظي بقدر من الشعبية.

وفى الريف، عملت الناصرية عن طريق ما يقرب من خمسة عشر ألف جمعية تعاونية تبيع لوازم الزراعة للفلاح وتسوق له محصوله. وعلي الرغم من أن هذه الجمعيات كانت تقوم أساساً علي متوسطى الفلاحين، وتتأثر كثيراً بمصالح أغنيائهم، إلا أنها لم تكن مجرد غرف لتسجيل قرارات وزير الزراعة، كما قيل كثيراً، ولكنها كانت تشارك فى إبداء الرأى، ويؤخذ به فى الاعتبار. وهذا ساهم فى تجنب الصراع، وفى استبعاد الفئات الفقيرة من الفلاحين.

وأدت السياسة الليبرالية الجديدة إلى إلغاء الدعم، تحرير سياسة الإقراض، ورفع الفائدة من ٥ إلي ١٤ بالمائة، ومضاعفة إيجارات الأرض بمقدار ٣ أضعاف، ثم تحرير العلاقة بين المالك والفلاح (التى كانت مجمدة بمقتضي قانون الإيجار) - إلي انهيار الحركة التعاونية، ومكنت أغنياء الفلاحين من زيادة ثرواتهم علي حساب الفئات المتوسطة. ولم تمنع أعمال العنف المتكررة، ولكن المتفرقة، من السير فى هذه السياسة، ولقد حاول حزب التجمع فى عام ١٩٨٣، إقامة اتحاد للفلاحين جديد ولكنه تراجع أمام التدخلات الحكومية المعاكسة. واتخذت حركة الاحتجاج لدي الفلاحين عام ١٩٩٨، حجماً غير متوقع، ولكن السلطة استطاعت، باستخدام المناورة، وإرضاء البعض علي حساب الآخرين، احتواء الحركة (بشكل

مؤقت؟).

فهل ضيع الإخوان المسلمون باتخاذهم جانب ملاك الأرض تحت شعار حق الملكية المقدس، فرصة اكتساب عالم الريف المنفتح دائماً علي الخطاب الديني؟ في الواقع لقد اختار الإخوان المسلمون جانب أغنياء الريف بكل وعي كما اختاروا جانب الكومبرادور في المدن، في محاولة منهم للحفاظ علي دورهم كمحاورين ممكنين لرأس المال المسيطر والدبلوماسية الأمريكية. فخطابهم لا يتجه إلا إلي الطبقات المتوسطة (حيث نرى الجهود التي يبذلونها للسيطرة علي النقابات المهنية)، ويتركون للمنظمات الإسلامية الراديكالية (كالجهاد وغيرها)، مهمة تجنيد رجالها من بين الفئات المتوسطة المتدهورة والصعاليك. والإخوان المسلمون يتجنبون الدفاع عن هذه التنظيمات أو إدانتها، لأنهم يعلمون أن ما تقوم به من عمليات لزعزعة الدولة إنما يصب موضوعياً في مصلحتهم كمرشحين بدائل. ولا يكف الإخوان المسلمون عن إفهام محاوريهم أنهم وحدهم الذي يستطيعون - إذا ما كانوا في السلطة - أن يوقفوا أعمال الإرهاب.

والإخوان المسلمون يركزون في خطابهم وفي تحركهم علي الطبقات المتوسطة، وساعد توسع هذه الطبقات علي زيادة وزنهم السياسي في البلاد بشكل كبير. وتوجد ٢٣ نقابة مهنية كبيرة (للمحامين، والأطباء، والصحفيين، والمهندسين، والمدرسين، والصيادلة إلخ)، وهي تضم مئات الآلاف من الأعضاء، ولها الآلاف من الفروع. وكانت الناصرية تسيطر بسهولة علي هذه الأوساط التي هي في النهاية، تضم أكثر المستفيدين من التوسع الاقتصادي والاجتماعي الشعبوي.

وقد ساعدت الأزمة الاجتماعية التي نتجت عن اختيار أسلوب الاقتصاد الليبرالي، الإخوان المسلمين علي الاستيلاء علي الكثير من قيادات هذه النقابات، وخاصة أن هذه النقابات كانت من المواقع التي حدث فيها أكبر استقطاب جدلي، بسبب انعدام وجود جدل حقيقي في داخل الأحزاب. وكان رد فعل الدولة أنها اتخذت في عام ١٩٩٣، الإجراءات التشريعية التي تسمح لها بالسيطرة علي النقابات التي تعتبرها معادية، وذلك بالحجة الديماجوجية أن تسييس النقابات يمنعها من الدفاع عن المصالح الحقيقية لأعضائها، وهو أمر

صحيح. ويبقى أن نري ما إذا كان الدفاع الحقيقى عن هذه المصالح لن يكون هو أيضاً، ضد السياسة اللبرالية للدولة! ويمكن لليسار المصرى أن يتخذ من هذه النقطة مدخلاً لتحرك نضالى فعال.

وكان انفجار الجمعيات المختلفة، والتى سنعود إليها فيما بعد، فرصة لظهور نوع جديد من الجمعيات يضم رجال الأعمال. وبعد أن حل عبد الناصر الاتحاد المصرى للصناعات القديم، وبعد أن فقدت الغرف التجارية وظيفتها فى ظل نظام التخطيط، تملأ هذه الجمعيات الجديدة فراغاً حقيقياً. ويجرى الحديث عنها كثيراً، وتقدم كدليل علي حيوية الرأسمالية. ولكن الحقيقة غير ذلك، فهى لا تزيد عن كونها جمعيات من الساعين وراء الريع السياسى الاقتصادى. ولكن وزنهم فى الحياة العملية ليس قليلاً، ويستمع إلي آرائهم كحكماء، بل قد وصل الأمر إلي القبول بوجهة نظرهم (أى بتنفيذ سياسات تضمن الريع لهم)، ضد إرادة بعض الوزراء المعارضين.

لقد لعبت الحركة الطلابية باستمرار دوراً طليعياً فى مصر، وكذلك فى العالم العربى مثل بقية بلدان العالم الثالث، وكانت لعقود طويلة مجالاً لنفوذ شيوعى قوى. وحتي فى أزهي عصور عبد الناصر، عندما كان يتمتع بأكبر قدر من الهيبة والاحترام، كان الطلبة الناصريون أنفسهم يقفون إلي يسار النظام، وقد وقفوا فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، يطالبون باتخاذ النظام توجهاً راديكالياً، فى الوقت الذى اختار فيه عبد الناصر الاتجاه المعاكس بإعطاء تنازلات لليمين، وبادئا بالانفتاح.

واليوم لا توجد حركة طلابية، وهذا التطور الذى نراه فى جميع بلدان العالم الثالث المعاصر تقريباً، له، ولا شك، أسبابه المعقدة التى لم تدرس بعد بما فيه الكفاية. وبالتأكيد، كان للتوسع الكبير فى أعداد الطبقات المتوسطة، الذى نتج عن موجة حركات التحرر الوطنى لما بعد الحرب، وما صاحبه من توسع فى أعداد الجامعات وأعداد الطلاب، دور فى هذا الابتعاد عن السياسة، ولكن سياسة القمع المنظم التى اختارتها السلطات ساعدت علي ذلك. وهذا ما حدث فى مصر، فسواء قبل عبد الناصر أم بعده، عملت السلطات بوعى علي تدعيم نفوذ الإخوان المسلمين فى الجامعات لقطع الطريق علي الشيوعية، وساعد التمويل الخارجى

(من دول الخليج) علي ذلك. وعلاوة علي ذلك فقد ساعد تحديث الأزهر الذى قام به عبد الناصر علي توسيع المجال لتعاليم ظلامية ساهمت بدورها فى عملية التخبط. ومع ذلك فالجامعات تتحرك من آن لآخر، ولكن يكاد يكون ذلك مقصوراً علي تأييد الانتفاضتين الفلسطينيتين، فى حين أن معارضة السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية لم يعد يعبئ أحداً. وقد نشّط ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية، وتدهور أوضاع الطبقات المتوسطة، وانحسار فرص التوظف أمام خريجى الجامعات، ردود الفعل المطالبة بفرص الحياة، خاصة وأن تدهور مستوى التعليم قد حرم الطلاب من قدرتهم علي الانتقاد، بعكس الحال فيما مضي. وتغلغل الإسلاميين فى الجامعات، هو نتيجة لأحوال التخبط هذه أكثر مما هو سبباً لها.

لقد كان للصحفيين، والمثقفين، والفنانين (وبخاصة السينمائيين)، والكتاب (شعراء وقصاصين)، دائماً دور واضح ونشط فى المحيط السياسى المصرى. وفى عهد عبد الناصر، اعتُبِرت مؤسسة الأهرام، تحت قيادة محمد حسنين هيكل، أحد مراكز السلطة، وتمتعت لذلك، بقدر من التسامح من جانب المستبد المستنير. وإذا كانت المؤسسة، وصحيفتها (التى تصدر يومياً منذ ١٢٥ عاماً، وبمستوى لا يقل عن الصحف الكبرى فى العالم)، ومراكزها البحثية تحتفظ بمستواها الراقى، إلا أن تأثيرها علي المجتمع لم يعد إلا هامشياً. فوسائل الاتصال الكبري، وخاصة التليفزيون، هى التى تستأثر اليوم بالخطاب الرسمى الفارغ، والدعاية الإسلامية التى تتميز بالمستوى الضحل والظلامى. أما المحاولات الوجلة لتليفزيون النيل فتضيع تحت تأثير الرقابة الذاتية التى تمارسها، أما بقية التليفزيونات العربية فليست بأفضل من ذلك، مع استثناء التليفزيونات السياسية اللبنانية. وحقق تليفزيون الجزيرة فى قطر نجاحاً بفضل المناقشات الحامية التى يسمح بها، وإن كان لا يسمح بأية اتجاهات يسارية، وهناك شكوك حول الجهات التى قد تكون واقفة وراء هذه القناة. ووجدت بمصر دائماً سينما ذات نوعية جيدة، وإن كانت السينما التجارية تغطى عليها كثيراً. كذلك للأدب - ومصر بلد كُتّاب القصة، والكثيرون منهم متميزون - تأثير ثقافى وسياسى كبير، فالسينما والقصة هما الواسطة الأساسية لاستمرار ثقافة المعارضة الثقافية والسياسية.

وغياب الديمقراطية عن إدارة جميع التنظيمات السياسية والاجتماعية تقريباً ـ الأحزاب والنقابات، والنقابات المهنية (وكما سنري فيما بعد، فى المنظمات الاجتماعية الآخذة فى التوسع) ـ ظاهرة سلبية رئيسية فى البلدان العربية، فقيادات هذه التنظيمات تضم من القادة التاريخيين غير القابلين للتغيير، أكثر مما تضم من الأعضاء المناضلين.

ولاستكمال هذه الصورة، نشير إلي تصاعد الأشكال الجديدة من النضال من الفئات الأكثر فقراً التى لا تلفت النظر كثيراً لعدم انتمائها إلي أية تنظيمات معروفة. فالباعة الجائلون، وحراس السيارات (المنادين)، وسكان المناطق العشوائية، لم يعودوا يمثلون قطاعاً غير رسمى وغير منظم. وكانت السلطات تحاربهم فى مرحلة أولي لأنهم يخرقون القانون واللوائح، ولكنهم فى النهاية فرضوا أنفسهم ـ بفضل التحرك الجماعى ـ واستُمِع إلي مطالبهم، إلي درجة أن الخطط الأولية لإزالة الأحياء العشوائية بالقاهرة، قد اختفت وبدلاً منها تقوم الحكومة الآن بتوصيل الخدمات إليها (رصف الشوارع، وتوصيل مياه الشرب والكهرباء إلخ).

٤) ولا يمكن تعميم هذه الصورة للسياسة والصراعات الاجتماعية فى مصر علي بقية البلدان العربية دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الملموسة والجذور التاريخية المتغيرة بين بلد وآخر، حتي إن كانت هناك بعض الاتجاهات العامة المتشابهة.

فمصر وسوريا والعراق والجزائر تتقاسم فيما بينها مجموعة من التجارب الوطنية الشعبوية التى مارستها خلال سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مما جعلها قريبة جداً الواحدة من الأخري فى أبنيتها الأساسية.

وكان حزب البعث هو صاحب هذه التجارب فى سوريا والعراق، فعلي خلاف ما حدث بمصر، حيث حدث التطور فى هذه الاتجاهات كنتيجة للانقلاب العسكرى للضباط الأحرار دون أى تحضير حزبى، بقى حزب البعث المحور المركزى للتنظيم السياسى فى سوريا والعراق (فى حين أن الاتحاد الاشتراكى فى مصر لم يكن له أى وجود حقيقى). أما الشكل العسكرى للنظام فى سوريا والعراق، فقد نتج عن تغلغل البعث (أو أجنحة منه) داخل الجيش. أما فى مصر، فقد فرض عبد الناصر الاختيار الشعبوى بالتدريج رغم مقاومة الأغلبية الأصلية للضباط الأحرار ـ وكانوا بالأكثر رجعيين ـ دون أن تتسرب هذه الصراعات علي

القمة، فى أية لحظة، داخل صفوف الجيش المنضبط. ففى مصر لا يوجد سوي فرعون واحد، تماماً كما لا يوجد سوي إمبراطور واحد فى الصين. والنظام السائد فى النموذج البعثى إذن، عبارة عن تجمع أتوقراطى بعثى عسكرى تجارى، يحتل فيه الخطاب البعثى (العروبى بالدرجة الأولي)، محل الخطاب الدينى فى بلدان أخري. ولذلك فالصراع بين هذا النموذج الأتوقراطى وبين الإسلام السياسى أكثر ضراوة لأن تبادل التغلغل بين القوتين علي الطريقة المصرية بعد الناصرية، أكثر صعوبة

والنموذج البعثى كان أكثر فاعلية فى ممارساته الدكتاتورية، لأنه كان يملك، فى أول الأمر علي الأقل، قاعدة حزبية حقيقية، ولذلك استطاع أن يضبط إيقاع بعض المنظمات السياسية المعارضة (مثل بعض أقسام الشيوعيين السوريين والعراقيين)، وأن يدمر المخالفين (البرجوازيين الليبراليين، والشيوعيين المتشددين، والإخوان المسلمين)، وأن يدجّن المنظمات الاجتماعية بشكل مطلق (بقمع أى نشاط فى قاعدة النقابات مثلاً، فى حين كان النظام فى مصر مضطراً للتعامل معها). وتعود نقط الضعف فى النظامين إلي عوامل أخري موضوعية، متعلقة بخصوصيات المنطقة، والتنوع العرقى الطائفي فى البلدين. وقد جري التعامل مع هذا التنوع بوسائل تحتمل النقاش، علي أقل تقدير، وإن يكن بقدر من البراعة، ولكن دون أية مراعاة لمبادئ الديمقراطية. وهنا كان لقدرات الرئيس الأعلي للنظام أو لعيوبه دور حاسم فى سير الأمور، فحافظ الأسد فى سوريا مثلاً، أظهر ذكاءً وصبراً ودبلوماسيةً فى المواجهة المباشرة مع التوسع الإسرائيلى، واستطاع أن يحد من تطلعاته الاستراتيجية باختيار سبيل الصمود العنيد، دون أن يقع فى فخ الحلول التفاوضية تحت جناح الدبلوماسية الأمريكية. أما العراق، فقد قادته سلسلة من العسكريين القتلة ـ من عبد السلام عارف إلي صدام حسين ـ إلي الأزمة المأساوية الحالية.

ولم يعد هناك أثر للشعبوية الأصلية، فالتجمع العسكرى التجارى يسير فى طريق انفتاح غير معلن ولكنه ظاهر للعيان أمام الجماهير الشعبية، ولا بد من الاعتراف به بطريقة أو بأخري. وقد تآكلت شرعية المشروع الاجتماعى الأصلى، والخطاب القومى المصاحب له، وضعفت مصداقيته بشكل كبير. وعاد الصراع السياسى والاجتماعى للظهور، ولعل توقيع

ألف من المثقفين السوريين علي بيان يطالب بعودة الديمقراطية دون قيود (وهو حدث غير مسبوق)، يكون نقطة البداية لذلك.

أما الجزائر فقد مرت بطريق جدَّ مختلف، فقد اتخذ الصراع من أجل التحرر الوطنى بعداً آخر، إذ قادته جبهة التحرير الوطنى وهى حزب حقيقى قوى، يمكن مقارنته بالحزب الشيوعى فى الصين أو فى فيتنام، حتي وإن كان يختلف عنهما فى الأيديولوجية (التى تركزت فى المطالب الوطنية)، والمشروع الاجتماعى (أو غياب مثل هذا المشروع)، وبذلك اختلف عنهما فى المضمون الاجتماعى للسلطة الناتجة. ويمكن أن نقول إن الوعى الوطنى قد كان محصلة هذا الصراع، وبذلك أصبح مفهوم الأمة الجزائرية وجبهة التحرير الوطنى مترادفان.

وبدأت المأساة عندما حل جيش التحرير الوطنى بسرعة محل جبهة التحرير الوطنى - ابتداءً من عام ١٩٦٢، بل ربما قبل ذلك، ثم فى حقبة بومدين. وكان جيشاً تكون علي حدود الجزائر، ولم يقم بالدور الأساسى فى الحرب. وبتربع الجيش على قمة السلطة، وتحوله إلى المركز الوحيد لاتخاذ القرار، قضى على شرعية جبهة التحرير الوطنى، ولم تتجاوز الشعبوية حقبة بومدين. وباختيار الجيش الشاذلى بن جديد لخلافة بومدين، فقد الجيش وحدته وانضباطه، واستولي كل من الجنرالات علي قطاع من السلطة العسكرية التجارية، علي طريقة المماليك. وبذلك دخلت الجزائر مرحلة من الاضطراب، والصراعات السياسية الحادة، وتزايد الصراع الاجتماعى، مما أدي إلي الأسوأ (وهو ما يحدث اليوم)، ولكن قد يؤدى إلي الاحتمال الأفضل (دون أن يكون ذلك نوعاً من التفاؤل الذى لا أساس له).

فالشعب الجزائرى يتطلع إلي الديمقراطية السياسية والاجتماعية، ربما أكثر من أى شعب عربى آخر، وهو تطلع يعود بالتأكيد لمرحلة الاستعمار، وأشكال المقاومة التى أفرزتها. وهو تطلع لم تتمكن المرحلة الشعبوية القصيرة الأمد لجبهة التحرير الوطنى تحت قيادة بو مدين من السيطرة عليه. والميثاق الوطنى الجزائرى لعام ١٩٦٤ (وهو مطابق للميثاق الناصرى لعام ١٩٦١)، وعدل عام ١٩٧٦، يؤكد علي بعض المبادئ الكبري التى تعمل علي تذويب الفوارق الطبقية التى لا يُراد الاعتراف بأنها متعارضة.

وعلي ذلك كان لا بد من الاعتراف بوجود مراكز أخري للقوة (علي الطريقة المصرية)، وأولها النقابات العمالية القوية والنشطة، والمطالبة بالحقوق (فى القاعدة علي الأقل)، والتى تضم مناضلين ثائرين علي القيادات البيروقراطية المفروضة عليها. وهذه النقابات لا تخضع تماماً لجبهة التحرير، وعادت للنشاط خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث بلغ عدد الإضرابات والحوادث الآلاف كل عام. أما الفلاحون، فبدون قيادة وقد قُضِى عليهم بدرجة كبيرة فى أثناء الحقبة الاستعمارية وحرب التحرير فلم يستطيعوا أن يفرضوا أنفسهم كقوة مستقلة، علي الرغم من الآمال التى تبلورت فى مرحلة الستينيات حول نظام التسيير الذاتى للمزارع التى انتزعت من المستعمرين. ولهذا كان الإصلاح الزراعى الذى أعلنه بو مدين عملاً من أعلي لا يستند لأية حركة بين صفوف الفلاحين، ولذا أمكن فضه دون ضجة، مثلما أُعلِن دون مشاركة. وفى غياب قضية ما، يجرى التعبير عن المشكلة الفلاحية من خلال التنوع العرقى، حيث تبقي مشكلة البربر دون حل. وهنا أيضا يظهر أثر الحلول السيئة لهذا التنوع الحقيقى عن طريق سياسة التعريب غير المدروسة، والإنكار الدائم لوجود القضية من جانب السلطة الأتوقراطية، مما أدي إلي انفجار القضية فى خضم الارتباك والفوضي.

وهناك انفجار آخر أعلن وجود الأزمة، وهو انفجار عام ١٩٨٨، وكان انفجار فقراء المدن، وخاصة الشباب المهمّش، دون أى أمل فى المستقبل، والذين تزداد حالتهم سوءاً كلما ألغت السياسات الليبرالية الجديدة بقايا الشعبوية الاجتماعية. فهى لم تكن إذن هبة للطبقة العاملة، ولا هبة فلاحية، ولا حركة مطالب ديمقراطية سياسية للطبقات المتوسطة والمثقفين، وإنما مجرد انفجار للفئة الجديدة من ضحايا الرأسمالية المعاصرة، وهى فئة بلا تقاليد تنظيمية، ولا أية ثقافة أيديولوجية أياً كانت.

ومن المفهوم لذلك، أن هذا الانفجار، الذى ترتب عليه العودة إلي الانتخابات (انتخابات١٩٩٢)، أدى إلي المأزق، كما هو معلوم. وذلك أن زعماء التيار الإسلامى أدركوا بذكاء، أن تلك كانت فرصتهم، حيث كان أمامهم جمهور من الناخبين الغاضبين الذين اختاروا أن يقولوا لا للنظام، عن طريق القول بنعم للإسلاميين، فقد كان الإسلاميون البديل الوحيد الظاهر أمام الجماهير. وعندما رفضت السلطة - لحسن الحظ - ترك الأمور تسير فى

هذا الاتجاه، ولكنها لم تكن تستطيع، أو ترغب ـ لسوء الحظ ـ أن تغير نفسها، فقد دخلت الجزائر فى الحلقة الجهنمية، حيث لم يتبقَ أمام الشعب سوى الخيار: نحن أو هم. وغنى عن التعليق ما اعترفت به التيارات الإسلامية من اغتيالات للشخصيات التى كان من الممكن أن تكون بديلاً مقبولاً من الصحفيين والأساتذة والفنانين الديمقراطيين، وغنى عن التعليق كذلك، أن نذكر بأن اغتيال فلاحى الميتيجة علي يد الإسلاميين قد سمح للمضاربين من رجال الأعمال بأن يشتروا أجود الأراضى الزراعية بأبخس الأسعار. ولعل قراءة قصص ياسمين اخضرة توضح بأكثر من كل التحليلات الأجنبية طبيعة اختيارات الإسلام السياسى.

ومع ذلك فقد خلق انفجار عام ١٩٨٨ صدمة فرضت علي السلطات إصدار قانون بعودة الحياة السياسية، فسُجِّل خمسون حزباً سياسياً، و٥٥ ألف جمعية، وما يظهر خلف هذه الأرقام المذهلة، هو حجم التطلعات للديمقراطية السياسية والاجتماعية، والإمكانية الموضوعية لتبلورها حول قوة ثالثة لعلها الأكثر قوة. وهذا لم يحدث حتي اليوم لأسباب غير مقنعة، تنحصر فى الخلافات الشخصية بين الزعماء التاريخيين الذين ظهروا علي الساحة بعد الجمود. ولا تستطيع التجمعات المتعددة التى تناضل من أجل المطالب الديمقراطية والاجتماعية ـ من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وضد التعذيب والاختفاء، ومن أجل تعديل قانون الأسرة، ومن أجل الحقوق الثقافية للبربر ـ أن تسد الفراغ الناشئ عن تخاذل الزعماء، كما لا تستطيع أن تقوم بتلك المهمة الصراعات العمالية التى أشرنا إليها.

إن ما ينقص، مع الأسف، هو ظهور منبر موحد يمكن أن يتجمع حوله البديل الذى يجمع كل تلك القضايا، أى وضع سياسة اقتصادية واجتماعية لتنمية حقيقية (لا تكون مجرد خطاب أجوف، أو حنين إلي الماضى الشعبوى)، ورسم معالم المواطنة الجديدة، ووضع قانون دقيق يضمن الحقوق الديمقراطية، وتحديد مكونات الوطنية الحديثة بقسماتها العربية ولكنها تحترم الخصوصية البربرية، ورسم حدود الحلول الوسط بين المصالح المتصارعة للطبقات والفئات الاجتماعية، وتحديد دور الدولة، وتحديد العلاقة مع النظام العالمى إلخ. أى باختصار، خيارات ملموسة تشعر بها الجماهير.

يعترض الحياة السياسية فى السودان تناقضان أساسيان، لم يمكن حلهما ـ ولن يمكن ـ

بأساليب العنف التى تُستخدم منذ نصف قرن، ولم ينجح الإسلام السياسى المسيطر علي السلطة حالياً، فى حلهما بدوره.

وأول التناقضين هو القائم بين الريف والحضر فى الشمال العربى الإسلامى. والريف السودانى تسيطر عليه بقوة طائفتا الأنصار والختمية، طبقاً للنموذج السائد فى بلدان الساحل الأفريقى من السنغال وحتي البحر الأحمر. ويضمن الحزبان السياسيان الكبيران (حزب الأمة من رجال المهدى، والحزب الوطنى الديمقراطى)، اللذان يلتحمان بالطائفتين الكبيرتين بشدة لذلك، الفوز فى أية انتخابات تجرى فى الشمال مع أنهما لا يقدمان أى برنامج يخرج عن دائرة الإدارة اليومية للمجتمع بحالته الراهنة. أما المدن فهى متقدمة بشكل مذهل، فهناك نقابات عمالية قوية (خاصة لعمال السكك الحديدية ذات الأهمية الحيوية فى هذا البلد المترامى الأرجاء)، والحركة الطلابية الطليعية، والنقابات المهنية للطبقة المتوسطة النشطة والديمقراطية (وهذا استثناء فى العالم العربى تقريباً)، وازدهار للجمعيات المختلفة، بما فيها الجمعيات النسائية، ونفوذ أيديولوجى كبير للحزب الشيوعى.

وهذا التناقض المستعصى أدى إلى تعاقب الدكتاتوريات العسكرية التى تنضم إليها الطائفتان، ثم يحدث انفجار شعبى ديمقراطى يضع نهاية مؤقتة للدكتاتورية.

والتناقض الثانى فى هذا البلد الذى يضم حوالى ٣٠ مليوناً من السكان، يقوم بين الشمال العربى المسلم والجنوب الأفريقى غير المسلم (والجنوب يضم حوالى ربع إلي ثلث عدد السكان). وهو تناقض لم تحاول الحكومات المتعاقبة حله إلا عن طريق الحرب، مع أنه ليس من العسير تصور الحل لهذا التناقض عن طريق الديمقراطية، والحكم الذاتى المحلى، والاعتراف بالتعددية. وهذا الحل نادت به جميع القوي الديمقراطية فى الشمال وأولها الحزب الشيوعى، وبدأت هذه القوي فى تنفيذه فى الفترات القصيرة (التى لم تتجاوز أبداً بضعة أشهر) التى كانت فيها فى السلطة، ثم تعود القوي الرجعية لتعطيل هذا الحل بعد إن تنجح فى قلب القوي الديمقراطية بالقوة. وهذا الحل هو الذى تنادى به القوي السياسية فى الجنوب بقيادة جون جارانج، التى يطلق علي قواتها المسلحة جيش تحرير الشعب السودانى (وليس من قبيل الصدفة أن الاسم لا يشير علي الإطلاق إلي الانفصال).

وقد نجح الإسلام السياسى فى اغتصاب السلطة نتيجة لحالة التراخى بسبب تكرر الفشل، وبفضل تدفق أموال كثيرة من مصادر سعودية (عن طريق طبقة تجارية قوية وثيقة الارتباط بالطوائف الدينية)، وبفضل البراعة التكتيكية لمهووس دينى نهم للسلطة (حسن الترابى)، تحالف مباشرة مع الدكتاتورية العسكرية (للنميرى ثم البشير)، متخطياً الطوائف الدينية. وقد ادعي الترابى أنه يحلم بتطهير الإسلام التقليدى من الشوائب (وهو فى الحقيقة لا يفكر إلا فى تثبيت سلطته الشخصية) علي الطريقة الوهابية (ومن هنا التأييد السعودى).

وتحقيقاً لهذا الادعاء، حاولت الدكتاتورية الإسلامية العسكرية استخدام أساليب حديثة والتخلى عن تسامح إسلام الطوائف التقليدى، ومن هنا صدور سلسلة من القوانين الإجرامية بدأت بمنع النشاط النقابى الحر (عام ١٩٩٢)، ثم السيطرة علي التجمعات والجمعيات (خاصة الجمعيات التى تقوم بأعمال إنسانية فى هذا البلد المبتلي بالحرب والمجاعات ـ قانون عام ١٩٩٥)، ثم تكميم الصحافة (عام ١٩٩٦) إلخ. ومع ذلك فقد باءت جميع محاولات إحلال هيئات ذات طابع حديث ولكن خاضعة للنفوذ الشخصى للترابى محل التنظيمات الديمقراطية الممنوعة، باءت بالفشل. أما المنظمات غير الحكومية القليلة التى نجت من المذبحة، فقد استولت عليها الطوائف الدينية!

وبالطبع لم يحقق النشاط الاقتصادى والاجتماعى للنظام سوي الكارثة: فسلطات الإسلام السياسى الخاضعة تماماً لمنطق العولمة الليبرالية، والمنغمسة بشكل فاضح فى توزيع أرباح الفساد علي العشائر العسكرية التجارية الإسلامية، لم تحقق إلا التفاقم الخطير لجميع المشاكل.

وكان موقف النظام من هذا التخبط هو ترك الأمور تجرى فى أعنتها: فاستمرت الحرب فى الجنوب فى استنزاف الموارد، وترك جميع الولايات ـ ذات الأغلبية الإسلامية ـ تسير كل علي طريقتها فى شبه انفصال (كردفان ودارفور فى الغرب، وكسلا فى الشرق). ولا يهتم النظام إلا بالمحافظة علي المظاهر بضمان السيطرة علي الشارع فى العاصمة والريف الملاصق لها. ولتحقيق هذا الهدف، كون جماعات الدفاع الشعبى و الأمن الطلابى من الرعاع علي طريقة الحرس الثورى فى إيران، بهدف الإرهاب ليس إلا.

والمظهر الأساسى للحكم هو التطبيق الدقيق للشريعة فى أسوأ تجلياتها (قطع يد السارق،

الصغير بالطبع)، وإعدام رجل الدين المتحرر الشيخ محمد محمود طه (عام ١٩٧٧).

ونقطة الضعف الرئيسية للنظام هى الغياب الكامل للشرعية مما لا يسمح بأية استمرارية. وذلك بعكس الوضع فى إيران، حيث ولاية الفقيه تسبغ الشرعية علي مؤسسة دينية وطنية (شيعية) بكاملها تسيطر علي الدولة، و المملكة العربية السعودية، حيث تجمع الملكية بين الشرعية القبلية وشرعية المذهب الوهابى، والمغرب، حيث تقوم ملكية وطنية ودينية فى الوقت نفسه. أما فى السودان، فأى سلطة إسلامية بخلاف الطوائف التقليدية لن تنجح فى مد جذورها بسهولة.

ولم تمت المعارضة الديمقراطية فى السودان، فقد عاشت رغم كل وحشية الإسلام السياسى، ولكن أغلب قادتها اضطروا إلي ترك البلاد. ولجأ التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى لمصر - التى لم تعتبر السودانيين فى أى وقت من الأوقات أجانب، والتى استقبلت عدداً غير معروف من السودانيين (وأغلبهم بالطبع من العمال البسطاء الذين هربوا من انهيار الأوضاع الاقتصادية) يقدرون بمليونى شخص علي أقل تقدير. وقد تكون التجمع فى أسمرة عام ١٩٩٥، ويضم جميع الأحزاب والتنظيمات المحظورة فى الخرطوم. ومع ذلك فهذه الجبهة التى تمثل قوة سياسيةً كبيرة، لا تملك برنامجاً يسمح لها بالتنسيق بين الأعمال النضالية، المستمرة فى البلاد رغم تفرقها، وتحولها بذلك، إلي بديل حقيقى.

سمحت الملكية فى المغرب، التى تقوم علي شرعية مزدوجة وطنية ودينية، بقدر من الانفتاح الديمقراطى المضمون طالما يتمتع برضاء الملك. وهذه المكاسب الديمقراطية تتميز كذلك بأنها لا تمثل خطراً لا علي الطبقات المسيطرة فى الداخل، ولا علي النظام العالمى. ومع ذلك ينبغى القول بأن التناقض المتنامى بين الآمال المبنية علي هذه المكاسب الديمقراطية من جهة، وبين مظاهر الأزمة الاجتماعية الناجمة عن العجز عن الاستجابة للاختيارات المترتبة علي هذه المكاسب من جهة أخري، يهدد بالانفجار بين لحظة وأخري.

وفى حين ابتعد النضال من أجل التحرر الوطنى - فى مصر وتونس والعراق علي سبيل المثال - عن الملَكيات المحلية، بل والدخول فى صراع معها، فإن الأمور فى المغرب اتخذت منحي آخر. فالجناح المحافظ للحركة وهو حزب الاستقلال، الذى كان مسيطراً لمدة طويلة

عليها، ولم يفقد نفوذه بالكامل أبداً، لم يستهدف أكثر من استعادة سيادة المغرب وملوكه. أما الجناح الحديث، فقد اضطر إلي السكوت عن إبداء موقفه المستقبلى من الملكية. وهذا الجناح الحديث له قواعده القوية فى البلاد، مثل النقابات العمالية القوية رغماً عن النكسات الناتجة عن تأثير السياسات الليبرالية والبطالة، والتى نجحت فى المحافظة علي استقلاليتها تجاه الدولة (التى لم تحاول أبداً تدجينها لأنها ليست دولة شعبوية!)، وكذلك تجاه حلفائها والمدافعين السياسيين عنها (الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية الذى أصبح الاتحاد الاشتراكى للقوي الشعبية، والحزب الشيوعى الذى أصبح حزب التقدم والاشتراكية. وكذلك الطبقة المتوسطة الآخذة فى التوسع، والمتطلعة إلي التوصل إلي جزء من السلطة التى يحتكرها المخزن (القصر). وكذلك البرجوازيات التجارية علي الأطراف المستبعدة هى الأخري من المخزن.

واتخذت التنازلات المحسوبة من القصر لهذه القوات الترتيب التالى: الانتخابات الأولي عام ١٩٦٣، إلي التعديلات الدستورية لعامى ١٩٩٢ و١٩٩٦، أى من التجارب الديمقراطية الأولي (أى القبول بحكومات تقوم علي أساس انتخابات نزيهة لحد ما)، إلي الانتخابات التى أتت بحكومة الاتحاد الاشتراكى للقوي الشعبية للحكم برئاسة عبد الرحمن اليوسفى عام ١٩٩٨. ويمكن القول إن النظام يتطور نحو الملكية البرلمانية ولكنها تحتفظ بهالتها الدينية. وعلي أية حال، أليست ملكة بريطانيا هى، فى نفس الوقت، رئيسة الكنيسة الأنجليكانية؟

والسلطة المغربية لا تواجه إذن مشاكل سياسية خطيرة، والطبقات المتوسطة المغربية لا تؤرقها مشاكل الهوية كما فى الجزائر. وعالج النظام المغربى مشاكل التنوع الثقافى العرقى دون إحداث انشقاقات فى الأمة، بالطريقة التقليدية وهى الازدواج: المخزن (المدن والريف القريب منها)/ بلاد سيبا (الريف البعيد وأغلبية سكانه يتحدثون اللغة الأمازيغية)، وحيث يجدد الملك علاقات التبعية القبلية دون المساس باستقلالية الزعماء المحليين. وقد اتخذ النظام المغربى المبادرة فى تعزيز الثقافة واللغة الأمازيغية، حيث لم يكن يشعر بوجود تناقض بين العروبة والإسلام والكيان البربرى. ويحاول الإسلام السياسى أن يخترق الأوضاع هنا كما فى بقية البلدان العربية، ولكنه يواجه شرعية دينية لم يستطع، حتي اليوم علي الأقل، أن يشكك

فيها.

ولكن النظام يواجه مشاكل اجتماعية آخذة فى التفاقم، إذ لم تحاول أياً من الحكومات المتعاقبة، حتي تلك التى يمكن أن تفاخر بشرعيتها الديمقراطية، أن تخرج من الطريق المرسوم للعولمة اللبرالية. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن تتكرر الانفجارات بين فقراء المدن، وهم الطبقة الجديدة من ضحايا الرأسمالية الحديثة، وهى الانفجارات التى تُقمع بالعنف، دون اعتراض من جانب القوى الديمقراطية الرئيسية، ولكن إلى متى؟

فهل سيعمل التوسع الكبير فى الحياة الجماعية علي تجديد الحراك الديمقراطى الخلاق؟ سنرجع إلي هذا الموضوع فيما بعد.

رابعاً: "القطاع الثالث" للواقع الاجتماعى:

١) وهنا نعود مرة أخري للتعبيرات الشائعة فى الخطاب المعاصر السائد، وكما فى جميع هذه التعبيرات - التى تستخدم فيها مترادفات متبادلة، ومنها المجتمع المدنى - نجد التعبير غامضاً وملتبساً، ويحمل من المعانى ما هو معروف من قبل، إلي جانب معانٍ جديدة، دون محاولة التمييز بين هذه المعانى وتلك.

ونحن نعرف بالتقريب ما نقصده عندما نتحدث عن الدولة وسلطتها حيث إن الهيئات التى تتكون منها معروفة، وتضم، إلي جانب أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، المركزية والمحلية، تلك الأجهزة التى يتم عن طريقها التعبير عن الشرعية الإيديولوجية والثقافية (ومن ضمنها أجهزة التعليم ووسائل الاتصال أو الميديا التى تتبع الدولة). وهذا ما يطلق عليه فى الخطاب المعاصر القطاع الأول (للواقع الاجتماعى؟). ونعرف كذلك، فى النظام الرأسمالى الذى نعيش فيه، ما المقصود عندما نتحدث عن عالم الأعمال، وهو مجموع وحدات إنتاج السلع والخدمات التجارية المؤسسة علي مبدأ الربح، والعاملة وفق مبادئ الاقتصاد الرأسمالى (حق الملكية الخاصة، وحق العمل فى السوق، والمنافسة داخل الأسواق). وتحصر الحسابات القومية حدود هذا القطاع الثانى (للواقع الاقتصادى؟)، وتقدر حجمه،

وتصف تطوره. ولكن من الواضح أن الواقع الاجتماعى لا يمكن أن يقتصر علي قطبى الدولة والقطاع الخاص (إذا كان هذا هو الاسم الذى يطلق علي الوحدات التى تكون الاقتصاد الرأسمالى)، فالحياة السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات، يجرى التعبير عنها كذلك، بوسائل أخري، وعبر أشكال أخري من التنظيم الرسمى وغير الرسمى.

ومثل هذه البديهية ـ الصحيحة فى كل زمان ومكان ـ لا تستحق أن تعتبر اكتشافاً، أو حقيقة جديدة، وأن يطلق عليها القطاع الثالث كما لو كانت مجموعاً متجانساً ومتماسكاً مثل القطاعين الآخرين. ولكن تقف وراء هذه اللغة الجديدة للخطاب المعاصر، عملية استخدام وأيديولوجية يجب كشفها وتفكيك بنيانها.

وتسمح الحسابات القومية بالفعل بتوزيع الناتج القومى (وكذلك المنصرف)، بين الدولة، والقطاع الخاص، وقطاع ثالث هو الحياة الجماعية. فنجد أنه بالنسبة لمجموع البلدان الرأسمالية المتقدمة (الثالوث: الولايات المتحدة/كندا، والاتحاد الأوروبى، واليابان)، يصل حجم هذا القطاع الجماعى لحوالى ٥ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى. وهذا المتوسط خادع فى الواقع، لأن هذا القطاع الجماعى، ينافس، بشكل جزئى علي الأقل، أنشطة مماثلة يتولاها القطاع العام، وهى التعليم والصحة مثلاً، التى يمكن أن تكون فى بلد ما، مقصورة تقريباً علي القطاع العام، وفى بلد آخر يقوم بها القطاع الخاص التجارى ـ الذى هدفه الربح ـ أو الجماعى (الخيرى)، الذى لا يستهدف الربح، والفرق بين النوعين ليس واضحاً فى جميع الأحوال.

وعلى أى الأحوال، ففى مجموع بلدان الثالوث المشار إليه، لا تغطى اشتراكات أعضاء التنظيمات الجماعية، والتبرعات الفردية، إلا حوالى ٧ بالمائة من أنشطتها، فى حين تغطى إعانات الدولة ٤٥ بالمائة من التكلفة، وتغطِّي ٤٧ بالمائة الباقية من ثمن بيع الخدمات التى تقدمها تلك الجمعيات (ليستر سالومون). وهكذا يختلط دور الدولة مع بيع الخدمات، أى قواعد السوق والتجارة.

وهكذا يتوقف حجم نشاط هذا القطاع الثالث علي الأفكار السائدة عن طبيعة هذه الخدمات التى يمكن أداؤها بواسطة القطاع العام، أو التنظيمات الجماعية، أو المؤسسات التجارية، من

حيث المزايا أو العيوب المترتبة علي اختيار أى من هذه البدائل المتاحة.

٢) وفى هذا المجال، يمكن الحصول علي فهم أوضح للموضوع من النظر فى الأوضاع التاريخية أو حتي فى العصر الحديث، أكثر من مناقشة الحجج النظرية المعادية للدولة التى يزخر بها الخطاب المعاصر السائد.

كانت الكنيسة فى أوروبا قبل الحديثة تقوم بالمسئولية الرئيسية فى تأدية خدمات مثل التعليم والصحة، وبالمثل كانت المؤسسات الدينية تتحمل مسئوليات مماثلة فى العالم الإسلامى، وكانت المؤسسات الدينية لديها مواردها الخاصة (شبه الضريبية) لتغطية هذه الخدمات. وكان الوضع مشابها لذلك بالنسبة للطوائف المهنية، التى كان من مسئولياتها المحافظة علي المعارف التقنية ونقلها عبر الأجيال. ولم تؤدِ علمنة الدولة، والتوسع فى الخدمات التجارية بالضرورة، إلي إلغاء دور الكنيسة هذا. ففى البلدان التى انتصر فيها الإصلاح البروتستانتى، جرى فيها عملياً تأميم هذه الكنائس، بل حتي تحولها لجزء من الدولة تقريباً، وبذلك احتفظت بجزء من وظائفها علي الأقل، ومُوِّلت بالإعانات العامة كبديل عن مواردها الخاصة السابقة (التى كانت تشمل إيرادات الإقطاعيات المملوكة للكنيسة ولكنها صودرت). وحتي فى فرنسا، حيث كانت العلمنة أكثر جذرية، احتفظت الكنيسة حتي بدايات القرن العشرين بشبه احتكار للتعليم الابتدائى، وتحتفظ حتي الآن بإدارة جزء من التعليم، وإن كانت الدولة تموله جزئياً. أما الخدمات الصحية فقد كانت مقسمة بين الخدمة العامة وبين الممارسة التجارية لمهنة الطب الحرة، ولم تتحول إلي خدمة عامة بالكامل تقريباً إلا بعد الحرب العالمية الثانية وانتشار دولة الرفاهية. وفى الوقت نفسه، استمرت الخدمات الطبية التجارية الطابع ولكن بشكل هامشى، إلي حين عودة الهجمة الليبرالية الجديدة فى العشرين سنة الماضية. والاستثناء من هذه الأوضاع هو الولايات المتحدة حيث تقوم الجماعات المحلية (وهى تكاد لا تتميز عن الجماعات الدينية المختلفة فى كثير من الحالات)، والخدمات الطبية التجارية، بالجزء الأكبر من الخدمة الصحية.

ولا يختلف تاريخ العالم العربى والإسلامى كثيراً فى هذا المجال، ولا يزال الكثير من بقايا هذه الأنظمة موجوداً حتي اليوم. وكانت المؤسسة الدينية ـ فى غياب كيان مستقل يشبه

الكنيسة الكاثوليكية أو الأرثوذكسية - خاضعة لسلطة الدولة - الخليفة أو السلطان المحلى. أما حيث كان لهذه المؤسسة كيان مستقل مثل الكنيسة، وبالذات في إيران الشيعية، فإنها خضعت للسلطة العليا للشاه (ابتداءً من عهد الصفويين فى القرن الثامن عشر)، وكل ما أحدثته الثورة الإسلامية فى إيران، هو أنها عكست الوضع فأصبحت الدولة خاضعة للمؤسسة الدينية.

أما فى العالم السنى حيث لا تحظي المؤسسة الدينية بوضع مستقل، فقد تعددت الفرق الصوفية وغيرها، التى حاولت دائما الاستقلال عن سلطة الدولة، التى عملت، من جهتها، علي محاربتها أو تحييدها بقدر الإمكان. وحتي فى تركيا الكمالية التى وُصفت بالعلمانية، أُخضعت المؤسسة الدينية للدولة ولم تصفّ أو يجرى تجاهلها كما يقال فى بعض الأحيان. ومن هذا المنطلق، عمل الكماليون علي تحقيق نفس أهداف السلاطين العثمانيين ألا وهى استخدام المؤسسة الدينية وإخضاعها لأهدافهم الخاصة.

ولم تختفِ أى من هذه الصور فى العالم العربى والإسلامى المعاصر، لا فى عهد الاستعمار، ولا فى عهد الأنظمة البرجوازية فيما بين الحربين العالميتين فى مصر أو بلدان المشرق، ثم تحت الأنظمة الشعبوية فى النصف الثانى من القرن العشرين. ويوجد فى المغرب أكثر من خمسة آلاف حبوس (المثيل للوقف فى المشرق) ، الذى تغطى إيراداته تمويل الجزء الأكبر من الخدمات الخارجة عن نطاق الدولة أو الخدمات التجارية. والجمعيات القائمة بهذه الخدمات، حتي وإن أُطلِق عليها المنظمات غير الحكومية، لا تعدو أن تكون الوريثة للحبوس القديم. وفى السودان، تقف الطائفتان الكبيرتان (الأنصار والختمية)، حتي بعد تسميتهما أحزاباً سياسية، وراء أغلب المنظمات غير الحكومية التى توفر الخدمات الاجتماعية، ولم تنجح المحاولات الجامحة للسلطة الإسلامية التى تعتبر نفسها أصولية وتتجاهل الطوائف، فى القضاء عليها. وقد ألغت الأنظمة الشعبوية فى بلدان المشرق (مصر وسوريا والعراق)، نظام الوقف (كما حدث فى تركيا الكمالية)، ولكنها بدلاً من ذلك حولت المؤسسة الدينية إلي إحدي مؤسسات الدولة. وقد أعطت هذه الأنظمة الشعبوية للدولة احتكار الخدمات الاجتماعية، وفى الوقت نفسه ضمت الدولة المؤسسة الدينية التى تم تدجينها تماماً فى الظاهر.

٢) وتتميز المرحلة الراهنة بهجوم رأس المال الذى يريد فتح مجالات جديدة لتوسعه، وخاصة تلك التى تدار حتي الآن خارج السوق، سواء عن طريق الخدمات العامة للدولة، أو بواسطة الهيئات والجماعات الدينية، التى لا تتوافق بشكل جيد مع معايير الحياة الجماعية. فكيف سيجرى التعبير عن ازدهار هذه الحياة الجماعية (أى المنظمات غير الحكومية) - سواء أكانت جزءاً من المؤسسة الدينية أو مستقلة عنها - مع توسع قيم ومعايير اقتصاد السوق؟ كيف ستترابط مفاهيم الخدمة العامة مع المفاهيم التى تصف السوق بالرشاد، أو تتعارض؟ هذه هى المفاهيم التى يحاول الخطاب المعادى للدولة إخفاءها والتى علينا مواجهتها بصراحة.

وينادى دعاة الليبرالية، فى هذا المجال بمقولة بسيطة - وهو ما يكسبها قوتها - ولكنها لا تستند إلي أساس علمى أو مستمد من الخبرة العملية. وطبقاً لهذه المقولة، فإن الجمعيات (التى تمثل الحياة الجماعية)، وكذلك القطاع الخاص التجارى، أكثر كفاءة من القطاع العام فى تقديم الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها المجتمع. فالدولة، فى نظرهم، ترادف البيروقراطية غير المنطقية فى أحسن الافتراضات، بل المتسلطة فى أغلب الأوقات، والتى تتسبب دائماً فى تبذير الموارد بشكل غير مسئول، لأن تكاليف الخدمات التى تديرها تتخفي فى ثنايا الميزانية العامة للدولة. وفى المقابل، تعرف الجمعيات، ومن باب أولي، القطاع الخاص التجارى ، كيف تتحكم فى حساباتها، وتقوم بذلك فعلاً، لأنها تتصرف فى أموالها الخاصة، وهى تعرف كيف تتواءم مع تغير الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعتها. وعلي هذا فالجمعيات والقطاع الخاص أكثر تعبيراً عن الأسلوب الديمقراطى من الدولة، وهى كذلك، أكثر شفافية وأقرب إلي المساءلة، والديمقراطية المعنية هنا أقرب إلي معني الحرية كما يعرفها فون هايك، وهى حرية الأكثر قوةً، وتتجاهل فكرة المساواة التى بدونها تفقد الديمقراطية معناها (انظر سمير أمين، ماركس والديمقراطية)، وفون هايك ليبرالى يمينى وليس ديمقراطياً.

ولكن الحقائق تثبت التفوق الأكيد للخدمات العامة بالمقارنة بالجمعيات، وعلي الأخص بالقطاع الخاص (والمقارنة لا تصح إلا فى داخل مجتمع بذاته أو بين مجتمعات فى مستوي متقارب من التطور العام والثروة). فالخدمات الصحية فى الولايات المتحدة والتى تعود فى أغلبها للقطاع الخاص، تستوعب ١٤ بالمائة من الناتج القومى العام، فى مقابل ٧ بالمائة فقط

فى أوروبا، حيث تتفوق النتائج بالنسبة لوفيات الأطفال ومتوسط طول العمر لأن الصحة يقوم علي أدائها فى أوروبا القطاع العام. وهذا مع ملاحظة عدم المساواة البشع بين المواطنين فى الولايات المتحدة حيث تتحدد الخدمة طبقاً لما فى جيب المواطن من نقود، فضلاً عن المكاسب الخيالية التى تحققها صناعات الدواء والطب وكذلك شركات التأمين بفضل خصخصة الصحة هناك، بشكل يفوق بكثير ما تحققه مثيلاتها الأوروبية. ومستوى التبذير هناك يفوق بكثير ما يحدث من الأجهزة البيروقراطية، ومن إساءة تصرف المنتفعين بالضمان الاجتماعى العام.

أما عن الشفافية والمساءلة المالية، فهى أسهل فى التحقق فى الخدمات العامة حيث يمكن أن تكون محل أسئلة برلمانية وتحقيقات فى ظل ديمقراطية فاعلة، منها فى حالة القطاع الخاص الذى يتمتع بسرية عالم الأعمال.

والنظرية الليبرالية فى هذا المجال إذن، ليست بنظرية علمية، ولا هى ثمرة خبرة عملية، بل هى مجرد دعاية ، بالمعني السئ للكلمة، أى مجرد أكاذيب. والهيئات التى تتحدث باسمها بشكل منتظم، مثل البنك الدولى، لا تعدو أن تكون نوعاً من وزارة الدعاية لرأس المال العالمى المسيطر.

ويقف خلف هذه الدعاية فعلاً، الصراع بين مفهومين لكيفية إدارة الخدمات الاجتماعية، فمن جهة يوجد المفهوم البريطانى - الذى يتجاهل فكرة الخدمة العامة - والذى صُدِّر إلي الولايات المتحدة وبلغ منتهاه فيها، ومن الجهة الأخرى مفهوم الخدمة العامة السائد بشكل عام فى الثقافات الأوروبية لا فى فرنسا وحدها، وإنما فى أغلب بلدان القارة الأوروبية. والمفهوم الأنجلو أمريكى يخضع جميع أوجه الحياة الاجتماعية لمتطلبات وأولويات التوسع للقطاع الذى يهيمن عليه رأس المال، أما المفهوم الفرنسى الأوروبى فيحد من سيئات هذا القطاع.

والتركيز الوارد أعلاه بشأن نظام القيم، والمفاهيم المتعلقة بالعلاقة بين الاقتصاد (الرأسمالى) والمجتمع، ونتائج الخبرات العملية التى تترتب علي الاختيارات المختلفة فى هذا الشأن، ليست من باب التزيد. فالجدل فى البلدان العربية حول هذه القضايا، ليس بعيداً عنها،

بل هى فى الحقيقة فى قلب المناقشات والصراعات بشأن السياسات المقترح اتباعها، الجارية حالياً فى العالم العربى.

خامساً. الحياة الجماعية: انفجار حقيقى أم ذر للرماد فى العيون؟

١) إن انفجار الحياة الجماعية فى كل أرجاء العالم العربى، كما فى غيره، هى حقيقة واقعة. وتقترح الدراسات العددية ـ وهى تقريبية جداً، وأقل من الواقع بكثير ـ التقديرات التالية: ٥٥ ألف جمعية (منظمة غير حكومية) مسجلة فى الجزائر، و١٥ ألفاً فى مصر، و١٨ ألفاً فى المغرب. وقد يصل العدد الإجمالى فى العالم العربى إلي ١٠٠ ألف. وكانت الزيادة التى حققتها هذه الأرقام خلال العشرين عاماً الماضية، هى ضربها فى معامل يتراوح بين ٥ و١٠ حسب البلد،

وبالطبع فالحياة الجماعية ليست ظاهرة جديدة فى العالم العربى أو فى غيره، فقد كان الوقف (الحبوس فى شمال أفريقيا) هو الشكل الرئيسى للتنظيم الجماعى فى العالم الإسلامى، وهدفه الرئيسى هو الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة). وفى المغرب، ما زال خمسة آلاف حبوس توفر جزءاً كبيراً من الخدمات الاجتماعية حتي اليوم. وفى بلد كالسودان، تستمر الأشكال التقليدية للتعاون فى الريف، والتى تشابه تلك الباقية فى مجموع البلدان الأفريقية، مثل النفير (التعاون فى جمع المحصول)، والفزّة (العمل الجماعى لمواجهة الكوارث الطبيعية)، والأجاويد (المجالس الجماعية للقضاء العرفى)، والخلوة (التعليم الدينى). ولم يجر إحصاء لأغلب هذه الأشكال من الحياة الجماعية التى ما زالت باقية بهدف التقدير الكمى لأثرها علي الواقع.

وتحاول بعض هذه الكيانات القديمة أن تخوض عملية تحديث باتخاذ شكل المنظمات غير الحكومية ذات اللوائح، والميزانيات، والموظفين المسئولين إلخ، وقد اختارت الحركة الإسلامية، ضمن حركات أخري، فى أحيان كثيرة، السير فى هذا الطريق، وقام بذلك الحبوس (فى المغرب)، والطوائف (فى السودان خاصة). وهناك إلي جانب ذلك الكثير من الأنشطة الاجتماعية ـ وبعضها ذو طبيعة سياسية ـ تجرى فى إطار غير رسمى، فيمكن فى

كثير من البلدان العربية، أن يجتمع البعض فى منزل أحدهم دون أن تقوم الشرطة السياسية (الموجودة فى جميع تلك البلدان) بمنعهم أو قمعهم (وتكتفى بجمع المعلومات عنهم). وأغلب لجان مقاومة التطبيع مع إسرائيل - فى مصر خاصة (وعددها كبير) - من هذا النوع، ولكن هذا ليس ممكناً فى كل مكان، فعين الشرطة الساهرة فى تونس، تجعل هذا أمراً خطيراً، وكذلك الحال فى سوريا (وإن كان هناك بعض التراخى حالياً)، وفى العراق بطبيعة الحال.

وهناك الجديد فى هذا المجال من الناحية النوعية، كما سنري فيما بعد: وهناك عدد من الدراسات للواقع (وقد جرت فى مصر فى إطار نشاط مركز البحوث العربية - انظر شهيدة الباز وعزة خليل وآخرين؛ وكذلك فى لبنان)، توفر تحليلات وتقديرات قيمة لعالم المنظمات غير الحكومية هذا.

٢) فماذا عن الجمهور المرتبط بقطاع المنظمات غير الحكومية، هل هو بالحجم الكبير الذى يُنسب إليه أحياناً؟ وما طبيعة هذا الجمهور، هل هو عبارة عن عدد من المشاركين الفعليين (النشطين بشكل أو بآخر)، أو هل هم من الزبائن (الذين يدفعون)، أو المنتفعين (مجاناً) من خدمات المنظمات غير الحكومية؟ وتختلف التقديرات والأحكام بشكل كبير، والمنظمات غير الحكومية التى دُرست أوضاعها تميل إلي إعطاء أجمل صورة عن أنشطتها وأثرها. وإذا أخذنا بأقوالها - عن طريق جمع الأرقام التى قدمها المسئولون والتقدير الاستقرائى - فإن أنشطة المنظمات غير الحكومية فى مصر (أى من غير الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والتعاونيات، والنقابات المهنية التى تحدثنا عنها أعلاه)، تشمل حوالى ثلاثة ملايين من المواطنين. ويبدو رقم عشرة ملايين لمجموع العالم العربى، رقماً معقولاً، وهو رقم لا يستهان به بالتأكيد.

٣) ولا تتوافر معلومات كافية عن حجم الأموال التى يشملها قطاع المنظمات غير الحكومية، فعلي الرغم من أنه يتعرض لرقابة محكمة من السلطات فى جميع البلدان العربية، وعلي الرغم من أن المنظمات غير الحكومية مسجلة لدى إحدى الجهات الحكومية (وزارات الشئون الاجتماعية أو الداخلية حسب البلد)، وعليها أن تقدم المعلومات المتعلقة بمواردها ومصروفاتها، فإنه لا توجد أرقام إحصائية إجمالية عن حجم نشاطها. وعلي الأقل فإن

الجهات التى تعرف هذه الأرقام (أجهزة الأمن) لا تنشرها، ولهذا لا نستطيع هنا إلا تقديم تقديرات تقريبية تماماً مستقاة من البيانات الجزئية المأخوذة من العينات التى جرى استخلاصها من بعض التحقيقات.

وإذا أخذنا مجموع العالم العربى، باستثناء تونس وسوريا والعراق (حيث يكاد يكون من المستحيل إجراء أى بحث عن الموضوع)، فإننا نلاحظ اختلافات كبيرة فى مجموع المنظمات غير الحكومية. والأغلبية العظمي منها (٦٠ إلي ٧٠ بالمائة منها) صغيرة جداً بالنسبة لحجم الأموال التى تتحكم فيها (فى حدود الألف دولار فى العام!)، ولكن العشرة بالمائة الأكثر ثراءً تعلن عن حجم أعمال يصل إلي ٢٠٠ ألف دولار أو أكثر. وبالتقدير الاستقرائى علي مستوي المائة ألف منظمة غير حكومية العربية، نصل إلي حجم أعمال يصل إلي مليارى دولار، وهو تقدير يقل بالتأكيد كثيراً عن الحجم الحقيقى.

٤) وتمويل هذه الأنشطة غير معروف هو الآخر (إلا لأجهزة الأمن)، ولكن يوجد ما يكفى من المؤشرات للوصول إلي تقدير صحيح فى مجموعه.

ويحصل نصف المنظمات غير الحكومية علي إعانات من حكوماتها، إما علي شكل مبالغ سنوية، أو إعانات لمشروعاتها، أو توفير موظفين للقيام بالخدمات، أو توفير الأماكن (يقدر عدد هذه الحالات بعشرين بالمائة فى مجموع العالم العربى). وهذه الإعانات لا تمثل جزءاً صغيراً من حجم موارد هذه الجمعيات، بل قد تصل إلي نصف ما تنفقه المنظمات غير الحكومية الكبيرة التى توفر خدمات اجتماعية (المساعدات العائلية، والتعليم والصحة)، أو تقوم بمشروعات تنمية فى الحضر أو الريف.

وأغلبية المنظمات غير الحكومية (تقريباً جميع المنظمات التى دُرست حالتها) تحصل علي إعانات خاصة محلية (أى ليس مصدرها دول أجنبية)، وتصل هذه الإعانات إلي أرقام ضخمة فى حالة المنظمات التى تعمل فى مجال التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وهذه الإعانات مصدرها إما من الحبوس (فى المغرب)، أو من قطاع المؤسسات الاقتصادية الإسلامية (البنوك الإسلامية مثلاً)، أو من المحسنين وهم فى الواقع من أصحاب المليارات من قطاع الدولة/الأعمال الإسلامى. وهناك مورد مستمر من بلدان الخليج البترولية

لا تستفيد منه إلا المنظمات ذات الارتباط الإسلامى وحسب.

والمصدر الثالث للتمويل هو ثمن بيع الخدمات، وهذه يستفيد منها حوالى ثلث المنظمات غير الحكومية، وخاصة الكبيرة منها التى تعمل فى مجالات التعليم والصحة. وكثير من المنظمات غير الحكومية تقوم بأنشطة تجارية صرفة، علي الرغم من ادعائها القيام بعمل لخير الإنسانية. وهنا كذلك يسود الخلط مع النشاط السياسى الأيديولوجى للتيار الإسلامى.

وأخيراً نصل للإعانات الأجنبية، سواء من الحكومات (أو الهيئات الأجنبية)، أو من المنظمات الدولية (البنك الدولى، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، أو التعاون الأوروبى)، ولا تتوافر معلومات كافية عن هذا النوع كذلك، وإن كانت الهيئات المانحة تستطيع أن توفرها بالطبع. وتحصل ثلث المنظمات غير الحكومية علي هذا التمويل، فأيها يا تري؟ إن الرقابة الحكومية فى جميع البلدان العربية فى منتهي الدقة، ويحتاج قبول إعانات أجنبية إلي موافقة مسبقة فى جميع الحالات تقريباً. وعلي ذلك فأجهزة الأمن تمتلك هذه المعلومات المهمة، ولكنها لا تعلنها بالطبع. ولكن يبدو أنه، بالنسبة لمصر علي الأقل، فإن المانح الرئيسى هو برنامج المساعدة الأمريكى الذى لديه اتفاق خاص مع الحكومة المصرية لتنظيم هذا الشأن. وهو يمنح إعاناته لمجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية ذات الحجم المتوسط التى تقدم خدمات أو تنفذ مشروعات تنمية ترحب بها الحكومة (وهى تحصل كذلك علي إعانات حكومية)، وكذلك للتيار الإسلامى (حيث ينتمى عدد من المنظمات لهذا التيار صراحة). ويبدو كذلك أن المانحين الأوروبيين من الاتحاد الأوروبى (وخاصة من هولندا) ينشطون فى بلدان شمال أفريقيا ولبنان وفلسطين.

ولا يتسم تمويل المنظمات غير الحكومية بأى قدر من الشفافية أو المساءلة! وعلي العكس من الخطاب المعتاد بهذا الشأن، فإن الوضع هنا يتعلق بعدد من الهيئات والنشاطات الأكثر تعتيماً بكثير من تنظيمات وأنشطة القطاع العام، الذى تُنشر ميزانياته علي الأقل.

٥) تعمل المنظمات غير الحكومية تحت الإشراف الدقيق للدولة فى جميع الحالات تقريباً، فيما عدا بعض الفروق فى حالة كل من لبنان وفلسطين. ولا يسرى فى العالم العربى المبدأ الذى يقضى بحرية إنشاء الجمعيات مع احتفاظ الدولة بحق التدخل (بما فى ذلك المنع) فى

حالات يقررها القانون صراحة، وتحت إشراف المحاكم. بل هنا تطبق بصفة عامة، قاعدة التصريح مقدماً، مما يعطى الإدارة، عن طريق إجراءاتها المعطلة (والشرطة عن طريق إجراءات أكثر عنفاً)، اليد العليا. ويمكن لهذه الإجراءات المعطلة أن تصل، فى حالة تونس وسوريا والعراق، إلي تعطيل أى نشاط لا يتفق مع التوجهات العامة للدولة. أما فى الجزائر، فيبدو أن هذه الإجراءات المعطّلة لا تعمل فى ظل الفوضي الضارية أطنابها فى البلاد. وفى السودان، ومع أن الدكتاتورية الإسلامية تحاول منع أى نشاط لا يكون جزءاً من نظامها، إلا أن الثورة الكامنة تعبر عن نفسها بظهور منظمات، غير قانونية، ولكنها تفرض نفسها فى النهاية، علي الرغم من العنف الذى تمارسه السلطات تجاه مناضليها. أما فى البلدان التى يبدو فيها النظام قوياً ومستقراً، مثل مصر والمغرب، ودول الخليج، فتسود الحلول الوسط: فأغلب المنظمات غير الحكومية هنا من النوع الذى يمكن القول إنه تحت رعاية الحكومة! أو علي الأقل، تتغاضي عنه، بل ربما تصادقه - مثل منظمات التيار الإسلامى فى مصر. ولا يعانى بالفعل من الإجراءات الإدارية المعطلة سوي الجمعيات المستقلة، أو المعارضة، أو المناضلة، ولكن هذا النوع موجود، ولا يجب الاستهانة بأثرها علي المجتمع، وذلك علي الأقل فى لبنان، والأردن، ومصر، وبدرجة أقل، فى المغرب، وفى ظروف أصعب كثيراً، فى تونس.

وقد تطورت القوانين - علي الرغم من الاتجاهات المزعومة نحو الديمقراطية - فى اتجاه سلبى يزيد باستمرار من تشديد القيود علي الحريات. وحتي عندما لا تطبق بتشدد، فإنها تبقي مسلطة باستمرار، مثل سيف داموقليس، علي رقاب أولئك الذين يبدو نشاطهم خطراً. وتفرض عقوبات قاسية - قد تصل إلي السجن - علي مخالفى قواعد تكوين الجمعيات، حتي البسيط منها (مثل التأخر فى تقديم البيانات إلخ).

ومثال مصر صارخ التعبير فى هذا الشأن، فقانون عام ١٩٤٥ كان يضع أنشطة الجمعيات ضمن النشاط المدنى، مما يسمح بممارسة الحق فى تكوين الجمعيات بشكل طبيعى تقريباً، نظرياً علي الأقل، لأن الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ التى فرضت بحجة قيام الحرب ضد إسرائيل كانت تعطى الشرطة الإشراف الكامل (لمكافحة الشيوعية). وألغي قانون عام ١٩٥٦،

فى ظل النظام الناصرى قانون عام ١٩٤٥ ، واشترط الموافقة المسبقة علي أى نشاط جماعى أو تكوين الجمعيات لضمان الإشراف عليها (من قِبَل وزارتى الشئون الاجتماعية والداخلية)، وذلك للتأكد من اتساقها مع النشاط الاجتماعي للدولة. وزاد قانون عام ١٩٦٤ الأمور سوءاً بتحديد أشكال الإشراف المباشر لأجهزة الإدارة التى يتوجب حضور ممثليها لاجتماعات هيئات اتخاذ القرار فى الجمعيات. ويزيد قانون عام ١٩٩٤، من تشديد القيود عن القانون السابق، والقانون الجديد، الذى اقترحته أجهزة الدولة، ما زال تحت المناقشة، وتناضل الكثير من الجمعيات ضده بقوة.

وفى المغرب، سمح القانون الصادر عشية الاستقلال (عام ١٩٥٨)، من ناحية المبدأ، بحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، ولكن قانون عام ١٩٧٣، يفرض الإشراف علي الجمعيات، وهو إشراف حقيقى، علي الرغم من التعديلات الدستورية لعامى ١٩٩٢، و١٩٩٦، التى تعزز الحريات، نظرياً علي الأقل. ومن حق مجلس حقوق الإنسان، الذى يتبع الملك مباشرة، تفسير نصوص القوانين إذا لزم.

٦) وتتعدد مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية، ولكن يمكن، تصنيفها تحت الأبواب الرئيسية الخمسة التالية:

المجموعة الأولي تنشط فى المجالات التى تدخل ضمن خدمات الدولة (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهى تستوعب الجزء الأكبر من الموارد المالية للحياة الجماعية (حوالى الثلثين). وتسمح الدراسات التى أُجريت علي مستوي العالم العربى بتقدير تقريبى لحجم الخدمات التى يقدمها هذا القطاع الثالث من الحياة الإجتماعية، ويقف التعليم والتدريب، من الابتدائى حتي الجامعى، علي رأس هذه الخدمات، وتتبعه الصحة، والعناية بالطفولة، وتنظيم الأسرة، وخدمات اجتماعية أخري مشابهة.

ولكن من الصعب تقدير القيمة الفعلية للخدمات المقدمة. وفى أغلب الحالات ـ وخاصة فى حالة المدارس بل والجامعات الخاصة التى يتزايد عددها من يوم ليوم (أو مراكز التدريب التى يطلق عليها اسم الجامعات)، وكذلك المستشفيات ومراكز العلاج ـ تبدو الطبيعة التجارية للخدمة واضحة تماماً. ويرجع اعتبار هذه الأنشطة ضمن القطاع الثالث وليس النشاط

التجارى الصرف، إلي أن هذه الجمعيات تتبع، فى العالم العربى، بصفة رئيسية التيار الإسلامى، إلي جانب جمعيات أخري دينية مسيحية فى مصر ولبنان.

وفى المقابل، هناك مجموعة من الأنشطة التى تدخل فى هذا المجال، والتى تعتبر من قبيل المساعدة، إن لم نقل العمل الخيرى: ومنها المساعدات العائلية، وتنظيم وصحة الأسرة، وحماية الأمومة والطفولة، ومساعدة المعوقين وكبار السن، وأطفال الشوارع، وغيرها. وتحصل هذه الأنشطة علي إعانات الدولة والمانحين الأجانب بأكثر من حصول التعليم والصحة المتخصصة علي هذه الإعانات. والسبب هو أن هذه البرامج كثيراً ما تكون موضوعة فى إطار برامج ما يسمي مكافحة الفقر - ولعلها توضع أساساً بهدف الحصول علي هذه الإعانات. ودور الحركات الإسلامية - وإشرافها فى كثير من الأحيان - واضح فى هذه الأنشطة، وهى لا تخفيه بل تعلنه.

والمجموعة الثانية من المنظمات غير الحكومية، وتقدر بحوالى ١٥ بالمائة من المنظمات النشطة المسجلة، تهتم بمشروعات التنمية المتخصصة، ونصف هذه المشروعات حضرية (مشروعات لصغار الحرفيين، وتعاونيات، وتدريب مهنى)، ونصفها ريفية. وهنا كذلك، تلعب الإعانات الحكومية والأجنبية دوراً حاسماً، ودور الحركات الإسلامية هنا هامشى.

والمجموعة الثالثة تشمل المنظمات المهتمة بالدفاع عن الحقوق، سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين بصفة خاصة، أو حقوق ومطالب المرأة. وفى حالة مصر، علي الأقل، يجب أن ننوه أنه إلي جانب الجمعيات التقليدية المدافعة عن حقوق الإنسان، يوجد قطاع لا يستهان بأثره من الجماعات التى تدعم (قضائياً وغير ذلك) النقابات العمالية، والتعاونيات الريفية، وهذا مثال شجاع لعلاقة رائعة بين المثقفين المهنيين والطبقات العاملة، وهذه المنظمات هى التى تنظر إليها السلطات بكثير من القلق لأنها تشارك فى معارك حقيقية كثيراً ما تكون قاسية. وهذه المنظمات هى الأقل حصولاً علي الموارد المالية، إما لأن الإعانات الخارجية لا تصلها إلا بشق الأنفس، وإما لأنها تتجنب السعى للحصول علي مثل هذه المساعدات. وكثيراً ما تحاول السلطات الرد علي هذا التحدى بطريقة ماكرة، بالدعوة لتكوين منظمات مناظرة ولكنها أكثر اعتدالاً، أو تنشئ هى هذه المنظمات. وهذه

المنظمات تتوافر لها الموارد المالية بالطبع، بما فيها الدعم الخارجي. وبعد أن كان التيار الإسلامى ينظر بازدراء لهذه الحقوق، وخاصة حقوق المرأة (باعتبارها أفكاراً مستوردة من الغرب)، عاد ليبدى اهتماماً منظماً بهذه المجالات. ويمكن أن نضع فى هذه المجموعة بعض مراكز البحث، والفكر، والمناقشة، التى تقوم بدور مهم فى الظروف الحالية التى تتميز بالضحالة الفكرية، وحيث تتعرض الجامعات لقيود تحد من حريتها، ومن مواردها.

والمجموعة الرابعة تهتم بصفة خاصة بالدفاع عن الحقوق ـ الثقافية إن لم نقل السياسية ـ لما يطلق عليه فى اللغة الدولية، الجماعات أو الأقليات وهذا التعبير الأخير، ترفض المنظمات المعنية استخدامه، لأنها تعتبر، بحق، أنها قطاعات من النسيج الوطنى الواحد. وهذا هو وضع الجمعيات المحلية الكثيرة فى المغرب التى تعمل علي تعزيز الثقافة الأمازيغية. وبنفس هذه الروح، قامت الكنائس ـ القبطية وغيرها ـ بتكوين الكثير من الجمعيات التى تعمل علي تعزيز الروابط بينها وبين شعبها.

والمجموعة الخامسة هى جمعيات رجال الأعمال، وهى ظاهرة جديدة حقاً وتنتشر بنجاح فى بعض البلدان العربية، وهى منظمات قوية تماماً.

٧) الحجج التى يقدمها أنصار وخصوم الحياة الجماعية بصفة عامة معروفة، وكذلك تلك المتداولة فى البلدان العربية وغيرها، ولكن الكثير من هذه الحجج مصاغة بعبارات عامة للدرجة التى تجعلها قليلة الفائدة فى النقاش حول الآفاق التى يمكن لهذه الأنشطة أن تفتحها، أو لا تفتحها، وحول الحدود المتاحة لها فى الأوضاع الراهنة للمجتمعات العربية المعاصرة، والقوي السياسية التى تنشط فى هذا العالم، وهوامش الحرية التى تسمح بها الدولة الأتوقراطية، والوسائل المقترحة لتجاوز هذه الحدود. كذلك يجب أن تؤخذ فى الاعتبار أوضاع التنوع الكبير لعالم الحياة الاجتماعية. وسأقدم هنا بعض الملاحظات المتنوعة، التى يمكن، فى رأيى، الخروج بها من مجموع المناقشات التى اطلعت عليها.

أ. لم يوطد تيار حماية البيئة مكانته فى العالم العربى، فلا توجد، علي حد علمى، حركة لحماية البيئة واحدة فى العالم العربى تستحق هذا الاسم. وذلك فيما عدا بعض المنظمات الفوقية، بلا نشاط حقيقى، يحركها الدعم الأجنبى، ويستغلها بعض الأفراد.

وهذا لا يعنى الغياب الكامل لأى اهتمام بالبيئة، فهذا الاهتمام يظهر فى بعض مشروعات التنمية الحكومية، أو بعض المشروعات المتناهية الصغر لجمعيات تستفيد من ضجة مبالغ فيها حول نتائج هذه المشروعات، بفضل المساندة الأجنبية. وعلي أية حال، فعلي المستوى السياسى الكلى للدولة، والقطاع الخاص، والجمعيات، لا تحتل الاهتمامات البيئية سوى مكانة مظهرية لا أكثر.

ب. لم تصبح الحركة النسائية القوة القادرة علي الوقوف أمام التحديات المأساوية التى تواجه المجتمعات العربية.

ومنذ أكثر من قرن، تجرأ قاسم أمين أن يفكر وأن يكتب قائلاً إن درجة تحرر المجتمع، وتقدمه تقاس بوضع المرأة فيه، وتجرأ أن يقترح إدخال تعديلات جذرية علي القانون الذى ينظم هذه الأوضاع (الشريعة)، وتجرأ علي انتقاد التفسيرات التقليدية السائدة فى هذا المجال. واليوم تعتبر هذه الأفكار خارجة علي الدين، ويعاقب عليها الأزهر الذى ازدادت قوته، وتصدر المحاكم أحكاماً ضدها.

وهذا يعنى إن حركة المطالب النسائية العربية تجرى اليوم فى ظروف أيديولوجية وثقافية تراجعت كثيراً عن ذى قبل. ولذلك نفضل أن نخصص لهذه الحركة فصلاً مستقلاً من هذا التقرير، بدلاً من الإشارة إليه فى عجالة هنا.

ولكن علينا ألا نخلط بين المفاهيم فيما يتعلق بالحركات النسائية الحقيقية (أى تلك الحركات التى تهدف إلي إحداث تغيير فى الواقع)، وبين مشاركة المرأة فى التنمية. فالمدافعون عن النظام يقدمون أرقاماً لا تعنى شيئاً، لأن مشاركة المرأة فى شئون التعليم والصحة تخدم النساء والرجال علي حد سواء. فنحن فى العالم العربى لم نصل إلي وضع الطالبان الذين يرفضون دخول المرأة إلي المستشفي! وبالطبع فالخدمات المقدمة للأسرة بصفة عامة، مثل العناية بالطفل، والصحة، وتنظيم الأسرة، توجه إلي المرأة بالدرجة الأولي، ولكنها لا تمثل أى مساس بالوضع التابع للمرأة، أو القوانين التى تؤكد هذا الوضع، أو الممارسات والتحيزات السائدة.

وأدى تدخل التيارات الإسلامية فى هذا المجال إلي زيادة الأوضاع سوءاً، وتدل الدراسات

التى أُجريت فى هذا المجال فى مصر (عزة خليل)، أن هذا التدخل اتبع استراتيجية تعمل علي ضمان خضوع المرأة للقانون بوضعه الحالى، فى مقابل بعض التحسين الضئيل فى الظروف المادية، تتخذ شكل الإحسان لا الحقوق، وتصل المهزلة إلي حد أن يكون قادة الحركات النسائية من الرجال (رجال الدين عادة)! وفى الوقت نفسه، يدعو التيار الإسلامى إلي تفسيرات أكثر رجعية للدين والقوانين، وقد حقق مع الأسف بعض النتائج فى هذا المجال، تعتبر نكسة للمكاسب الهشة التى تحققت هنا أو هناك فى قوانين الأحوال الشخصية. فقد نجح فى إقرار قانون الحسبة، الذى يسمح لأى كان بأن يتهم من يشاء بالردة عن الدين، فيقدم إلي المحاكم التى قد تحكم بالتفريق بين الرجل وزوجته علي هذا الأساس، وقد حدث ذلك فعلاً، ويتكرر! ولم يحدث مثل هذا التفسير للشريعة خلال الأربعة عشر قرناً السابقة!

كذلك نلاحظ أن هناك أنواعاً مختلفة من الحركات النسائية، فتوجد الحركات الحقيقية التى تناضل فى الظروف الصعبة الحالية، كما توجد حركات لا تناضل، مثل تلك الحركات العظيمة التى ترأسها عادة، زوجة رئيس الجمهورية. وهذه الحركات لا وجود لها إلا علي الورق، ولكنها تمتلك موارد كبيرة (إعانات الدولة، والمساعدات الأمريكية، وغيرها من المانحين الأجانب). وهذه المنظمات تؤكد علي تقاليد الأعمال الخيرية التى تحظي بالمديح اليومى من وسائل الاتصال الجماهيرى.

ج. قيل فى كثير من الأحيان إن نشاط الجمعيات يُوجه إلي جمهور تتجاهله الأشكال السابقة للتنظيم والنشاط الاجتماعى مثل الدولة، والأحزاب السياسية، والنقابات.

وليس من شك فى أن المجتمعات العربية اليوم تختلف كثيراً عما كانت عليه منذ نصف قرن، فالأزمة الاجتماعية - أى الاستقطاب الداخلى المقابل للاستقطاب الموازى علي المستوي العالمى الراجع للتوسع الرأسمالى الذى ازداد حدة فى عصر الليبرالية الحالية - تعنى أن ما بين ثلث ونصف سكان الحضر ينتمون إلي القطاع غير الرسمى. وهذا معناه ازدياد الفقر، فى أشكاله الحديثة، بحيث أصاب حوالى ثلث سكان الحضر فى البلدان العربية، طبقاً لتقديرات البنك الدولى. ويسير هذا الإفقار الحديث لسكان المدن، مع الإفقار التقليدى لأهل الريف (وهو ليس تقليدياً، بل هو إفقار نتج من التحديث الرأسمالى خاصة فى صورته الليبرالية)، الذى

يصيب نسبة أكبر من ذلك من سكان الريف.

والسؤال فى مواجهة هذه الأوضاع هو: هل يجب التركيز علي متطلبات استراتيجية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية جديدة تهدف إلي عكس اتجاه التهميش الراهن، أو يجب القبول بالأوضاع الحالية والاكتفاء بالتعامل معها والتخفيف من أضرارها؟

والخطاب السائد يشير إلي أن الاختيار الثانى هو وحده الواقعي. وفى الوقت نفسه يدعى هذا الخطاب أن الواقع يؤدى إلي نتائج عملية مهمة، وهى أن الأشكال التقليدية للصراع الاجتماعى التى كانت تحدث فى أماكن العمل المحددة، وذات التركيز عادة (المصنع، أو الإدارة، أو التجمع المهنى، أو التعاونيات)، لم تعد تشمل إلا نصف السكان العاملين علي الأكثر، وقد فقدت فاعليتها لهذا السبب، وبالتالى مصداقيتها، وهذا صحيح جزئياً وحسب. وفى المقابل، فإن التركيبات الاجتماعية الحديثة، كما يقال، تضع مكان السكن، أو المجاورة، فى مركز متطلبات التعبئة والتحرك الجماهيرى، وهذا أيضاً صحيح إلي حد ما.

ومع ذلك فدراسة ما يحدث فعلاً فى المجال غير الرسمى السائد، يستدعى الانتقاد، فصحيح أن الجزء الأكبر من نشاط الجمعيات موجه إلي هذا المجال، ولكن الدراسات التى جرت بشأن هذه التحركات تثبت، مع الأسف، أن هذه التحركات لا تحاول إشراك المستفيدين من المشروعات فى النشاط حقيقة. وفى نصف الحالات التى جري تحقيق بشأنها فى مصر، وفى بلدان أخرى، يعترف المسئولون بأنهم حتي لا يطلبون هذه المشاركة، وفى النصف الآخر، يقولون إن أخذ رأى المعنيين (وفى جميع الحالات تقريباً، مشاركتهم) أمر صعب. والأسباب التى يقدمونها لهذا الموقف بالغة التفاهة: فالمنتفعون جهلة، ولا يعرفون ما يحقق الفائدة لهم إلخ. ولهذا السبب فإن الحركات التلقائية التى تنشأ فى تلك الأوساط، بعيدة عن نشاط تلك الجمعيات، وتوصف (بحق) بأنها غير قانونية.

أما الخطاب عن التحرك فى القاعدة فهو مجرد خطاب فارغ، ولهذا لا يتعجب المرء من أن المستفيدين يتصرفون كأتباع، وفى ظل هذه الأوضاع ليس من الغريب أن تسود أوضاع المحسوبية بين المسئولين. وهذه الأوضاع تؤدى إلي إبعاد الجماهير المعنية عن السياسة بل معاداتهم لها (كما يرونها تُطبق بين الجمعيات، أو بين الدرلة، وبينهم). ولذلك تعود الجماهير

إلي تقاليد الشعبوية الأتوقراطية، التى عرف الإسلام السياسى كيف يقلد أساليبها.

والنسبة الغالبة من التحركات فى الإطار المدروس (مجموعات التدخل الخمس التى دُرست) ليست مستقلة عن الدولة، مما يعنى أن هذه الحياة الجماعية، هى إلي حد كبير نوع من ذر الرماد فى العيون. وأُركز هنا علي الحديث عن الأغلبية، لأن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية، وحقوق المرأة استثناء من القاعدة.

وهكذا تدل التحقيقات علي أن غالبية جمعيات المجتمع المدنى لا تشكو من الدولة، وما يقرب من ٧٠ بالمائة منها تمتدح ليبراليتها، بل ومساندتها. وهذه الجمعيات لا تهتم بأن تصدر حكمها - بل حتي أن تعرف - السياسات الكلية التى تعمل فى إطارها، وهى لا تعارض الليبرالية الاقتصادية، ولا العولمة التى تُعتبر المرجع الأخير لها.

وتوجد علاقات تعاون حقيقى بين الكثير من الجمعيات والدولة، وهذا يعنى الحصول علي دعم مالى حكومى، إلي جانب التنسيق فى نشاطها مع الإدارات الحكومية المعنية بهذا النشاط. ولا تشعر الجمعيات بالأسف لفقدان استقلاليتها بهذا الشكل، ولعل هذا ناتج عن غياب أفكار رائدة لدى المسئولين عن هذه الجمعيات، أو لعله يعود إلي عدم اهتمامها بالاستقلال أصلاً.

والانتقادات الموجهة إلي الدولة ثانوية الأهمية: وتنحصر أساساً فى تعقيد الإجراءات، ولا يتردد البعض فى اعتبارها مضايقات، وسببها أتوقراطية الدولة، وهم واعون بذلك. ولكن الأغلبية تري أنه لا يوجد حل لهذه الأوضاع، وأنه من الضرورى التعامل معها. ويشعر بها الإسلاميون كذلك، وهم يشعرون بأن الدولة لا تثق بهم كثيراً، حتي وإن كانت لا تحاول أن تمنع التوسع فى نشاطهم. والإسلاميون لا ينتقدون الاختيارات الاقتصادية الليبرالية، ولا الأتوقراطية، وهو تعبير لا يفهمون معناه أصلاً.

فهل يمكن الحديث عن تواطؤ بين الدولة والإسلام؟ لقد حرّمت الناصرية جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها تغاضت عن بقائهم الفعلى تحت عباءة قطاع من الجمعيات الدينية اتخذت الاسم الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة، وهى جمعية أضخم من أى حزب سياسى، ولها ٣٨٦٤ فرعاً فى جميع أنحاء مصر. وهذه الجمعية معترف بها ويدعمها مالياً

برنامج المعونة الأمريكية وآخرين باعتبارها تمثل الإسلام المعتدل (أى أنها شريك وبديل محتمل). والجمعية تنظم إدارة عدد ضخم من المساجد (وقد بنت منها فى العشرين عاماً الأخيرة أكثر مما بنى خلال ١٤ قرناً)، وهى التى تعين أئمة هذه المساجد (أى أنها تتحكم فى الخطاب الأكثر انتشاراً فى البلاد)، وتدير المدارس، والحضانات، ومراكز العلاج، والمستشفيات، بل إنها تعترف بأنها ما زالت ترسل الدعم المالى والأدبى لمجاهدى أفغانستان (من الطالبان)، وإن كان أحداً فى الخارج لا يذكر هذه النقطة الأخيرة!

هـ. وهنالك شك فى استقلال أنشطة الجمعيات عن رأس المال الخاص فيما يتعلق بالكثير من أنشطة التعليم والصحة. ومن المؤكد أن وضع هذه الأنشطة تحت عنوان أنشطة الجمعيات هو من قبيل الخلط.

وتسير العلاقات مع الهيئات الأجنبية فى توازٍ مع علاقات الجمعيات المعنية مع الدولة، فكلما اقتربت الجمعية من الدولة كلما زادت اقتراباً من المانحين، خاصة الكبار منهم (البنك الدولى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وهيئات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبى). أما الدخول فى صراع مع الدولة، فيعنى اقتصار العلاقات علي بعض المانحين الأجانب الذين يتقبلون الروح المعارضة.

إن تبعية عدد كبير من منظمات الحياة المدنية هى حقيقة واقعة، وهى ليست تبعية مالية، ولا حتي بالدرجة الأولي، ولكنها قبل كل شيء، تعبر عن الارتباط باستراتيجيات ترسمها الوكالات الأجنبية الكبرى.

ويُعبِّر عن هذه الاستراتيجيات عن طريق وسائل قوية ومتعددة مما يكوِّن أحد معالم العولمة الليبرالية، ومنها سلسلة من المؤتمرات العالمية واجتماعات القمة، تشمل مجالات واسعة مثل التنمية الاجتماعية، والبيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسكان، والعنصرية، وتعمل جميعها علي تضخيم موضوعات أيديولوجية، وسياسات مرسومة فى مكان آخر، أى فى مراكز التفكير لرأس المال المسيطر. وهى موضوعات تقدم علي شكل كبسولات من الدواء السحرى (مثل النضال ضد الفقر، وإضعاف دور الدولة، وتحرير الأسواق، إلخ)، وهى جميعاً كليشيهات فارغة من المضمون إذا قيمناها بشكل علمى، ولكنها

تصلح لترويج السياسات المرغوب فى فرضها. ويعمل البنك الدولى، المسئول عن ترويج هذه الموضوعات، كوزارة للدعاية تعمل لحساب رأس المال متعدى الجنسية المسيطر. وغنى عن البيان، أن هذه الوصفة السحرية، لا تنتج إلا عكس ما يُدعي أنها ستحققه (فهى لا تضع حداً لزيادة الفقر، ولا لاحتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية)، وإن كانت تنتج ما يريده رأس المال منها، ولكن أحداً لا يعترف به، ألا وهو مضاعفة الأرباح. ولذلك فلا بد من تغيير هذه الوصفات السحرية بمعدل تغيير الموضات، وهى، كما نعلم، سريعة الاستهلاك.

ومنظمات المجتمع المدنى التى تقبل الانصياع لهذه الاستراتيجيات - سواء فى العالم العربى أو فى غيره - يمكن وصفها بأنها أداة فى يد الخارج، إذا اعتبرنا أن رأس المال المسيطر عالمياً يعتبر أجنبياً، ولكن هذه القوة الأجنبية لا تستطيع أن تعمل إلا من خلال شركائها فى الداخل، ومن بينهم الدولة طالما أنها تسير فى ركاب العولمة اللبرالية.

أما اتهام السلطة للمنظمات غير الحكومية بأنها تلعب دور حصان طروادة لحساب الاستعمار، فهو أمر يثير السخرية، علي أقل تقدير، لأن حصان طروادة الرئيسى هو الدولة الأتوقراطية المملوكية، وهل يحتكر المماليك لأنفسهم المكاسب المترتبة علي الخيانة الوطنية؟ ويثير الخطاب الإسلامى الذى يوجه الاتهام للمجتمع المدنى بأنه المورِّد للغرب، السخرية هو الآخر، لأن الإسلاميين يقبلون عملياً الليبرالية المعولمة. أما أولئك الذى يعادون هذه الاستراتيجيات - هيئات المقاومة والنضال فى المجتمع المدنى - فهم الذين يتعرضون للعداء من جانب الدولة، والإسلام السياسى، والهيئات الأجنبية المعنية.

وصحيح أن أغلب المسئولين عن المنظمات غير الحكومية، الذين يتعاملون مع الهيئات الأجنبية، يشكون إما من عجرفتها، وإما من عدم كفاءتها، كما يعانون من العلاقات غير المتكافئة التى تفرضها عليهم التبعية المالية، وهو أمر لا يحتاج لذكاء كبير لاكتشافه. ولكن هذه الأسباب للشكوي ليست جوهر المشكلة، فالسؤال الحقيقى هو: هل نقبل أو نرفض استراتيجيات رأس المال المسيطر كما تعبر عنها اختيارات الليبرالية المعولمة؟ هل نقبل أو نرفض خطاب الدعاية الذى يغلفها (عدم الكفاءة الأصيلة للدولة، والإطراء البالغ لكفاءة الجمعيات المفترض أن تؤكد ديمقراطيتها)؟ هل نقبل أم نرفض الوصفات التى يقترحها (مثل

محاربة الفقر) ؟

ز. تثور قضايا الديمقراطية وكفاءة الإدارة بالنسبة لمنظمات الحياة الجماعية كما تثور بالنسبة للدولة، أو بالنسبة لمنظمات النضال السياسي والاجتماعي (الأحزاب والنقابات وغيرها) بنفس الدرجة. ولعل دراسة تجربة أغلبية المنظمات غير الحكومية العربية - وغيرها بكل تأكيد - لا توحى بكثير من الحماس تجاهها.

فمن الذى يقود المنظمات غير الحكومية العربية؟

إنهم أولاً رجال - بنسبة ٨٥ بالمائة - فى حين تشغل النساء ٥٠ بالمائة من الوظائف التنفيذية، ولا توجد نساء فى القيادات إلا فى المنظمات النسائية المناضلة. أما فى المنظمات الأخري، التى تهتم بالعمل الاجتماعى، وفى تلك التى يشرف عليها التيار الإسلامى، فالنساء القليلات موجودات فى الأماكن البارزة من أجل المظهر فحسب.

وهم بعد ذلك رجال لا يتزحزحون من أماكن القيادة، يعاد انتخابهم باستمرار، طبقاً للوائح، لكفاءتهم أحياناً، ولكن فى الأغلب، لعلاقاتهم (بالسلطة، أو الجهات المانحة).

وعند سؤال هؤلاء المسئولين، أو أغلبيتهم، عن هذه الأوضاع، يقدمون كظرف مخفف،، الصعوبات - الحقيقية - التى تواجههم: مثل صعوبة العثور علي الكادر الوطنى الكفء، وعلي تجنيده، والمساعدين الفنيين الأجانب المخيبين للآمال (كفاءة مشكوك فيها، إلي جانب العنجهية، والمزايا المادية العالية التى يتمتعون بها)، وعدم وجود متطوعين (فالظروف المعيشية الصعبة تمنع ذلك). وهذا جميعه صحيح، ولكنه ينطبق علي الجهات الحكومية كما ينطبق علي المنظمات غير الحكومية المعنية، ونرد علي ذلك بالقول: إذن أيها السادة، تشددوا مع أنفسكم كما تتشددون مع الدولة التى تقدمونها للمحاكمة.

وبالطبع، فنفس الأسباب تؤدى لنفس النتائج، فالأوضاع التى تؤدى إلي تفشى المحسوبية بل الفساد فى خدمات القطاع العام، هى ذاتها التى تؤدى لتفشى نفس الآفات فى منظمات ما يسمي بالمجتمع المدنى.

ح. ويستحق لبنان وفلسطين معالجة خاصة فيما يتعلق بالملاحظات السابقة. فالمجتمع

المدنى فى لبنان كان دائماً، وما زال، أكثر نشاطاً من بقية البلدان العربية، والسبب ببساطة، أن نظام الحكم به أقل استبداداً من البلدان الأخرى، وذلك لأسباب تاريخية، وأسباب متعددة أخري لن نخوض فى تفاصيلها هنا.

ويمكن أن نميز اتجاهين واضحى الاختلاف داخل مجموع المنظمات، رسمية وغير رسمية، التى تتكون منها الحياة السياسية والاجتماعية لهذا البلد. فأغلبية الخدمات الاجتماعية خارج تلك التى تقدمها الدولة (وهى فقيرة لحد كبير)، وتلك التى يقدمها القطاع الخاص التجارى (وهى أكبر حجماً)، تكفلها منظمات طائفية (مارونية، وشيعية، وسنية، وأرثوذكسية، ودرزية). وفى المقابل، فإن الحياة السياسية بالمعني الواسع، أى تلك المتمثلة فى الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات المهنية، واتحادات الدفاع عن الديمقراطية (حقوق الإنسان)، والمنظمات النسائية، والمجموعات الرسمية وغير الرسمية، فى عالم الفن والأدب، أبعد ما تكون عن الخضوع لاحتكار القوي المسيطرة علي الطوائف الدينية. وهذا ليس صحيحاً إلا بدرجة جزئية، فهناك بعض الأحزاب والمنظمات التى ترتبط صراحة (بما فى ذلك ضمن برامجها الرسمية)، بالتوازن بين الطوائف. ويوجد فى اليسار قوي حقيقية تتخطي الحدود بين الطوائف، ولديها وعى قوى بضرورة تخطى هذه الحدود. ولذلك توجد بهذا البلد جبهة مشتركة منظمة بين الحركات الديمقراطية لا مثيل لها، علي حد علمى، فى العالم العربى. وأيا ما كانت الحدود علي سلطة هذه الجبهة، والعوائق فى سبيلها، وفى أثرها بين جماهير شعب لبنان، فإن هذا المثال يبشر بمستقبل ممكن، يدعو للتفاؤل.

وقد تعرض الامتزاج بين الطوائف المختلفة للخطر إبان الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، وفى أثنائها أصبحت المليشيات الطائفية التى تكونت للدفاع عن جماهيرها هى المسيطرة فعلياً علي التابعين لها. وعلاوة علي ذلك سمح الوضع بتدخل كل القوي الخارجية عن لبنان لحساب المصالح العربية، أو الإسرائيلية، أو الغربية. وقد خفف تدخل المجتمع المدنى أيامها قليلاً من حدة الكارثة، حتي وإن كان ذلك المجتمع مقسماً، بحكم الظروف، طبقاً للتنوع الطائفى. فقد تكونت تجمعات الجوار للتغلب علي أسوأ نتائج الأزمة ـ انقطاع إمدادات المياه والكهرباء، وإغلاق المدارس ومراكز العلاج، وتعطل حلقات التموين بمواد الغذاء الأساسية،

وإسكان اللاجئين. ونجاح هذه الأنشطة يدعو إلي التأمل، خاصة أن هذه الحياة الجماعية الجديدة قد نجحت فى الإفلات من سيطرة المليشيات الطائفية، ومهدت بذلك السبيل إلي التصالح وإعادة التعمير.

وهذه الديمقراطية اللبنانية هى المفتاح لفهم الطريقة التى أمكن بها تنظيم المقاومة للمحتل الإسرائيلى فى جنوب لبنان. ولا يغير من الأمر فى شىء أن حزب الله هو الذى قاد هذا النضال بدلاً من القوي الأخري (اليسار اللبنانى) التى استبعدتها حسابات سلطات دمشق، ولا يغير منه كذلك أن حزب الله قد استفاد من الدعم الخارجى السورى والإيرانى. فجميع حركات التحرير قد اتهمها الإمبرياليون بالعمالة لقوي أجنبية، وجميعها قد استفادت فعلاً من الدعم الخارجى، وهو أمر يجب الإشادة به. ولكن أياً من هذه الحركات لم تكن لتنجح دون التأييد الحقيقى لشعبها. وقد أثبتت المقاومة فى جنوب لبنان، والتفاف الشعب فى البلاد حولها، للشعوب العربية، أن الاختيار الوحيد الفعال هو رفض الأمر الواقع، والدخول فى مفاوضات من مركز الضعف. ونحن نتحدث هنا عن نضال للتحرر الوطنى ولا ريب، ولكن هذا ليس سبباً لاستبعاده من الصورة عند الحديث عن الصراعات الجارية فى العالم العربى المعاصر.

إن نضال الشعب الفلسطينى ـ الانتفاضة الأولي (١٩٨٧ـ١٩٩١)، ثم الانتفاضة الثانية (ابتداءً من ٢٠٠٠) هو بالطبع الإطار الذى تجرى فيه كل أشكال النضال السياسى والاجتماعى حالياً فى فلسطين. وسنقدم فيما يلى بعض الملاحظات بشأن دور المجتمع المدنى الفلسطينى فى تنظيم ظروف المعيشة، والعلاقات بينه وبين السلطة الوطنية الفلسطينية.

٨) تعكس حصيلة تحركات المجتمع المدنى العربى التى سنقدمها فيما يلى، نتائج المناقشات التى جرت بهذا الشأن فى قطاعات منتدى العالم الثالث وشركائها خاصة مركز البحوث العربية، إلي جانب قراءات أخري حول الموضوع.

أ. المجتمع المدنى العربى هو انعكاس لصورة الدولة والمجتمع السياسى للمنطقة، كما هو الحال فى المجتمعات الأخري. والمقارنة بين الدولة والأحزاب السياسية ـ الموصومة بالسوء ـ

والمجتمع المدنى ـ الذى يفترض أنه يمتلك كل الصفات الحميدة التى ينسبها إليه الخطاب السائد ـ تعبر عن سذاجة مفرطة علي أقل تقدير.

وفى المحصلة النهائية لم يتبين أن نشاط المجتمع المدنى كان أكثر كفاءة، أو أرشد إدارة من الخدمات التى يقدمها القطاع العام. وعند فحص المشروعات التى خططتها المكاتب التى تتلقي الإلهام من مانحى المساعدات (وخاصة البنك الدولى)، حالة بحالة، نجد أن تصميمها سيئ، ولا تتمشي مع الظروف المحلية، ولا تواجه المشاكل الحقيقية، وحالات الفشل لا حصر لها. والمقارنة بين هذه المشروعات والخدمات التى تقدمها الدولة، تنتهى عادة لصالح هذه الأخيرة، علي الرغم من كل الانتقادات التى وُجهت لها.

وبالنسبة للأهداف المرجعية للخطاب الذى يلهم أغلبية هذه المشروعات، نجد أن النتائج عادية، أو أقل، فالفقر يتزايد، والنسبة من السكان المستهدفين، للاستفادة من المشروعات تبقي أقلية. أما تمكين هؤلاء السكان فيبقي كلاماً أجوف لا يتحقق فى الواقع.

وهذه الأنشطة فى مجموعها، ليست أكثر كفاءة من تحرك الدولة إذن، ولا هى بأقل منها تكلفة. وعلاوة علي ذلك، فهذه الأنشطة لا تتمتع بالشفافية، ولا تخضع للمساءلة بدرجة أكبر من نظيرتها الحكومية، بل لعلها أقل منها فى الواقع. وأخيراً، لا تتمتع بإدارة أفضل، ولا تتميز بالديمقراطية. واتهام الدولة بالبيروقراطية صحيح ولا شك، ولكن عندما نقارنها ببيروقراطية البنك الدولى أو مشروع الأمم المتحدة الإنمائى بما يصاحبها من أطنان الورق من الاستثمارات سيئة التصميم، علي يد بيروقراطيين لا تقارن عنجهيتهم إلا بكفاءتهم المتدنية، لا يملك المرء نفسه من الابتسام.

ب. ويعود هذا الوضع إلي أن الاستراتيجيات الأساسية لهذه النشاطات، ولمثيلتها من جانب الدولة، إنما تقوم علي أساس استراتيجيات رأس المال المسيطر علي المستوي العالمى أو المحلى، وأيها لا تستجيب بأى شكل لاحتياجات الشعوب المعنية.

وهذه الاستراتيجيات لها أهداف محددة بوضوح:

أولاً توسيع مجال العلاقات الاقتصادية لإعطاء رأس المال فرصاً أكثر لتحقيق الربح،

وتستجيب خصخصة التعليم والصحة لهذا الهدف طبعاً، ولكن تستجيب له كذلك مشروعات تحديث القطاع غير الرسمى التى تعمل علي زيادة إخضاعه للقطاع الحديث، وبذلك تتيح للقطاع الأخير إمكانية الاستحواذ علي نسبة أكبر من ناتج العمل فى القطاع غير الرسمى المعنى. وهذا عكس ما يجب أن يكون الهدف من تقوية الاقتصاد الشعبى، لأن هذه التقوية تتم عن طريق القدرة علي التفاوض للعاملين المعنيين، لا عن إضعافهم بحجة إزالة القيود بصفة عامة، وإلغاء القواعد الخاصة بسوق العمل بصفة خاصة.

ويأتى بعد ذلك هدف إضعاف المجتمع العربى، وتقويض قدراته بذلك، فى التفاوض علي شروط اندماجه فى نظام العالمية. وأضمن وسيلة لتحقيق ذلك هى إضعاف الدولة. فإذا كانت الدولة الأتوقراطية لديها التوجه نحو المركزية الزائدة (نظرياً علي الأقل)، ولذلك فمن المرغوب فيه اتخاذ إجراءات تتجه نحو اللامركزية، فإن مثل هذه الإجراءات لن تعطى النتائج الإيجابية المرغوب فيها إلا فى إطار تقوية الدولة (اللامركزية) لا إضعافها.

وأخيراً يأتى هدف إعطاء الخارج - أى الاستعمار - الوسائل لمزيد من التغلغل فى المجتمع المحلى. وهنا يلعب التمويل الخارجى (الذى يعطى دائماً أقل مما يعد به فعلاً) دوره، بتحويل ممثلى المجتمع المدنى إلي سيور توصيل مباشرة لاستراتيجيات رأس المال المسيطر، تستبعد المرور عن طريق الدولة المحلية. وفى حين يمكن للدولة الديمقراطية أن تكون مركزاً لتراكم المعارف والخبرات، فإن نقل السلطات للمجتمع المدنى المزعوم بدون الدولة، يخرب عملية بناء القدرات المحلية الثابتة، ولعل هذا هو الهدف.

ج. ما ورد فى السطور السابقة لا يتعلق إلا بمجموع تحركات المجتمع المسمي بالمدنى (والدولة) علي أساس المبدأ (الخاطئ) المسمي بالتوافق، أى المندرج فى إطار منطق الليبرالية المسيطرة.

وفى المقابل، يفتح النضال السياسى والاجتماعى الذى يجرى، فى داخل الأحزاب أو ضدها، ومع النقابات العمالية، والنقابات المهنية، ومنظمات الدفاع عن الديمقراطية، وعن حقوق الإنسان، وعن حقوق العاملين، وعن حقوق المرأة، الطريق أمام الفرص لإيجاد البدائل الممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسى والاجتماعى المنغمس فى النضال من أجل تغيير

علاقات القوي الاجتماعية، هو القاعدة لبناء مستقبل آخر، أكثر عدالة ، ومساواة، وأقرب لتحرير الأفراد والشعوب والأمم.

وهناك اتفاق عام فى الرأى بأن المرحلة الحالية تتميز بتفتت الصراعات السياسية والاجتماعية، وأدى الفراغ الايديولوجى المترتب علي تآكل ثم انهيار مشروعات المجتمعات الوطنية الشعبوية، ثم الاشتراكية القائمة بالفعل، إلي حرمان هذه الصراعات - فى المرحلة الحالية لتطورها - من أن تكون بدائل ممكنة. وعلي أية حال، فالخطاب السائد يدعوها إلي التخلى عن هذا الطموح والاكتفاء بإدارة الشئون اليومية. ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، الصيغة العلمية لهذه الإيديولوجية الاستسلامية، فى حين يروِّج البنك الدولى للصيغة الدارجة عن نظم الحكم الجيدة (good governance)، حيث تُقدم أفكار أخلاقية مهذبة متعلقة بموضوعات جزئية بشأن أسلوب الإدارة (إدانة الفساد والمحسوبية وانعدام المساءلة وما أسهل ذلك!)، وذلك بدلاً من تحليل قضايا السلطة الحقيقية فى الدولة والمجتمع (أى الطبيعة الاجتماعية للدولة الأتوقراطية).

ولن يوجد البديل إلا انطلاقاً من النضال الفعلى، والتفكير النظرى لا يمكن أن يحل محل النقاش فى القاعدة، وكلا الأمرين ضرورى ولكن فعاليتهما لا تتحقق إلا بالارتباط الكامل بينهما. وتتحقق العودة إلي الصراع الاجتماعى (الطبقى) - وهو الهدف من هذا الجدل - بالتجمع حول المصالح المشتركة الحقيقية التى تحددها الجماعات المعنية ذاتها، وتحديد أهداف مرحلية تحقق مكاسب، وتحسن الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، وتوجيه النضال نحو هذه الرؤية. ويؤدى النضال الذى يسير علي هذا النهج كذلك، إلي تدعيم الأساليب الديمقراطية الضرورية، وتفرز اتجاهات شعبية حقيقية جديدة.

وفى المجال الريفى، يقوم التوجه الاستراتيجى المقترح علي أساس الوعى بالنتائج المدمرة للمجتمع بأسره المترتبة علي تحرير الزراعة الموضوعة علي جدول أعمال الدورة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية فى اجتماعها المقبل فى الدوحة (بقَطَر فى نوفمبر ٢٠٠١). إن الدفاع عن مداخيل الفلاحين لا يهم الطبقات الريفية المعنية فحسب، ولكنه، وحده، الذى يمكن أن يمنع نقل الإفقار المتزايد لأهل الريف إلي المدن، ويمنع الأجور المتدنية، ويمنع الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل، الذى يعيد توليد الاستقطاب العالمى ويعمقه. وفى المنطقة العربية،

حيث تحتاج الزراعة إلي السيطرة علي أساليب الرى المتطورة، فإن تحديد سياسة توزيع تكلفة الرى علي الأمة (ويحتاج الأمر هنا إلي النظر إلي الاقتصاد الكلى، والسياسة الكلية للدولة)، أمر لا يمكن تجنبه. وأى مجموعة من مشروعات التنمية الريفية تتجاهل البعد الاقتصادى الوطنى الكلى لإدارة المياه، لا فرصة لها فى التقدم نحو الهدف المنشود (انظر: الماء، الملكية المشتركة للشعوب).

أما فى المدن، فهذه النظرة الاستراتيجية تفترض إعطاء الأولوية لبناء جبهة تربط بين العاملين فى القطاع الحديث، المنظمين بدرجة أو بأخري، أو القابلين للتنظيم، وبين العاملين فى القطاع غير الرسمى. ولا يمكن حل القضية الجديدة للطبقة العاملة إلا بهذا الأسلوب، نظراً للتغيير الموضوعى الهائل فى بناء عالم العمل الناتج عن التوسع الرأسمالى المؤدى للاستقطاب خلال العقود القليلة الماضية.

إن المطالبة بالديمقراطية، بكل أبعادها، تقف فى مركز أية استراتيجية تهدف لتغيير علاقات القوي الاجتماعية، ويعنى التخلى عن البعد السياسى، وحقوق المواطن، بحجة إعطاء الأولوية لتحقيق الاحتياجات المادية الأولية، يعنى الخضوع للايديولوجية الشعبوية، والدولة الأتوقراطية، والتخلى عن القدرة علي التغيير.وبالعكس، فإن الربط بين المعركة الديمقراطية والنضال الاجتماعى هو الوسيلة لإضفاء القوة الخلاقة علي هذين المكونين لتجديد الحياة الاجتماعية.

وبالمثل، لا تعتبر المطالبة بحقوق المرأة نوعاً من الترف الذى يمكن إعطاؤه دوراً ثانوياً، بل هو بالعكس، فى قلب التغيير الثقافى والسياسى، وبدونه لن تتحقق أية تنمية اقتصادية واجتماعية إيجابية. وكما قال قاسم أمين منذ أكثر من قرن، إن تقدم المجتمع المصرى لا بد أن يمر عبر تحرير المرأة.

لقد حقق النضال السياسى والاجتماعى الذى يجرى فى العالم العربى، بالفعل بعض التغيرات الإيجابية فى توازن القوى (أو بالأحري عدم توازنها) المميز للعلاقات بين السلطات والمجتمع. وتضطر السلطات إلي اتخاذ مواقف دفاعية فى مجالات أكثر وأكثر، ونري فى حالة الجزائر مثلاً بارزاً علي ذلك.

وتعمل السلطة، من أجل المحافظة علي سيطرتها على المجتمع، علي إخفاء استسلامها

الفعلى أمام تحدى الدكتاتورية الليبرالية لرأس المال المسيطر باللجوء إلي خطاب أجوف، سواء اتخذ الطابع الوطنى (اللفظى المجرد)، أو تحدث عن الطبيعة الخاصة (فى حالة الإسلام السياسى). ولتحقيق التقدم نحو بلورة بديل فعال، لا بد من كشف أن مثل هذا الخطاب أبعد ما يكون عن الصدق.

ونختم هنا بالعودة إلي مثال ملموس ولكنه محدود المجال يتعلق بالحياة الاجتماعية، وهو الاقتراح بإنشاء صندوق يتلقي مبالغ من الميزانية ومن الجهات الخارجية، ليعاد توزيعها علي منظمات المجتمع (الأحزاب والنقابات والجمعيات) بمقتضي معايير موضوعية. وقد يبدو هذا الاقتراح، فى ظل الأوضاع الحالية، ساذجاً بعض الشيء، ولكنه ليس كذلك، ففى بعض البلدان الأوروبية، المتقدمة عن غيرها، وعن الولايات المتحدة بالطبع، يجرى تمويل الأحزاب السياسية فعلاً علي هذا الأساس، وعلى ذلك يمكن اعتبار أن هذا الاقتراح يدخل فى إطار المعركة الديمقراطية ضد الدولة الأتوقراطية المملوكية، وذلك علي المدي الطويل طبعاً، ولكننا لا ننسي أن المستقبل يبدأ اليوم.

سادساً. الجيوستراتيجية، والوحدة العربية، والانتفاضات الفلسطينية

١) احتل الشرق الأوسط دائماً، وما زال، مكاناً فريداً فى السياسة العالمية (الجيوبوليتيكا)، وفى الاستراتيجية العسكرية العالمية للسيطرة للولايات المتحدة، وذلك بسبب الثروة البترولية الهائلة الموجودة به، والحيوية لاقتصاد الثالوث العالمى (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان). وعلاوة علي ذلك، زاد من أهميتها إبان الحرب الباردة، وقوعها عند الطرف الجنوبى للاتحاد السوفيتى السابق، وبعد انهياره، استمر الاهتمام ببترول القوقاز وآسيا الوسطي، وهى الجمهوريات التى تسكنها غالبية من المسلمين، وتتنافس عليها، حالياً الدبلوماسيتان الأمريكية والروسية.

وتُعطي المنطقة أولوية أولي (مثل منطقة الكاريبى) فى التخطيط العسكرى العالمى الأمريكى الذى يغطى الكرة الأرضية بالكامل، أى أنها منطقة تعطى الولايات المتحدة لنفسها فيها حق التدخل العسكرى، وقد تدخلت فعلاً أيام حرب الخليج (عام ١٩٩٠)، واستغلت ذلك لوضع البلدان المعنية تحت حمايتها العسكرية الدائمة.

وتعمل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فى تعاون وثيق مع حليفتيها المخلصتين وبلا شروط - تركيا وإسرائيل. ووقفت أوروبا علي منأي من المنطقة، تاركة للولايات المتحدة وحدها، مهمة الدفاع عن المصالح الحيوية للثالوث، أى ضمان موارد البترول. وعلي الرغم من بعض مظاهر القلق، يستمر الأوروبيون فى السير فى المنطقة، علي خطي واشنطن.

ولم يقبل المشروع الشعبوى الوطنى العربى هذه الأوضاع، حيث كان يطمح إلي أن يفرض علي القوي العالمية استقلال العالم العربى، وكان هذا مضمون سياسة عدم الانحياز التى ساندها السوفيت. وبعد طى هذه الصفحة، وجد العالم العربى نفسه بلا رؤية خاصة تحدد مكانه فى النظام العالمى الجديد، ولهذا السبب، يجرى التفكير فى المشاريع الخاصة بتنظيم المنطقة فى أماكن بعيدة عنها.

وقد اتخذت الولايات المتحدة هنا، المبادرة باقتراح مشروع غريب الشأن هو السوق المشترك للشرق الأوسط، حيث توفر بلدان الخليج رؤوس الأموال، وبقية البلدان العربية العمالة الرخيصة، ويترك لإسرائيل دور القيادة التكنولوجية، ووظيفة الوسيط مع الغرب. وحاولت أوروبا الرد علي هذا المشروع، باقتراح مشروعها للشراكة اليورو متوسطية، الذى يدمج إسرائيل هو الآخر، ولكنه يستبعد دول الخليج، معترفاً بذلك بأن مسئولية إدارتها تعود للولايات المتحدة وحدها.

ولا يمكن تجاهل أبعاد الجيوبوليتيكا هذه عند مناقشة الصراع السياسى والاجتماعى، ونظراً لأننا حللناها بالتفصيل فى وثائق أخري من مشروعنا (انظر علي الكنز)، فسنكتفى هنا بالتأكيد علي أهميتها.

يمثل التوسع الاستعمارى لإسرائيل تحدياً حقيقياً، وليس مجرد خيال عربى، فإسرائيل هى البلد الوحيد فى العالم الذى يرفض الاعتراف بحدوده النهائية (ولهذا السبب لا يحق له الانضمام إلي عضوية الأمم المتحدة). وعلي غرار ما فعلت الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر، تعتبر إسرائيل أن من حقها أن تغزو أراضى جديدة للتوسع فى استعمارها، وتعامل سكانها كما لو كانوا من الهنود الحمر، أى إما أن يُطردوا أو يُبادوا. وإسرائيل هى البلد الوحيد الذى يعلن صراحة أنه غير ملزَم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وكان لحرب عام ١٩٦٧، التى تم التخطيط لها منذ عام ١٩٦٥ مع الولايات المتحدة، عدة

أهداف وهى: دفع الأنظمة الوطنية الشعبوية إلي الانهيار، وتحطيم تحالفها مع الاتحاد السوفيتى، ودفعها إلي الانخراط فى طابور التبعية الأمريكية، وفتح أراضٍ جديدة للاستعمار الصهيونى. ولذلك أقامت إسرائيل فى الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، نظاماً للتفرقة العنصرية علي غرار الأبارتهيد فى جنوب أفريقيا. وعندما تواجه إسرائيل الاتهام بالعنصرية - وهى حقيقة واضحة - ترد بالابتزاز بتهمة معاداة السامية، و بصناعة الهولوكوست. وهكذا تحتاج إسرائيل، لكى تواصل مشروعها، لبقاء العالم العربى فى حالة من الضعف علي جميع المستويات.

وهنا تلتقى مصالح رأس المال المسيطر عالمياً مع مصالح الصهيونية، فإن تحقيق مشروع رأس المال القائم بالفعل أدى دائماً إلي الاستقطاب علي المستوي العالمى، وهو مستمر فى ذلك. وتنمية أى جزء من العالم الثالث، وليكن المنطقة العربية، يتناقض مع مصالح التوسع العالمى لرأس المال القائم بالفعل. ومن ناحية أخري، فإن وجود عالم عربى حديث، وغنى، وقوى، سيعرقل الطريق المفتوح للغرب لنهب ثرواته البترولية الأمر الذى يعرقل تبديد الموارد المرتبط بالتراكم الرأسمالى. إن السلطات السياسية فى بلدان الثالوث الغنى هى بطبيعتها - أى بصفتها الخادم الأمين لرأس المال متعدى الجنسية المسيطر - لا تريد أن تري عالماً عربياً حديثاً وقوياً.

فالتحالف بين القوي الغربية وإسرائيل إذن، يقف علي القاعدة المتينة للمصالح الجوهرية المشتركة التى تربط بينهما، وهذا التحالف لا يعود إلي الشعور بالذنب من جانب الأوروبيين المسئولين عن معاداة السامية، وجرائم النازى، ولا لبراعة اللوبى اليهودى فى استغلال هذا الشعور. ولو شعرت القوي الغربية بأن التوسع الاستعمارى الصهيونى يُضر بمصالحها، لوجدت علي الفور الوسائل للتغلب علي هذا الشعور بالذنب، ولاستطاعت وقف اللوبى اليهودى عند حده. ولا أشك فى هذه الحقيقة، حيث إنى لست من أولئك الذين يعتقدون، بشىء من السذاجة، بأن الرأى العام فى البلدان الديمقراطية، بحالتها الراهنة، يفرض رأيه علي السلطات، فمن المعلوم أن الرأى العام يُصنع هو الآخر. وإسرائيل لا تستطيع الصمود، ولو لبضعة أيام، لإجراءات (ولو معتدلة) من حصار يُفرض عليها، مثل الذى فُرض علي يوغسلافيا أو العراق أو كوبا. وعلي ذلك فليس من الصعب أن تُفرض علي إسرائيل الشروط

لسلام حقيقى، لو كانت هناك الرغبة لذلك، والحقيقة أن الرغبة غير موجودة.

والرأى العام العربى غير مهيأ لفهم طبيعة علاقات التكامل بين المشروع الصهيونى وبين المشروع العام للتوسع الرأسمالى، وهو الأساس للالتقاء بينهما. والرأى العام العربى هنا، ضحية لمحدودية الفكر الوطنى الشعبوى الذى لم يستطع حتي الآن أن ينقده فى أساسياته، ومن باب أولي أن يتجاوزه.

أعلن السادات أن ٩٩ بالمائة من أوراق اللعب فى يد الولايات المتحدة، وأنه لهذا السبب علينا أن نقطع علاقاتنا بالاتحاد السوفيتى، وننضم إلي المعسكر الغربى، وأن ذلك سيقنع واشنطن بالضغط علي إسرائيل لتعود إلي التعقل. ومع تجاوز هذه الفكرة الاستراتيجية الخاصة بالسادات - والتى أثبتت الأحداث عدم صحتها - يبقي الرأى العام العربى عاجزاً عن فهم دينامية التوسع الرأسمالى العالمى، ومن باب أولي، أن يكتشف تناقضاته الحقيقية، ونقاط ضعفه. ألا نسمع القول يتكرر بأن الغرب سيفهم، فى نهاية المطاف، بأن مصلحته هى أن يحتفظ بعلاقات حسنة مع المائتى مليون عربى - وهم جيرانه الأقربون - بدلاً من التأييد غير المشروط لإسرائيل؟ إن هذه الفكرة تعنى ضمناً، الظن بأن هؤلاء الغربيين (أى رأس المال المسيطر) يرغبون فى رؤية عالم عربى حديث ومتقدم، وعدم فهم أنهم بالعكس، يريدون الإبقاء عليه ضعيفاً، وأن تأييدهم لإسرائيل يخدم هذا الغرض.

إن الاختيار الذى تبنته الحكومات العربية والذى قادها عن طريق مفاوضات مدريد ثم أوسلو (عام ١٩٩٣)، إلي الانضمام إلي الخطة الأمريكية للوصول إلي السلام النهائى المزعوم، كان من الضرورى أن يصل إلي النتيجة التى وصل إليها: وهى تقدم إسرائيل فى خطتها التوسعية. وعندما يرفض شارون اليوم صراحة شروط تعاقد أوسلو، فإن هذا يكشف ما كان يجب معرفته من قبل، ألا وهو أن الأمر لم يكن أمر مشروع سلام نهائى وإنما مجرد مرحلة جديدة فى مشروع التوسع الاستعمارى الصهيونى.

وتخلق حالة الحرب المستمرة التى تفرضها إسرائيل والقوي الغربية التى تساند مشروعها علي المنطقة، ظرفاً قوياً يساعد الأنظمة العربية الأتوقراطية علي الاستمرار (انظر مداخلة فهمية شرف الدين الملحقة). فهذا الوقف لأى تطور ديمقراطى، يضعف من فرص أى تجديد عربى، ويساعد بذلك تغلغل رأس المال المسيطر، واستراتيجية الهيمنة الأمريكية. وبذلك تُقفل

الدائرة، فالتحالف الإسرائيلى الأمريكى يخدم مصالح الشريكين.

إذن فالمعركة من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى فى العالم العربى لا تمر عبر الارتباط بخطط كاذبة للسلام، فخوض هذه المعركة بفاعلية يقتضى كشف خداع هذه الخطط عن طريق كشف أهدافها الحقيقية. ويبدو لى أنه من الضرورى متابعة خط التفكير الذى يصل بنا إلي هذه النتيجة الأساسية.

إن الأفكار التى قدمتها فيما سبق عن الجيوستراتيجية لها حدودها، فهى لا تصف إلا القوي التى تقف فى مقدمة الصورة، أو القوي المسيطرة، أى رأس المال متعدى الجنسية والسلطات التى تضع نفسها فى خدمته. فعندما نتحدث عن القوي الغربية والمصالح الغربية فنحن نعنى مصالح رأس المال المسيطر.

ولكن هذا لا يشمل الواقع الاجتماعى بكامله، فضحايا رأس المال أى الشعوب - جميع الشعوب - موجودة هى الأخري. والاستراتيجية لنضال فعال ضد منطق الجيوبوليتيك المشار إليه، يفترض تعميق التناقضات بين مصالح الضحايا والقوي المسيطرة علي السلطة. وهذه الاستراتيجية ليست أسهل فى الغرب، لأن الديمقراطية تسمح بالتحرك الفعال هناك، كما أنها ليست أسهل فى الشرق، لأن عنف النتائج المخربة للتوسع الاستعمارى أكثر وضوحاً هنا، إنها صعبة هنا وهناك، وإن كانت أسباب ذلك مختلفة، ولكن ليس هناك بديل عن السير فى ذلك الطريق، لأن نهاية المشروع الليبرالى الرأسمالى للعولمة هو الأبارتهيد علي المستوى العالمى، وفى إطاره الأبارتهيد الذى تفرضه الصهيونية علي الفلسطينيين. ولذلك فإقامة جبهة تأييد علي المستوي العالمى، للشعب الفلسطينى، ليست مجرد واجب أخلاقى، بل هى كذلك بعد مهم لاستراتيجية فعالة للنضال ضد دكتاتورية رأس المال، وهى كذلك، إضافة حقيقية لدعم نضال الشعوب العربية من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى.

٢) إن العروبة حقيقة وهى ظاهرة إيجابية، وإذا كانت الفرانكوفونية، أو جامعة المتحدثين بالبرتغالية، أو العائلة اللاتينو أمريكية تصلح إطاراً للوقوف ضد التخريب الثقافى الذى تمارسه العولمة (وهى كذلك فى رأيى)، فما المبرر إذن لرفض الجامعة الأفريقية أو العروبة؟ وكيف يكون التقارب بين شعوب تسكن رقعة مستمرة بين المحيط والخليج، وتتحدث لغة واحدة (علي الرغم من تباين اللهجات المحلية)، بلا أثر أو فائدة؟

ولكن أن ننتقل من ذلك إلي القول بأمة عربية واحدة ممزقة رغماً عن إرادتها، فتلك قفزة يجب تجنبها، فمشكلة الوطنية هذه أعقد بكثير مما تتصور أيديولوجية الأمة العربية (القومى فى مقابل القطرى الذى تميزه حدود كل بلد عربى). ويمكن القول إن الحقيقة الوطنية للشعوب العربية تأخذ شكل الطبقات الواحدة فوق الأخري، فالبعد القومى (لمجموع العرب) حقيقة قائمة، ولكن الأبعاد المحلية (القطرية)، حقيقة لا تقل عنها. فإذا كان صحيحاً أن تقسيم سوريا التاريخية (التى تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن الحالية) قريب (عام ١٩١٩)، ومفتعل، بل ومن صنع الاستعمار، مثله مثل تقسيم الهلال الخصيب (سوريا التاريخية والعراق)، فإن ادعاء أن مصر والمغرب واليمن هى كيانات مصطنعة وحديثة، أمر يدعو للسخرية. وسواء أكانت قديمة أو حديثة، فإن الأمة الصغيرة (القطر) تقوم علي أساس مصالح حقيقية، وإحساس بالخصوصية.

وقامت حركات التحرر الوطنى، والقيادات الوطنية الشعبوية التى انبثقت عنها، بالعمل فى ضوء هذه الحقائق المحلية، وبالضرورة فى إطار الدول بحالتها القائمة. وكانت استراتيجيات التنمية التى أرادوا بناءها علي أساس مستقل بهدف تحديث مجتمعاتهم، وتغييرها بشكل تقدمى، وتأكيد استقلاليتهم تجاه الاستعمار، بالضرورة مُخطَّطة ومُنفَّذة فى إطار الدولة (أى القطر).

وكان المفروض أن الدعوة للوحدة العربية تستدعى قيام استراتيجية التكامل التى تهدف إلي تقوية الأبنية الخاصة بكل قطر مشارك، لا أن تحل محلها، ولكن هذا لم يحدث، لأن المسئولين فى أنظمة الوطنية الشعبوية لم يكونوا علي قدر من الفهم لطبيعة هذا التكامل، نظراً لفهمهم القاصر للطبيعة الحقيقية للتحدى الاستعمارى الحديث، علي أقل تقدير. ولهذا لم يتوصل التكنوقراط العاملون فى خدمتهم إلا لصيغة السوق المشتركة، أى مجرد صيغة رأسمالية غير كافية علي الإطلاق.

وعلي المستوى السياسى، أدت نفس حدود الشعبوية، والدولة الأتوقراطية، إلي فشل مشابه، فالبعث الذى يدعى أنه القائد الفكرى للعروبة، لم يخرج عن ترديد العبارات الطنانة، وعمل المقارنات مع تحقيق الوحدتين الألمانية والإيطالية، وهى مقارنات اتخذت طابعاً كاريكاتيرياً دون أى فهم بأن ظروف بلدان التخوم فى القرن العشرين، تختلف عن تلك السائدة فى أوروبا

فى القرن التاسع عشر!

وفى وقت ما، تجاوزت حركة القوميين أفكار الوحدة العربية الرسمية للسلطات الشعبوية. وهذه الحركة ضمت عدداً من شباب الثوريين الذين تأثروا بالماركسية، والماوية، والجيفارية، ومنهم تكونت الأحزاب الراديكالية الفلسطينية (الجبهة الديمقراطية لنايف حواتمة، والجبهة الشعبية لجورج حبش)، والثورة الشعبية فى اليمن الجنوبى، وجيش تحرير ظفار. ولعل رواية وردة للكاتب صنع الله إبراهيم تتابع، أفضل من الكثير من التحليلات السياسية التى تتخذ مواقف التنظير الإيديولوجية المبالغ فيها (والتى تتوه فى دروب البحث عن الأخطاء والانحرافات)، تتابع خطوات الموت البطىء لهذه الحركة، وتطلعاتها العميقة للتحرر الاجتماعى (وخاصة تحرير المرأة)، ولوهمها بأن الكلاشنيكوف - الذى اكتسب شهرة فائقة فى هذه اللحظة من التاريخ العربى الحديث - يمكن أن يكون بديلاً فعالاً عن خمول الطبقات الشعبية. وقد انطفأت هذه النظرة الفوقية العربية كما انطفأت مثيلتها فى أمريكا اللاتينية.

ودفع تيار الوحدة العربية الرسمى إلي ظهور عدد من المنظمات التى تعمل علي المستوي العربى العام، وتوجد منظمات لكل المهن التى تخص الطبقات المتوسطة، وبعضها نشط فعلاً (مثل اتحادات المحامين العرب، والمهندسين العرب، والأطباء العرب، والكتاب العرب، إلخ)، بل إنه يوجد، علي الورق علي الأقل، اتحاد العمال العرب. وقد ساعد التوسع فى الهجرة الداخلية العربية (نحو البلدان البترولية) فى أعوام السبعينيات والثمانينيات، بالتأكيد علي زيادة التعارف بين الشعوب العربية، ولكنه حدث فى جو من الابتعاد عن السياسة، وفى إطار الممارسات المغالية فى الرجعية لدول الخليج، ولذلك فنتائجه مشكوك فيها. وكان لانتقال رأس المال فى الاتجاه المعاكس تأثير مريب كذلك، حيث ساعد أساساً علي زيادة ثروات رجال الأعمال من التيار الإسلامى.

لقد ماتت الوحدة العربية الأتوقراطية، ويكفى لإثبات ذلك، حضور بعض مناسباتها (الجنائزية) التى تجمع كل عام الزعماء التاريخيين (رجال بالملابس الرسمية، لا تقل أعمارهم عن السبعين عاماً، وليس بينهم شاب واحد، ولا امرأة واحدة)، ليتبادلوا تذكُّر المرحلة الشعبوية لا أكثر. أما خططها للتقارب مع التيار الإسلامى فلن تجدد بالتأكيد فرصتها فى الحياة، بل ستساهم، بالعكس، فى ذوبانها فى الوهم الأجوف الجديد، ألا وهو الأمة

الإسلامية.

لقد انطوت هذه الصفحة من التاريخ، ولا يوجد لدي العالم العربى مشروع خاص به، لا علي مستوي الدول المحلية، ولا علي المستوي العربى العام. وهذا هو السبب، علي ما يبدو، الذى يجعل المشروعات التى يفكر فيها الغير (الولايات المتحدة وأوروبا) له، تفرض جدول أعمالها (وأرجو من القارئ النظر فى الأعمال الأخري لمشروعنا المتعلقة بهذا الموضوع: انظر علي الكنز وسمير أمين).

وهذا لا يعنى أن الحاجة لبديل أكثر تعقيداً، يجرى التخطيط له علي المستويات الوطنية، وكذلك المستوي العربى العام قد زالت، كما لا يعنى أن بعد الوحدة العربية قد اختفي من وعى الشعوب، وانتشار المبادرات لدعم الانتفاضة الفلسطينية (اللجان ضد التطبيع مع إسرائيل) شاهد علي ذلك. ولكن هذا التضامن، بمفرده، لا يحل محل رؤية عامة لموقع العرب فى عالم اليوم .

٣) إن انتفاضة الشعب الفلسطينى هى نضال من أجل التحرر الوطنى، ولعلها أهم نضال من هذا النوع فى العصر الحالى، وهى تعبر ببساطة عن رفض الشعب الفلسطينى الخضوع لنظام الأبارتهيد العنصرى للصهيونية. ولن تنتهى الانتفاضة إلا عندما تعترف إسرائيل بحق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم، الأمر الذى لن يحدث غداً، أو إذا حدث تغير عميق فى طبيعة السلطات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (للدرجة التى تفرض علي رأس المال المسيطر أن يتخلي عن سياسته الثابتة فى إضعاف وضع بلدان التخوم- البلدان العربية فى حالتنا- داخل النظام العالمى)، الأمر الذى لن يحدث هو الآخر، غداً.

وتستمر السلطة الإسرائيلية فى سياسة التوسع الاستعمارى الصهيونى فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ (غزة والضفة الغربية والجولان)، حيث لا تعترف إلا بحقوق اليهود (وأستعمل هنا كلمة اليهود، لأنه فى دولة إسرائيل ذاتها، لا يحصل غير اليهود علي نفس الحقوق سواء بصفة فردية أو جماعية)، وهو ما يجعل منها دولة الأبارتهيد العنصرية. ففيها تجرى مصادرة الأراضى لمصلحة المستعمرين الجدد، وتُنهب مصادر المياه، وتُخنق أبسط أشكال الحياة الاقتصادية للفلسطينيين، وذلك لتحقيق أهداف هذا التوسع.

وفى المرحلة الأولي، بدا كما لو أن هذا النظام قادر أن يحقق أهدافه، فقد بدا أن الشعب

الفلسطيني يقبل قيام الأعيان، والبرجوازية التجارية بالإدارة اليومية الخانعة فى الأراضى المحتلة، وبدا أن منظمة التحرير الفلسطينية، التى أُبعدت عن المنطقة بعد اجتياح الجيش الإسرائيلى للبنان (عام ١٩٨٢)، لم تعد لديها الوسائل - من مقرها البعيد فى تونس - لتهديد عملية الضم الإسرائيلية.

وانفجرت الانتفاضة الأولي فى ديسمبر عام ١٩٨٧، بشكل تلقائى فى الظاهر، وكانت التعبير عن ظهور الطبقات الشعبية إلي الواجهة، وخاصة تلك الفئات الأكثر بؤساً، المحصورة داخل مخيمات اللاجئين. وقاطعت الانتفاضة السلطات الإسرائيلية بإعلان العصيان المدنى المنظم، وردت إسرائيل بكل الوحشية التى عُرفت عنها، ولكنها لم تنجح فى تثبيت سيطرتها البوليسية الفعلية، ولا سيطرة الطبقات الفلسطينية المتوسطة الخانعة التى كانت تلعب دور الوسيط بينها وبين الشعب. وبالعكس، سمحت الانتفاضة بعودة جميع القوي السياسية المنفية بقوة إلي الساحة، وقيام أشكال جديدة محلية للتنظيم، وانضمام الطبقات المتوسطة للنضال الوطنى. وكانت الانتفاضة من عمل الشباب، الذين لم يكونوا ينتمون رسمياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنهم ليسوا معادين أو منافسين لها، وانغمست المكونات الأربعة للمنظمة (فتح التابعة لياسر عرفات، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعى) فى نشاط الانتفاضة، وكسبت بذلك تعاطف أغلب شبابها. أما الإخوان المسلمون الذين خبا نشاطهم خلال السنوات السابقة، فيما عدا بعض عمليات الجهاد الإسلامى فى عام ثمانين، فقد حل مكانهم تنظيم حماس الذى نشأ فى عام ١٩٨٨.

وعلي الرغم من توسع نضال الانتفاضة طوال عامين، إلا أن بعض الضعف أخذ يعتورها تحت تأثير القمع الإسرائيلى العنيف (مواجهة أطفال الحجارة بالأسلحة النارية، وإغلاق الخط الأخضر فى وجه العمال الفلسطينيين والذى أصبح مصدر الرزق الوحيد، إلخ)، ولكنها فتحت الباب لبدء مفاوضات بادرت بها الولايات المتحدة فى مدريد (عام ١٩٩١)، ثم اتفاقيات السلام المزعومة، فى أوسلو (عام ١٩٩٣). وسمحت هذه الاتفاقيات لمنظمة التحرير بالعودة إلي الأراضى المحتلة لتصبح السلطة الفلسطينية (عام ١٩٩٤).

وكانت اتفاقيات أوسلو تهدف إلي تحويل الأراضى المحتلة إلي بانتوستان أو أكثر مندمجة بشكل كامل فى المجال الإسرائيلى، فالإسرائيليون ورعاتهم الأمريكان والأوروبيون، لم يعبروا

عن أى قدر من الخيال بل نقلوا نظام الفصل العنصرى (الأبارتهيد) الجنوب أفريقى بكل تفاصيله، ولا ننسي أن إسرائيل كانت الصديق الوفى لنظام الأبارتهيد، وتشاركه نفس النظرة العنصرية للإنسانية. وكان الدور المقرر للسلطة الفلسطينية هو أن تلعب دور دولة مزيفة ـ مثل دويلات البانتوستان ـ أى أدوات التوصيل للنظام الصهيونى.

وبالعودة إلي فلسطين، استطاعت منظمة التحرير إعادة تنظيم صفوفها، مع بعض الصعوبات، فقد امتصت بداخلها أغلب الشباب الذين قاموا بالانتفاضة. واكتسبت المنظمة الشرعية بعد انتخابات عام ١٩٩٦، التى شارك فيها الشعب بقوة (٨٠ ٪)، وأصبح عرفات رئيساً للسلطة بمقتضي الاستفتاء. وقد أظهرت جميع القوي السياسية (فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعى وحماس) قدراً كبيراً من النضج السياسى برفض المنافسة فيما بينها، وترك الناخبين يختارون الأشخاص الذين أثبتوا إخلاصهم وكفاءتهم فى النضال، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. وكان علي السلطة الفلسطينية أن تواجه مصاعب مالية ضخمة، فقد كانت إسرائيل تسيطر علي اقتصاد المناطق المحتلة بالكامل، كما توقفت دول الخليج عن تقديم مساعداتها تقريباً بحجة التعاطف الذى أبداه الشعب الفلسطينى مع شعب العراق (أثناء غزو الكويت عام ١٩٩٠)، وكذلك تعطى دول الاتحاد الأوروبى المساعدات التى وعدت بالكثير منها، بالقطارة، كما تخضعها لإشراف إسرائيل. ولمواجهة هذه الأوضاع قامت السلطة الفلسطينية بفرض احتكار (فعلى) علي المعاملات التجارية، واستبعدت بذلك البرجوازية المحلية، وضمنت مصدراً لتمويل جهاز دولتها الجنينى.

ولن أدخل هنا فى الجدل الدائر حول تأييد منظمة التحرير أو معارضتها، فهى، فى رأيى، فى وضع صعب: فهل ستقبل أن تلعب الدور الذى ترسمه لها إسرائيل، والولايات المتحدة، وأوروبا، ألا وهو حكومة بانتوستان؟ أم هل ستقف فى صف الشعب الفلسطينى الذى يرفض الخضوع لهذه الرغبات؟

وتُعتبر قوات الأمن الفلسطينى مغالي فى عددها (وهى تبلغ خمسين ألفاً أو تزيد) فى نظر من يريدون فرض دور البانتوستان، خاصة إذا لم تقم بدورها فى قمع الشعب الفلسطينى ليقبل المصير المفروض عليه. ولكن يمكن القول كذلك، إن عددها غير كبير بالمرة، إذا لاحظنا عنف القوات المسلحة الإسرائيلية التى ستضطر إلي مواجهتها فى حالة رفضها القيام بدور آلة

القمع لشعبها.

أما الاحتكار التجارى، فهو يخلق الفرص لقيام طبقة من الأغنياء الجدد الذين يعود الفضل فى ثرواتهم لعلاقاتهم الطيبة مع السلطة، وهى مع الأسف الحقيقة الواقعة، فالمسئولين فى السلطة الفلسطينية لا يتصرفون كمناضلين يعملون من أجل الصالح العام دون النظر إلي المكاسب الشخصية. ولكن هل كان من الممكن أن تقف السلطة علي قدميها بدون هذا الاحتكار؟

ونظراً لأن الشعب الفلسطينى قد رفض مشروع البانتوستان، قررت إسرائيل التخلى عن اتفاقيات أوسلو، رغم أنها هى التى فرضت شروطها، واللجوء إلي القوة الغاشمة. وهكذا أثار استفزاز زيارة مجرم الحرب شارون للمسجد الأقصي عام ٢٠٠٠ (وبتأييد حكومة حزب العمل التى وفرت له الحراسة العسكرية)، الانتفاضة الحالية. واستمراراً لهذه السياسة وصل نفس مجرم الحرب شارون إلي رئاسة حكومة إسرائيل، وتعاون معه فيها الحمائم من عينة شيمون بيريس.

فهل ستنجح الانتفاضة الجديدة فى تحرير الشعب الفلسطينى من مستقبل الخضوع لنظام الأبارتهيد الصهيونى؟ لننتظر الأحداث.

ومع ذلك فالشعب الفلسطينى لديه اليوم حركة تحرر وطنى حقيقية، ذات خصائص متميزة، فهى ليست من ذوات الحزب الواحد الذى يبدو موحداً ومتماسكاً (وإن كانت الحقيقة غير ذلك). وهذه الحركة تضم مكونات لها شخصيتها المتميزة، وتصورها المستقل للمستقبل، بل وأيديولوجياتها الخاصة، كما أن لها مناضليها، بل ومؤيديها، ولكنها تعرف، كما هو واضح، أن تتفق علي النضال المشترك. وتضم هذه الحركة خليطاً من المنظمات والجمعيات والحركات التى توجه الكفاح. وهذا الخليط يضم حقيقة الكثير من المنظمات التى تلعب دور الستار للفساد الداخلى، بل ولتغلغل أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية، ولكن هذا الخليط هو نفسه الذى يسمح بسير الحياة العادية فى الظروف المخيفة التى خلقها العدوان العسكرى الإسرائيلى. فهذه المنظمات هى التى تسير المدارس ومراكز العلاج، والتى توفر التموين بالمواد الغذائية الأساسية وحسن توزيعها. فهل من الممكن التقليل من أهمية هذا الدور الإيجابى؟

المراجع :

- عزة خليل (تحرير)، المرأة، الفقر والتهميش في مصر
- محمد أبو مندور (تحرير)، الأفقار في بر مصر، ٢٦٥ صفحة، ١٩٩٨.
- اسماعيل مرزوق (تحرير) المهمشون بين النمو والتنمية، ٤٩ صفحة ، ١٩٩٩.
- صفاء زكي مراد (تحرير)، المرأة في صناعة النسيج، ٢٦٣ صفحة، ١٩٩٩.
- عزة خليل (تحرير)، أطفال الشوارع في العالم العربي، ٢٦٢ صفحة.
- عزة خليل (تحرير)، سياسات وخدمات الطفولة في مصر، ١٨٧ صفحة ١٩٩٩.
- حسنين كشك (تحرير)، المرأة فى القطاع غير الرسمي، ١٠٠ صفحة، ٢٠٠٠.
- حلمي شعراوى، رشدى سعيد، وآخرون، أزمة المياه في العالم العربي، ١٩٩٩.
- شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادى والعشرين ٢٩٨ صفحة، ١٩٩٧.
- فاروق القاضي، فرسان الأمل، تأمل في الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
- عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الاسلامية فى مصر، ٢٨ صفحة، ٢٠٠٠.
- أمينة رشيد (تحرير) الحريات الفكرية والاكاديمية فى مصر، ٣٥٨ صفحة ١٩٩٩.
- سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الأجزاء الخمسة.
- عبد الغفار شكر (تحرير)، تجديد الحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠.
- أحمد عبد الله (تحرير)، الانتخابات البرلمانية في مصر، ١٩٩٠.
- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسي فى السودان، ١٩٩٠
- أحمد نبيل الهلالي (تحرير)، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية، ١٩٩٢.
- سمير أمين ، من نقد الدولة السوفيتية إلي الدولة الوطنية .
- أحمد حسن وآخرون، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، ١٩٩٢.
- مركز دراسات المرأة الجديدة، ومركز البحوث العربية، المرأة والتعليم، ١٩٩٢.
- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول ، ١٩٩٤.
- حلمي شعراوي وعيسي شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤.
- عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر، ١٩٩٤.
- سمير أمين(تحرير)، المجتمع والدولة في الوطن العربي : حالة مصر والمجتمع المدنى في مصر، ١٩٩٦.
- سمير أمين (تحرير) المجتمع والدولة فى الوطن العربى. حالة لبنان والمشرق العربى، ١٩٩٦.
- سمير أمين (تحرير) المجتمع والدولة فى الوطن العربى. فى المغرب العربى، ١٩٩٧.
- عبد الغفار شكر (تحرير) المنظمات الأهلية المصرية فى مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٧.
- عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية، ١٩٩٨.

ب - مصادر أخرى (أبحاث ومطبوعات أخرى)

١ - إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، بحث مقدم في الندوة المصرية- الفرنسية الثالثة، القاهرة، ١٩٩٣ .

٢ - أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى بالجزائر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٨٨ .

٣- أحمد بعلبكي، التنمية الاجتماعية ودور الدولة، ملاحظات سوسيولوجية علي مفهوم التنمية البشرية، بيروت، الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، ١٩٩٥ .

٤- أماني قنديل وسارة بن نفيسة، المنظمات غير الحكومية في مصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤ .

٥-أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١- ١٩٩٣) القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٥ .

٦-..............، القطاع الثالث في العالم العربي، في مواطنون دعم المجتمع المدني في العالم سيفيكس- التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، القاهرة، ١٩٩٥ .

٧- الإسكوا، ورشة عمل حول الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والدولة والمجتمع المدني في سياق متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، بيروت، ١٩٩٠ .

٨ -المنصف وناس، في شروط بناء الثقة بين المنظمات غير الحكومية وشركائها المباشرين: الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، القاهرة، مايو ١٩٩٧ .

٩- المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية، المغرب، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ١٩٩١ .

١٠- ....،الظاهرة الجمعياتية في المغرب العربي، تونس، مؤسسة إلتاليير، ١٩٩٧ .

١١- .... ، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، بحث منشور في كتاب الأزمة الجزائرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ .

١٢- سعد الدين إبراهيم، تقارير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.
لسنوات ١٩٩٢ ١٩٩٧ ١٩٩٩، القاهرة، مركز ابن خلدون.

١٣-سعيد بن سعيد العلوى وآخرون، المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في الممارسة الديمقراطية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢ .

١٤- عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٦ .

- عبد الغني أبو هاني، المغرب: أزمة نمط التنمية، بحث مقدم في كتاب المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة:حالة المغرب العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٧ .

- عبد القادر الزغل، المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، بحث منشور فى كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢ .

- عبد الناصر جابي، مجلة نقد الجزائرية، العدد ٦، مارس ١٩٩٤ .

- .... ، تعقيب على بحث عبد القادر الزغل السابق، ١٩٩٢ .

- عروس الزبير، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، بحث لم يتم نشره بعد، ١٩٩٩.
- .... ، القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات ومتطلبات التحول، بحث قدم في حلقة حوار حول بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية تجاه توصيات المؤتمرات العالمية، القاهرة، مركز البحوث العربية، وآخرون، ١٩-٢١ سبتمبر ٢٠٠٠ .
- عطية حسين أفندى- الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في نظام جديد، الدولة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الإسكوا، بيروت، ١٩٩٩.
- علي الكنز، الجزائر :البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، بحث مقدم في كتاب المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة:حالة المغرب العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٧.
- علي بوعناقة، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢٥)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١١/ ١٩٩٧.
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٩.
- محمد الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧.
- محمد طوزي، النسيج الجمعوي بالمغرب: قراءة في محدداته وتجلياته، بحث لم يتم نشره حتي الآن، ٢٠٠٠.
- مركز ابن خلدون للدراسات التنموية، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٧ و ١٩٩٩.
- نيفين مسعد، العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة الجبهة الإسلامية الجزائرية، بحث مقدم في الندوة المصرية- الفرنسية الخامسة، ١٩٩٣.
- هدى ميتكيس، التيار الديني في المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كراسات استراتيجية العدد (٣٤)، ١٩٩٥.
- ......، التطور الديمقراطي في المغرب وآفاق التسعينات، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، يونيه ١٩٩١.
- حسن البرغوثي، المنظمات المجتمع المدني في فلسطين، مركز البحوث العربية، ٢٠٠٠.
- كريم صبحي (تحرير)، ورشة حول النقابات العمالية العربية، مركز ابن خلدون، ١٩٩٦.

جـ - أبحاث أخرى عن مصر

- أحمد ثابت ، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).
- أحمد حسين حسن ، الصعود السياسي الإسلامي داخل النقابات المهنية (القاهرة : الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠).
- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٠).
- أحمد عبد الله (تحرير)، الانتخابات البرلمانية فى مصر : درس انتخابات ١٩٨٧ (القاهرة : مركز

البحوث العربية ، ١٩٩٩) .
- أحمد عبد الله ، حق المشاركة وواجب الحوار (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٦) .
- أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨) .
- إسماعيل صبرى عبد الله، دراسات في الحركة التقدمية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧) .
ألكس دوفال وعبد السلام حسن (تحرير)، المشروع المدني فى السودان : قضايا الانتقال إلي الديمقراطية والسلام (القاهرة : مركز الدراسات الدوانية، د.ت)
أماني قنديل ، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨١ - ١٩٩٣ (القارة : مركز ابن خلدون، ١٩٩٥) .
- أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨) .
أماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠) .
- إمحمد صبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢) .
- أمين هويدى، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرهما علي التنمية والديمقراطية (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩١) .
- أنيس صايغ (تحرير)، المثقف العربي : همومه وعطاؤه (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) .
- إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦-١٩٩١ (القاهرة : كتاب الأهالي، ١٩٩٥) .
- برهان غليون، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) .
- بهي الدين حسن (تحرير)، حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان (القاهرة : مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ١٩٩٥) .
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧) .
- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩) .
- حسن أبو طالب وأحمد منيسي، الانتخابات اللبنانية ومابعدها (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠)
- حسين عبد الرازق، التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية (القاهرة: دار سطور ، ٢٠٠٠)
- حلمي شعراوى، حوارات سمير أمين (بيروت : دار كنعان، ١٩٩٤) .
- حيدر إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة : مركز ابن خلدون للتنمية،

١٩٩٦).
– دار الخدمات النقابية والعمالية، العمال المصريون في خمس سنوات (القاهرة : ٢٠٠٠)
– زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في مصر: جوانب سياسية (القاهرة : كتاب الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٩).
– سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق– هموم الأقليات في الوطن العربي ٠القاهرة : مركز ابن خلدون، ١٩٩٤)
سعد الدين ابراهيم (تحرير)، النشرات المدنية العربية (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٦).
سمير مرقص، الحماية والعقاب : الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٠)
– سيد عشماوي، الفلاحون والسلطة: علي ضوء الحركات الفلاحية المصرية ١٩١٩– ١٩٩٩ ٠القاهرة : ميريت١ ٢٠٠).
– شهيدة الباز، خريطة تحليلية للمنظمات غير الحكومية العربية، دراسة غير منشورة، (القاهرة : مركز البحوث العربية، ٢٠٠٠).
– ضياء رشوان، تحولات الجماعات الإسلامية فى مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيحية بالأهرام ، ٢٠٠٠)
– عبد الباسط عبد المعطي (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي.القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٩٩)
– عبد الخالق فاروق ، النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣– ١٩٩٥ (القاهرة : مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).
– عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية والعمل والمشترك في مصر ١٩٧٦– ١٩٩٣ (القاهرة : كتاب الأهالي ، ١٩٩٤).
– عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية (القاهرة : مركز البحوث العربية، ٢٠٠١)
– عريان نصيف العلاقة الإيجارية الزراعية : قضية وطنية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٩).
– عصام الدين محمد حسن (تحرير)، تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥).
– عصام الدين محمد حسن، نظام الحزب الواحد في قالب تعددى (القاهرة : مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٩).
– عصام الدين محمد حسن ، يوميات انتفاضة الأقصي (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)
– علي هلال ، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم (عمان : منتدي الفكر العربي، ١٩٨٦).
– علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣–١٩٩٧) القاهرة : مركز البحوث العربية والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٩٧)

- علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية - قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)
- عماد صيام، الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية في مصر، ورقة غير منشورة (القاهرة: مركز البحوث العربية ، ٢٠٠٠).
- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلي مواجهة الهيمنة ١٩٧٩ - ١٩٩٤ (القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٩٤).
- محمد منيب ، الديمقراطية في مصر : المصير المجهول (القاهرة : المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ١٩٩٦).
- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٢).
- مركز الأرض لحقوق الإنسان، الاحتجاجات العمالية صرخة في وجه الحكومة (القاهرة : ابريل ٢٠٠٠).
- مركز الأرض لحقوق الإنسان، حقوق الفلاحين في مصر : قضايا غائبة (القاهرة : يوليو ٢٠٠٠).
- مركز الأرض لحقوق الإنسان ، احتجاجات العمال في مصر : ضوء في ظلام الأزمة (القاهرة : أغسطس، ٢٠٠٠).
- مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر (القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٩٦).
- مصطفى مجدى الجمال ويسرى مصطفي، دليل المنمظات السياسية في مصر، ورقة غير منشورة (القاهرة : مركز البحوث العربية، ١٩٩٦).
- مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربي (القاهرة : مركز البحوث العربية ، ٢٠٠١).
- نجوى عبد الله سمك، القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر (القاهرة : مركز دراسات الدول النامية، ١٩٩٩).
- هالة مصطفى، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر (القاهرة : ميريت ١٩٩٩).
-وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل (القاهرة : دار المحروسة ، ١٩٩٣).

د - المراكز التى تم استشارتها

- مركز البحوث العربية ، القاهرة.
- الجمعية العربية لحقوق الإنسان، القاهرة
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة.
-موسوعة المنظمات الأهلية العربية - الأهرام، القاهرة.
- مركز ابن خلدون، النداء الجديد، القاهرة.
- مؤسسة التليفزيون.
- شبكة المنظمات الأهلية العربية للتنمية، بيروت - الفرع العربى من (Aword).
- جمعية النساء للبحوث والتنمية.
- رابطة المرأة المغربية (تونس).
- جمعية النساء الديمقراطيات (تونس)
- مجموعة بحوث المرأة (مركز البحوث العربية، القاهرة).

الملاحق

١ - مرحلة جديدة للرأسمالية أم دورة تجميل لرأسمالية

٢ - المؤتمر العالمى ضد العنصرية



مرحلة جديدة للرأسمالية
أم دورة تجميل لرأسمالية مترهلة؟

(١) إن الرأسمالية نظام ذو تحولات مستمرة وسريعة نسبيا بالمقارنة مع الأنظمة السابقة التي كانت تبدو مستقرة، بالتالى فمن الضرورى معاينة كل المستجدات علي ساحتها بهدف تحليلها والتصدى لها بفعالية. لكن بالرغم من جدية هذه التحولات إلا أنها تظل حبيسة المنطق الخاص بالرأسمالية، ويجب التذكير بهذه الحقيقة.

فالخطاب الأيديولوجي للرأسمالية الخيالية Le Capitalisme imaginaire يعزو للاختراعات التكنولوجية التقدم والرقي، ويكلف تنافسات رأس المال علي مستوي الأسواق بترجمة ذلك علي أرض الواقع. فتستفيد من هذا التقدم مختلف الطبقات الاجتماعية مكرسة بذلك الديمقراطية والسلم، كما أن تعميم ونشر هذا النظام يعود بالفائدة على كافة الشعوب التي ستتمتع بالفوز النهائى للعقلانية (نهاية التاريخ). ويضيف الخطاب الرأسمالى أنه ليس هناك من بديل (معقول) ويجب إخضاع كل جوانب الحياة الاجتماعية لمتطلبات المنطق الأحادي لرأس المال.

لكن تاريخ الرأسمالية القائمة بالفعل Le Capitalisme reellement existant يكذب هذه الصورة التي لا ترتكز علي أي أساس علمي. إنه تاريخ صراع مستمر بين منطق التراكم الرأسمالى ومنطق المصالح الاجتماعية والوطنية المتناقضة معه. وفي نفس الوقت فهو يبين لنا مدى ارتباط البعد الهدّام لمنطق الرأسمالية الأحادى بالبعد الخلاق والإبداعي للمنطق نفسه. (انظر الأبعاد الهدامة للتراكم الرأسمالي). فالمجتمعات الحقيقية تواجه باستمرار العديد من البدائل ويُفرض عليها الخيار فيما بينها، ويحدد توازن القوى فى كل مرحلة النمط الذى يجرى اختياره.

وهى الآن بصدد مواجهة جديدة تتطلب منها إعادة النظر في النظام القائم وتصور نظام آخر قادر علي تحريرها من الدمار والخراب الذى يؤدى إليه توسع الرأسمالية في الأوضاع

الحالية، فيجب وضع هذا الجديد الناتج من تطور الحقبة المذكورة في الإطار التحليلي النقدي المناسب.

(٢) لقد تكون العالم الحديث حول نظام جديد، حددته الرأسمالية ابتداءً من العام ١٥٠٠ – وخلال الفترة المركانتيلية التي دامت ثلاثة قرون ١٥٠٠ – ١٨٠٠ . أخذت أوروبا الأطلنطية مبادرة وضع نظام جديد عوّض التحكم في الطرق البرية (المعروفة بطرق الحرير) بإنشاء طرق الملاحة عبر المحيط. هكذا تم تأسيس قاعدة النظام الرأسمالي للقرن العشرين، وولّد هذا النظام ظاهرة جديدة لم يحدث للتاريخ أن عرفها من قبل ألا وهي ظاهرة الاستقطاب علي المستوي العالمي. (انظر الاستقطاب) وتصاعدت الفجوة الإنمائية بين المراكز المصنعة والتخوم غير المصنعة بقدر لم يسبق له مثيل.

لقد تميز القرن العشرون بثورته ضد النظام الاقتصادي القائم. فهاجمته هذه الثورة علي صعيدين: الأول متعلق بجوهرعلاقات الرأسمالية التي يرتكز عليها والتي ناهضتها الثورات الاشتراكية، والثاني متعلق بالاستقطاب الناتج عنه والذي حاربته الحركات التحررية الوطنية في آسيا وأفريقيا. وتتالت خلال هذا العصر أنظمة رأسمالية مختلفة.

شهدت نهاية القرن التاسع عشر منذ ١٨٨٠ حتي ١٩٤٥ تكوين رأسمالية الاحتكارات. وبإمكاننا الحديث هنا عن ليبرالية قومية للاحتكارات. ومفهوم الليبرالية هنا يعني إثباتاً مزدوجاً للدور المهم الذي تلعبه الأسواق الاحتكارية (الأوليغوبوليستية marches oli- gopolistiques في إدارة وتنظيم الاقتصاد ضمن إطار سياسات الدولة من جهة وفي ممارسة الديمقراطية السياسية البرجوازية من جهة ثانية.

إن القومية Le nationalisme تقوم بتعديلات في النموذج الليبرالي وتمنح الشرعية لسياسات الدولة التي تساند التنافس في النظام العالمي. وتتمفصل هذه الأخيرة حول تكتلات محلية مهيمنة تعزز قدرات احتكارات رؤوس الأموال بإقامتها تحالفات مع الطبقات الوسطي و/ أو الأرستقراطية عازلة بذلك الطبقة العاملة الصناعية. (ذات الميول الاشتراكية)

ومع انفجار الحرب العالمية الأولي ١٩١٤– ١٩١٨ ظهرت أول أزمة للنظام الليبرالي القومي للاحتكارات. مبرهنة علي فشل هذا النظام في خلق ظروف عولمة سلمية.

ولكن بالرغم من ذلك تمكنت الأنظمة الرأسمالية المهيمنة من فرض وصفاتها الليبرالية. مما أدّي إلي الانحراف الفاشي والتخلي عن الجانب السياسى والديمقراطي للنظام. لكنه لم يتخل عن القومية (بل علي العكس زاد من حدتها) ولا عن التحالفات الاجتماعية الداخلية التي تعزز من قدرات الاحتكارات. فالنظام الفاشي جزء لا يتجزأ من النظام المهيمن الوحيد الذى يميز هذه الحقبة من تاريخ الرأسمالية، حتي وإن كان من أقبح وجوهها.

ابتداءً من ١٩٤٥ وحتي ١٩٨٠ يظهر علي الساحة العالمية نظام رأسمالي جديد يعوض الليبرالية القومية، فقد استطاعت الحرب العالمية الثانية وبفضل هزيمة الفاشية أن تغير من موازين القوي لصالح الطبقات العمالية في الغرب المتطور (تمكنت هذه الطبقات من اكتساب شرعية ووضعية اجتماعية لم تعرفها من قبل) وتحررت الشعوب من الاستعمار وتجلت الاشتراكية في الاشتراكية القائمة بالفعل (أي النمط السوفيتي). كانت العلاقات الجديدة هذه وراء الأنماط الثلاثة التالية: دولة الرفاهية، والدولة التنموية في العالم الثالث، والدولة الاشتراكية المخططة. وتميز النظام الاقتصادى لتلك الفترة ١٩٤٥-١٩٨٠ بالقومية والاجتماعية وبالسير ضمن عولمة مقننة هى الاخرى.

وكانت السياسات المتخذة آنئاك اجتماعية وقومية متجاوبة مع أهداف الساعة. وتُرجم التضامن باستقرار ملحوظ في توزيع الدخل، وفي التوظيف الكامل، وفي زيادة النفقات الاجتماعية. وصُممت هذه السياسة علي المستوي القومي بتدخل مستمر للدولة.

لم تكن هناك مبالغة فى وطنية النموذج إذ كان يندرج ضمن جو عام من الأقلمة (بناء التجمع الأوروبي) وسياسة الانفتاح العالمية (خطة مارشال، انتشار الشركات المتعدية الجنسيات، الأونكتاد، الجات ... إلخ) المقبول بها وفي نفس الوقت المتحكم فيها.

فالتناظر في الأهداف الأساسية بين دولة الرفاهية من جهة وأهداف التحديث في بلدان العالم الثالث بعد تحررها (مشروع باندونغ فى آسيا وأفريقيا بالتوازى مع الـ desarollismo. بأمريكا اللاتينية) من جهة أخرى يسمح لنا بوصف هذا النظام بوصفه مهيمناً عالميا باستثناء المنطقة السوفيتية. وكان علي بلدان العالم الثالث اللحاق بالركب بدخولها بفعالية وانضباط في النظام العالمي المنتشر.

أما النظام الاقتصادي والسياسي البديل الذي وضع عام ١٩١٧ المعروف بالاشتراكية القائمة بالفعل Le socialisme reellement existant فقد نصب لنفسه هدفين: الأول هو اللحاق وإلغاء التأخر، والثاني إنشاء البديل بالتخطيط المركزى المنفصل عن النظام العالمي. غير أنه انحرف لكونه ابتعد عن التسيير الديمقراطي في بناء الاشتراكية مما أدى إلي انهياره (حالة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا وانزلاق الصين نحو الرأسمالية).

وأدى فشل النظام السوفييتي، وكذلك الشعبوية القومية في العالم الثالث برأس المال السائد إلي إعادة بناء نظام جديد سمي بالليبرالية المعولمة الجديدة.

لكن في الواقع هناك تناقض صارخ بين الخيارات الاجتماعية المعلنة في الخطاب النيوليبرالي المعولم والذى يطرح نفسه بوصفه نظاماً جديداً، وبين الممارسات والتطبيقات علي أرض الواقع التي يمارسها هذا النظام.

فالعولمة في واقع أمرها ملتبسة: إذ يخفي الخطاب السائد والمتستر خلف مزايا المنافسة التي تتغني بها، ممارساته الهادفة إلي الحفاظ علي مصالح الاحتكارات. في نفس الوقت فهو يرفع شعار حماية البيئة بيد أنه يفضل الأرباح القصيرة المدى عن السياسات الاقتصادية طويلة المدى. أخيرا وبالرغم من إعلانها عن مبادئ مضادة لنهوض القوميات فغالبا ما تتصرف القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة مظهرة ومتباهية بعضلاتها في شتي الميادين العسكرية والاقتصادية.

إن جميع نماذج النظام الرأسمالي ارتكزت علي نظرة إمبريالية للعالم بالتوافق مع انتشار الرأسمالية التي تحمل في طياتها عدم التكافؤ والاستقطاب علي المستوي العالمي.

في مرحلتها الليبرالية القومية للاحتكارات ١٨٨٠ - ١٩٤٥ تميزت الإمبريالية بالصراعات ما بين مختلف القوي الإمبريالية، أما المرحلة الاجتماعية القومية لما بعد الحرب ١٩٤٥- ١٩٨٠ فقد تم خلالها تلاؤم استراتيجيات الإمبرياليات القومية تحت قيادة وهيمنة الولايات المتحدة من جهة ومن جهة أخري اضطرت الإمبريالية إلي التراجع والانسحاب من مناطق الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الشرقية، والصين) كما أنها فاوضت على وجودها لدي حركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لكن بانهيار الاشتراكية القائمة بالفعل، والنظم الشعبوية الراديكالية في العالم الثالث، استرجعت الإمبريالية قواها وهجماتها من جديد. فالعولمة التي يُعبر عنها بكل وقاحة في الأيديولوجية الحالية ما هي إلا الشكل الجديد للنظام الرأسمالي الحالي.

من هذا المنظور بإمكاننا القول إن مصطلح العولمة مرادف لمصطلح الإمبريالية (انظر العولمة والإمبريالية).

(٣) إن الجو الذى شهدته نهاية القرن العشرين يشبه كثيرا الجو الذى بدأ به. والفترة الجميلة La belle epoque كانت بالفعل جميلة لرأس المال. وبرجوازيات الثالوث (أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان) أصبحت تنعم بفوزها وانتصارها. ولم يعد ينظر إلي الطبقات العاملة في بلدان المركز وكأنها الطبقات الخطيرة كما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر. وأما بقية شعوب العالم فما عليها إلا أن تنتظر التحضير الذي يأتي به الغربيون.

فوز بلدان المراكز الرأسمالية المعولمة أدى إلي انفجار ديمغرافي نقل نسبة السكان ذوى الأصل الأوروبي من ٢٣٪ في العام ١٨٠٠ إلي ٣٦٪ في العام ١٩٠٠ من مجموع سكان الأرض.

إن تركز الثورة الصناعية في بلدان الثالوث أنتج استقطابا في الثروات وصل إلي مستويات لم تعرفها الإنسانية طوال تاريخها.

فالعولمة الأولي لم تؤد إلي تسارع في التراكم بل عكس ذلك تماما فهي أدت إلي أزمة بنيوية من١٨٧٣ إلي ١٨٩٦ كالتي عرفناها بعد قرن من هذا التاريخ. مع أن هذه الأزمة اصطحبتها ثورة صناعية جديدة (الكهرباء والبترول والسيارة والطائرة) وكان متوقعاً لها أن تحول الجنس البشرى كما يقال اليوم عن الثورة الألكترونية. بالموازاة تشكلت الأوليغوبولية oligopoles الأولي الصناعية والمالية (ما يعادل الشركات المتعدية الجنسية). وهكذا ترسخت العولمة المالية علي قاعدة الذهب - الإسترليني. وبدأ الحديث بحماس شديد عن تدويل التبادلات البورصية الجديدة كما يدور الحديث اليوم عن العولمة المالية.

كان الكاتب الشهير جول فيرن Jules Verne يجعل بطله (الإنجليزى طبعا) يدور حول العالم في ثمانين يوماً: وهكذا كانت بداية القرية العالمية.

إن انتصار الفترة الجميلة لم يدم أكثر من عشريتين. وقد تنبأ لهذا الانهيار بعض الديناصورات مثل لينين (كان شابا آنذاك) ولكن لم ينصت إليهم أحد.

فالليبرالية لم تقلص من حدة التناقضات الخاصة بالنظام بل علي العكس ضاعفت من شدتها.

وقد شهدت ثلاثة أرباع القرن العشرين مشاريع اللحاق وتحولات متفاوتة الجذرية في بلدان التخوم أصبحت ممكنة بسبب تفكك العولمة الليبرالية الطوباوية للفترة المعروفة بالفترة الجميلة.

وأخذ الأمر ما لا يقل عن ثلاثين عاما ١٩١٤-١٩٤٥ وحربين عالميتين وأزمة الثلاثينات وثورتين عظميين (روسيا والصين) ونهوض كل من آسيا وأفريقيا من أجل تغيير موازين القوي لصالح الطبقات العاملة والشعوب وذلك إثر انتصار الديمقراطية علي الفاشية والتحرر الوطني من الاستعمار.

يعني ذلك أن موازين القوي الحالية والتي هي في صالح رأس المال سوف لن تتغير بسهولة. فالتحديات التي تواجه الحركات الاجتماعية الرافضة لهذه الوضعية كبيرة جداً ويجب وضع ذلك في الحسبان.

لقد تميز النصف الأوسط من القرن العشرين بموازين قوي اجتماعية ودولية أجبرت رأس المال علي التكيف مع منطق مصالح الطبقات العاملة والشعوب فرجحت الكفة لصالح هؤلاء، والأزمة التى تبعت (١٩٦٨ - ١٩٧٥) كانت أزمة انجراف ثم انهيار الأنظمة التأسيسية للتطور السابق. والفترة التي لم ننته منها بعد ليست فترة إقامة نظام عالمى جديد كما يحلو للبعض القول، بل هي فترة إقامة فوضي من الصعب التحكم فيها. والسياسات الموضوعة فى هذه الظروف لا تشكل إجابة لاستراتيجيات توسع رأس المال بل تكتفي بتسيير الأزمة لا غير. ولكنها لن تتوصل إلي ذلك لأن المشروع العشوائي الناجم عن السيطرة المباشرة لرأس

المال، سيفشل لأنه مشروع طوبوي، وطوباوية تسيير أمور الدنيا بقوانين السوق والمصالح المهيمنة لرأس المال لن تؤدي إلي أى نتيجة بغياب الأطر التى تفرضها القوي الاجتماعية الفاعلة والمنظمة.

هكذا هو التاريخ الحديث: تتلو مراحل إعادة الإنتاج للأنظمة التراكمية فترات من الفوضي.

وفي أولى هذه المراحل – ما بعد الحرب- كان سير الأحداث رتيبا لأن موازين القوى الاجتماعية والدولية كانت مستقرة.

ويتم إعادة إنتاج هذه العلاقات بفضل الديناميية الخاصة بالنظام، ويبرز خلال هذه المراحل فاعلون تاريخيون معينون (طبقات اجتماعية فاعلة، دول، أحزاب سياسية، ومنظمات اجتماعية قوية) ذوو ممارسات ثابتة وردود فعل متوقعة وأيديولوجيات تتمتع بالشرعية اللازمة. قد تتغير الظروف في هذه الفترات لكن البني تبقي مستقرة. وذلك يسهل من عملية الاستشراف.

لكن الخطر يأتي عندما تمتد هذه التوقعات وكأنها بنيً دائمة إلي الأبد ومعلنة نهاية التاريخ.

وعوضا عن تحليل التناقضات التي تمس بني النظام يعرض البعض نظرة خطية تقودها قوة الأشياء وقوانين التاريخ حيث وصفها، عن حق، مفكرو ما بعد الحداثة بـ السرد الأكبر. Les grandes narrations .

وهكذا يختفي فاعلو التاريخ وراء المنطق البنيوي المزعوم للموضوعية.

لكن التناقضات هذه لا تعمل باطنيا ولابد لها من الانفجار يوماً، ما فتنهار فجأة البني التي كانت تبدو مستقرة ويدخل التاريخ في مرحلة توصف بالانتقالية. غير أن هذه المرحلة تعاش وكأنها اتجاه نحو المجهول. وخلالها يتبلور فاعلون تاريخيون جدد يبحثون عن ممارسات جديدة محاولين إضفاء صيغة أيديولوجية جديدة تكون غامضة في البداية. لكن الأشياء تتبلور شيئا فشيئاً وتظهر علاقات جديدة محددة.

(٤) فتطوى صفحة المشاريع التنموية التي ميزت القرن العشرين، وتنهار النماذج الثلاثة للتراكم المقيد الذى عرفته فترة ما بعد الحرب والذى أدى إلي أزمة بنيوية للنظام من ١٩٦٨ إلي ١٩٧١ تذكرنا بأزمة نهاية القرن التاسع عشر. وتهبط معدلات الاستثمار والنمو إلي نصف ما كانت عليه فترتفع البطالة وينتشر الفقر واللامساواة علي جميع الأصعدة الوطنية والدولية.

وتفسر الأزمة بكون الأرباح التي يولدها الاستغلال لا تجد منافذ كافية تستغل في استثمارات إنتاجية.

ويحاول إيجاد حلول لإدارة الأزمة بخلق منافذ جديدة للفائض من رؤوس الأموال العائمة وتجنب إنقاصها المفاجئ. أما الحل الجدى للأزمة فيكمن في تغيير القواعد الاجتماعية المتحكمة في توزيع الدخل والاستهلاك والاستثمار أو بعبارة أخري إنشاء مشروع اجتماعي جديد منسجم ومختلف عن المشروع الحالي الذى يرتكز علي قاعدة المردودية لا غير.

إن هذه الطريقة في إدارة الأزمة كانت سيئة بالنسبة للطبقات العاملة ولشعوب بلدان التخوم، (وكذلك المركز) غير أنها كانت مجدية ومفيدة للغاية لطبقات رأس المال المهيمن، فالفوارق شاسعة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وإذا كانت قد خلّفت الفقر والهشاشة والتهميش للبعض، فقد صنعت من ناحية أخرى أصحاب المليارات الذين يتباهون بدون حياء بالعولمة السعيدة.

الأزمة البنيوية هذه كالتي سبقتها عرفت ثورة تكنولوجية ثالثة أثرت بعنف في الأنماط التنظيمية للعمل فأضعفت فعالية ثم شرعية الأشكال النضالية السابقة للعمال والشعوب، وتشرذمت الحركات الاجتماعية ولم تستطع إلي الآن الإجابة بفعالية علي التحديات التي تواجهها. غير أنها قد بدأت باقتحامات في ميادين واتجاهات عديدة. فدخلت الحركات النسائية في الحياة الاجتماعية وانتشر الوعي بمدى الدمار الذى مس البيئة علي مستوى القارة إذ أصبح يهدد المعمورة بأسرها. في سنوات قليلة تعززت قوى النضال الاجتماعي وأصبحت تظاهرات سياتل وبورتو أليغرى تخيف أقوياء الساعة.

كان هذا القلق وراء الهجمة الأخيرة لبلدان مجموعة السبعة. فبين عشية وضحاها غيرت

هذه البلدان من لهجتها مستعملة مصطلح التقنين الذي كان محظورا سابقا: ونسمع الآن وجوب التقنين في التحركات المالية الدولية، وعرض اقتصادى البنك العالمي ستيغليتز Sti-glizl اقتراح حوار يحدد معالم توافق ما بعد واشنطن Post washington consensus الجديدة وأما الداعية Georges Soros فنشر كتابا تحت عنوان أزمة الرأسمالية العالمية– أصولية الأسواق الذى يعتبر محاولة لإنقاذ الرأسمالية من النيوليبرالية. لكن علينا أن لا نغفل أنها استراتيجية تصبو إلي نفس الأهداف و هى السماح لرأس مال الشركات المتعدية الجنسيات بالتحكم في زمام الأمور، فيجب علينا أن لا نقلل من أهمية ردة الفعل الجديدة. والكثير من السذّج وقعوا وسوف يقعون في المصيدة.

لقد بدأ البنك العالمي منذ سنوا ت بتوظيف المنظمات غير الحكومية في خدمة خطابه المعروف بمكافحة الفقر.

وفي هذا الظرف الفوضوى استرجعت الولايات المتحدة هجومها لإعادة هيمنتها الشمولية التي تمكنها من ترتيب النظام العالمي في أبعاده السياسية الاقتصادية والعسكرية.

(٥) إن المرحلة الحالية من انتشار الرأسمالية تلح علي حدوث شئ جديد علي ساحتها والمطلوب الآن من الحركات الاجتماعية أن تضع نصب أعينها الواقع الجديد، وأن تقترح بدائل مضادة لرأس المال السياسي تتيح توظيف هذا الجديد لصالحها.

وفي خضم الواقع المعقد الراهن ليس من السهل فرز الجديد الخاضع للاتجا هات العريضة والطويلة المدى، من الجديد الظرفي المتعلق بإدارة الأزمة الحالية. صحيح أن لكل ظاهرة من المجموعتين واقعها الخاص غير أن الظاهرة الثانية خاصة بالأزمة وإدارتها الحالية بينما تتعلق الأولي بتحولات في عمق النظام.

إن أهمية الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية وانعكاساتها علي تنظيم العمل وعلي العلاقات الاجتماعية وعلي ثقافة مجتمعات الغد تشكل النواة الصلبة للجديد الصحيح.

الثورة المعاصرة وخاصة المعلوماتية تشكل قوة كبيرة في إعادة هيكلة الأنساق الإنتاجية (بخاصة في التشتت الجغرافي للأجزاء المتحكم فيها عن بعد)، بالتالي فإن سيرورة العمل

بصدد عملية تغير عميقة. إذ تعوّض نماذج العمل التسلسلي travail a la chaine (التايلورية) بأشكال جديدة تؤثر بعمق في بنية الطبقات الاجتماعية وإداراتها بالمشاكل المتعلقة بتجزئة أسواق العمل. يتعلق الأمر هنا بتغيير علي المدي البعيد.

قد يؤدى التطور في هذا الميدان إلي تلاشي قانون القيمة مما يعنى أيضا أن الرأسمالية يجب تجاوزها. وقد يكون ذلك بطرائق مختلفة: بطريق الاشتراكية- الرد الإنساني الوحيد للتحدي المفروض- أو بوضع نظام تفرقة معمم لا يرتكز من خلاله التمييز الاجتماعى علي المشاركة في خلق القيمة (حتي لو أدت هذه المشاركة إلي استغلال) بل علي معايير أخرى شبه سياسية وثقافية.

علي كل حال يصح القول بأن كل ثورة تكنولوجية تحول البني التنظيمية للعمل. وإذا كان المجتمع طبقيا فلن تزول هذه الطبقات بفعل التحول المذكور بل ستغير من شكلها إلي درجة توهم باختفائها كما هو الحال عليه الآن، بالتالي فإن أشكال التنظيم الاجتماعي والأشكال التي تتخذها مختلف المشاريع شديدة التأثر بالثورة التكنولوجية. هنالك تعايش للأحسن وللأسوأ .

إن الأدبيات السائدة المتعلقة بالتحولات في تنظيم العمل إضافة إلي انتشار الثورة التكنولوجية الحالية تزعم أن هناك نموذجًا جديداً للمجتمع يرتكز علي تنظيم شبكي عوضا عن التنظيم السلمي وعلي تفاعل المشاريع عوضا عن الوحدة التي كانت تمثلها المؤسسة. كما أنها تزعم أن المجتمع الشبكي الجديد سيفتح آفاقاً أمام الاستقلالية الخلاقة والإبداعية للأفراد إلخ ويتكون هذا المجتمع تحت أعيننا.

فما هي يا ترى النتائج الاجتماعية الحقيقية المترتبة عليه؟ التزايد السريع والاستثنائي في حصص عوائد رأس المال والملكية علي حساب عوائد العمل، التهميش والفقر والإقصاء لأجزاء كبيرة من الشعوب. إن هذه الوقائع تبطل ما يزعمه الخطاب السائد عن كون الفرد أصبح صانعا للتاريخ، وأن الطبقات والأمم أصبحت مفاهيم بالية. كما أن مثالية الاتصال الذي سيحل مشاكل الإنسانية مزيلا الصراعات تنتمي إلي نفس الخطاب. بينما يبقي الفرد كائنا اجتماعيا حبيس القهر والاستغلال الذى يقوم عليه مجتمعنا المعاصر.

من ناحية أخرى فإن تطور القوي الإنتاجية التى هى فى نفس الوقت قوى مدمرة، وصل إلي درجة تحول نوعي يجعلنا نطرح علي أنفسنا أسئلة جديدة.

إن ترسانة الأسلحة النووية من شأنها أن تضع حداً لكل حي علي وجه المعمورة، وبالتالي تتطلب هذه الظاهرة الجديدة في التاريخ العدول عن استعمالها وتفكيكها بأكملها. أما الحلف الأطلسي فقد اتخذ موقفا معاكسا تماما بحيث استعمل الحرب لحل النزاعات السياسية. وهناك ميادين أخري مثل البيو وراثية التي توصلت فيها المعلومات العلمية إلي درجة عالية جداً ولكن قد تكون ضارة للإنسانية إذا لم يتم التحكم فيها وتسييرها اجتماعيا. في هذا الميدان تظل مراعاة القيم الأخلاقية والقواعد السبيل الوحيد لضمان سيرورة الإنسانية.

غير أن النظام القائم حاليا يتصرف عكس ذلك تماما بلجوئه إلي الخصخصة. وتطور القوى الإنتاجية في شكلها الحالي لن يؤدى من الآن فصاعدا إلي التطور الاجتماعي بل إلي تدميره، وبالتالي يستوجب تجاوزها. (انظر البعد الهدام لدي الرأسمالية).

وإن مسألة البيئة هنا مطروحة بحدة حيث إن الإنسانية تعيش لأول مرة في تاريخها خطرا حقيقيا يهدد الحياة علي وجه الأرض. فهل من الممكن إذن تصور أي مشروع للمجتمع لا يأخذ في الحسبان هذا الواقع.

لقد تم إثبات فشل الرأسمالية أياً كان شكلها في إيجاد حلول للتحديات المطروحة. ذلك لأن الرأسمالية مبنية علي الحسابات القصيرة المدي (بضعة سنوات علي أقصي حد) وتبرهن علي ذلك نظرتها السلبية والناقصة للمستقبل. بيد أننا نعلم أن المسألة المطروحة الآن تتطلب وضع سياسة عقلانية طويلة المدى (إلي الأبد)، وظهور مشكلة البيئة دليل علي كون الرأسمالية بوصفها حضارة أصبحت عاجزة عن التقدم ومن الضرورى تجاوزها لكن للأسف الخضر في غالبيتهم لا يتفهمون ذلك.

-إن قراءة جيدة للعديد من الظواهر التي تبدو بديهية تسمح لنا بالتعرف علي الشكل الظرفي وغير الدائم لها. في هذا المجال بإمكاننا ذكر تراجع الدولة effacement de L`Etat وأميلة financiarisation رأس المال. (أى تغلب البعد المالى على الأبعاد الإنتاجية في القرار الاقتصادى)

والخطاب السائد هنا يزعم أن الشركة الكبيرة حصلت علي استقلاليتها تجاه الدولة وأصبحت الفاعل المهيمن والمنفرد في المرحلة الجديدة المستديمة للرأسمالية. ويأخذ المنظرون الأيديولوجيون بالتباهي والتفاخر في خطاباتهم المعلنة ضد الدولة.

لكن في الواقع تظل الشركات المتعدية الجنسيات الكبري وطنية (خاصة بتملكها وتحكمها في رأس المال) وتتعدي أنشطتها حدود بلدها الأصلي كما أن انتشارها في حاجة إلي مساندة جدية من الدولة. لكنها في نفس الوقت اكتسبت من القوة ما يمكنها من تطوير وانتشار استراتيجيتها خارج (وأحيانا ضد) سياسة دولتها. فهي ترغب في إخضاع منطق هذه الأخيرة إلي استراتيجيتها ومنطقها. والخطاب النيوليبرالي يخفي أهدافه هذه لإضفاء الشرعية لمنطقه الحصرى الذى يدافع عن المصالح الخاصة بالشركات هذه. إن الحرية المنادى بها ليست للجميع بل تقتصر علي مصالح الشركات علي حساب الآخرين. بهذا المعني يُعتبر الخطاب النيوليبرالي أيديولوجيا ومخادعا في الوقت نفسه. ووضعية العلاقة التي تربط رأس المال المحتكر (الأوليغوبولي) الخاص بالدولة علاقة مبهمة وغامضة. لكن لا أحد يستطيع الجزم بأن المتغلب في هذه الساعة سيظل متغلبا ومكتسبا الدور الأهم علي المدي البعيد. فالعابر هنا قد يصبح مستديما بدون رجعة.

من ناحية أخرى، فالحديث عن رأس مال متعدي الجنسيات (بالتالي عن برجوازية متعدية الجنسيات) يعوض دور رؤوس الأموال الوطنية ذات المدى العالمى، يبدو سابقا لأوانه الآن. إن التضامن بين أعضاء الثالوث له جذور أخري.

إن الأميلة La financiarisation ظاهرة ظرفية ناتجة عن الأزمة. فالفائض من الرساميل الذى لا يجد توظيفاً في انتشار النظم الإنتاجية يشكل خطرا حقيقيا بإنقاص قيمة رأس المال للطبقات الحاكمة. وتتطلب إدارة الأزمة إيجاد أسواق مالية لتجنب الكارثة. غير أن ذلك لا يعد سوي هروب إلي الأمام لا يسمح بخروج فعلي من الأزمة. بالعكس فالأميلة تحبس الأزمة داخل دوامة ركود لأنها تضاعف من عدم التكافؤ في توزيع الدخل وتجبر الشركات الكبرى علي لعب دور الممول.

نحن لا نعرف أى شكل ستتخذه الأزمة الكبرى الآتية (انهيار البورصات؟). كما أننا لا

نعرف ما هي الردود السياسية التي ستأتي بها الحركات الاجتماعية للنتائج الفوضوية الناجمة عن الأزمة. هل ستكون نيو شعبوية رجعية أم يسارية راديكالية؟ إن بني النظام المستقبلي متوقفة علي الأجوبة التي تأتي بها هذه الحركات.

لقد عملت حركة الأميلة خلال العشرين سنة الماضية علي تركيز قوي لرؤوس الأموال بحيث تضاعف سبع مرات حجم الإدماجات وأصبح مستحيلا الآن الرجوع إلي الوراء. والتساؤل المطروح حاليا عن مدى شرعية تركيز القوي الخاصة- بالتالي الممارسات غير شفافة اللاديمقراطية التي تميزها- التي تأخذ مكان السلطات العامة الكفيلة وحدها بضمان الشفافية.

إن الإدارة الاقتصادية للأزمة تهدف إلي عدم التقنين والتقليص من المواقف الصارمة للنقابات وتفكيكها إن أمكن ذلك وتحرير الأسعار والأجور وخفض المصاريف العمومية (خاصة الإعانات والخدمات الاجتماعية) والخصخصة وفتح علاقات مع الخارج إلخ.

من ناحية أخرى فإن مصطلح عدم التقنين مصطلح مخادع أصلا. لأنه لا توجد أسواق غير مقننة ما عدا فى ذهن الاقتصادى البحت. فكل الأسواق مقننة وتعمل وفق التقنين. والسؤال هو معرفة كيف ومن يقننها. من خلف عبارة عدم يتستر واقع غير معلن عنه: واقع التقنين الأحادى المسير من طرف رأس المال المهيمن.

بالطبع، في الوقت الذى تسجن فيه الليبرالية الاقتصاد في دوا مة ركود من الصعب التحكم فيها علي المستوى العالمي، وتتزايد الصراعات التي يصعب حلها، يظل الخطاب الليبرالي يردد وعوده بتنمية سليمة.

إن العولمة الرأسمالية تتطلب إدارة للأزمة علي هذا المستوى لإيجاد حل للفائض الكبير من الرساميل العائمة. capitaux flottants . فمن الضرورى التصدى للفائض الهائل من الرساميل العائمة التي تخضع الاقتصاد إلي معيار واحد ووحيد: الأرباح المالية.

وفتح المجال أمام التنقلات الدولية لرؤوس الأموال والتعامل بمبدأ الصرف العائم وأسعار الفائدة المرتفعة والعجز في ميزانية الدفع الأمريكية والديون الخارجية لبلدان العالم الثالث

وسياسات الخصخصة كل هذه العناصر- تكون وحدة سياسية عقلانية تسمح لرؤوس الأموال العائمة بمخرج، معتمدة بذلك علي المضاربة المالية لتجنب خطر الإنقاص الشديد devalorisation massive من قيمة الفائض في رؤوس الأموال.

وقد سببت سياسة التحركات غير المستقرة flux instables خسائر كبيرة ظهرت إثر الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ إذ كانت المنطقة تعرف حالة ادخار شديد ولم تكن بحاجة إلي رؤوس أموال خارجية عائمة. وكان هؤلاء يعلمون جيدا أنهم يمولون تضخما اصطناعيا للعقار والأوراق المالية جلب لهم أرباحا فورية عظيمة لكنهم تركوا خلفهم الدمار الاقتصادى والاجتماعي. فيما يخص هذا الموضوع تم تقديم عدة اقتراحات بشأن فرض ضريبة علي التحركات المضاربة. (taxe Tobin والإجراءات الواجب اتخاذها لمحاربة الجنات الضرائبية Paradis fiscaux .

ليست الأميلة من الصفات المستديمة للرأسمالية الجديدة كما يعتقد بعض المحللين الذين يرونها بوصفها خصوصية للرأسمالية الأنجلوساكسونية بالمقارنة مع خصوصية رأسمالية ألمانيا واليابان. وليس بإمكان الدوائر المالية أن تتنامي بمعزل عن الاقتصاد الحقيقي. أما الخطاب السائد حول الأميلة فهو يلح علي نوعية أخري من الم شاكل المتعلقة بكبر سن سكان الثالوث وانفجار صناديق المعاشات Fonds de pension . هناك بعض التحليلات تشير إلي وجود كتلة من الدائنين creanciers تشكل قوة اجتماعية واعية بمصالحها. ويتعلق الأمر بمجموع المتقاعدين ومن ورائهم مجموع الأجراء المستقرين المتضامنين مع مسيرى الأرصدة التقاعدية Fonds de pension بحيث يكون همهم الوحيد إبعاد خطر التضخم لأنهم يستفيدون من أسعار الفائدة المرتفعة ومن الرسملة المالية لأرصدتهم.

وتتعارض هذه الكتلة في رأيهم مع كتلة المُبعدين والعاطلين عن العمل والعمال غير المستقرين فالقطيعة الاجتماعية لم تعد تظهر في معارضة رأس المال مع العمل بل فى كتلة الدائنين (التي تجمع رأس المال والعمل) مقابل المبعدين.

إن المسألة تستحق التفكير لأن الرسملة الخاصة بالأرصدة (الشكل الأمريكي) تتعارض مع تقاليد بعض البلدان الأوروبية والقوي اليسارية عامة التي تفضل نظام التوزيع. لكن

في الحقيقة النظم الأوروبية النموذج الأمريكي. ليست هذه الاستراتيجية المتبناة بهدف خلق كتلة الدائنين غير الموجودة في الواقع (إلي الآن) كما أنها ليست ناتجا حتميا للتطور بل هي تشكل ورقة رابحة للقوي الرأسمالية المهيمنة في عمليتها المدمرة لجبهة العمل.

-فهل العولمة قفزة نوعية؟ سؤال يستدعي البحث والتفكير.

نلاحظ الآن اتجاها واضحا يتلخص في تعويض الاقتصاد الدولي الذي ميز المراحل السابقة من الرأسمالية باقتصاد عالمي. غير أن تفكك النظم الإنتاجية المركزية الوطنية مازال جزئيا ونسبيا. إضافة إلي ذلك لم يبرز منطق نظام إنتاجي معولم يعوض النظام السابق كما أن غياب سلطة سياسية قادرة علي إدارة النظام المعولم ذى البناء الفوضوى ومتمتعة بشرعية تضاهي شرعية الدولة القومية، يشكل تناقضا صارخا للفترة التي نعيشها. هذا الغياب يؤدي حاليا إلي الخضوع المؤقت لهيمنة الولايات المتحدة.

تبدو العولمة وكأنها أرخبيل داخل المحيط وكثافة توزيع جزر هذا الأرخبيل متفاوتة: فهي قوية في المناطق المركزية حيث تتركز الشركات المتعدية الجنسيات ومتوسطة في المناطق ذات التصنيع المتوسط وضعيفة فى التخوم (العالم الرابع).

ومن الأكيد أن أنظمة الدول تت آكل من الأعلي ومن الأسفل من طرف مجموعات محلية تتصرف وكأنها مجموعة فاعلين مستقلين داخل العولمة. يبقي أن هذه المجموعات الفرعية المعولمة غير منسجمة، من ناحية أخرى فإن ما خلفته المرحلة السابقة أ ى مرحلة ما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٩٠) أدى إلي تفجير العالم غير المصنع. (١٨٨٠- ١٩٥٠) إلي ثلاثة طبقات متباينة:

-الطبقة الأولي: البلدان الاشتراكية سابقا : الصين، كوريا، ومعها تايوان، الهند، البرازيل، المكسيك، حيث تمكنت هذه البلدان من بناء نظم إنتاجية وطنية قادرة علي المنافسة.

الطبقة الثانية: البلدان التي دخلت في التصنيع لكنها لم تستطع إنشاء نظم إنتاجية وطنية: البلدان العربية، أفريقيا الجنوبية، إيران، تركيا، أمريكا اللاتينية، جنوب شرق آسيا. ونجد في بعض الحالات منشآت صناعية تنافسية تتوفر فيها اليد العاملة الرخيصة ولكنها تفتقد الإدارة

التنافسية.

الطبقة الثالثة: البلدان التي لم تدخل في التصنيع (خاصة البلدان الأفريقية) فهي ليست تنافسية فيما عدا المجالات التي تتميز بها من حيث الموارد الطبيعية، المناجم، البترول والمواد الزراعية.

ليس بمقدور العولمة أن تلحق بلدان الطبقة الأولي ببلدان المراكز الجديدة أى أن تصبح بلداناً متطورة بالمفهوم الرأسمالي للكلمة. فما بالك بالطبقات الأخرى. وحتى في المناطق التي عرفت تصنيعاً متطوراً تظل التخوم تشكل احتياطي تستعمل فيها قوة العمل فى أنشطة ذات إنتاجية ضعيفة. والسبب يعود إلي كون سياسات التحديث. أى محاولات اللحاق تفرض خيارات تكنولوجية حديثة وباهظة الكلفة من حيث استغلال رؤوس الأموال واليد العاملة الماهرة ويتفاقم هذا التوتر كلما تزامنت الحداثة مع توزيع غير متكافيء للدخل.

وضمن هذه الظروف يستحيل للأنشطة الإنتاجية الحديثة أن تستوعب الاحتياطي الهائل من اليد العاملة فالتخوم الديناميكية، بالرغم من ديناميكيتها تظل تخو ماً. يعني مجتمعات تعيش التناقضات الكبرى الناتجة عن تماس أجزاء تم تحديثها (وإن كان تحديثاً نسبياً) بمحيط ضعيف الحداثة، من جهة أخرى تساهم هذه التناقضات في إبقائها في وضعية متدنية خاضعة للاحتكارات الخمسة لبلدان المراكز. (انظر الاستقطاب). إن الأطروحة القائلة بالاشتراكية هي الحل الوحيد لمشاكل المجتمعات ما دمنا لا ننظر إليها بوصفها وصفة كاملة ونهائية بل بوصفها حركة تضامنية أسست بفضل استراتيجيات شعبية تؤمن النقل التدريجي والمنظم من الاحتياطي نحو الأجزاء الحديثة بطرق متحضرة. ذلك يتطلب فك ارتباط أي إخضاع العلاقات الخارجية إلي منطق المرحلة الوطنية الشعبية الانتقالية الطويلة.

فماذا عن المناطق المهمشة؟ هل الأمر ظاهرة بدون سابقة تاريخية أم أنها تترجم ميلا مستمراً للانتشار الرأسماليى الذى ميزته علاقة لم تكن سلبية تماما تجاه التخوم فى فترة ما بعد الحرب.

إن هذا الوضع الاستثنائى كان أساس التضامن في العالم الثالث (في نضاله ضد الاستعمار ومطالبه بخصوص المواد الأولية وإرادته السياسية في التحديث والتصنيع الذى طالما حاول

الغرب مقاومته) .

كل ذلك تم رغم الاختلافات بين دول العالم الثالث. ولكن كون النجاح الذى تحقق علي مختلف الجبهات كان غير متساوٍ، قد أدى إلي فشل التناسق والتضامن في العالم الثالث.

كُتب الكثير عن المعجزة الآسيوية آسيا، المحيط الهادىء مركز المستقبل آسيا التى تتصدر مكانة أمريكا وأوروبا في التحكم في العالم، الصين، القوة العظمي للمستقبل كتب الكثير عن ذلك. غير أن بعض التحاليل والكتابات جديرة بالانتباه والنقاش. منها من رأى فى الحالة الآسيوية إعادة النظر فى نظرية الاستقطاب الخاصة بالانتشار الرأسمالى العالمى وإعادة النظر فى استراتيجيات فك الارتباط بوصفه رداً على تحدى الاستقطاب. هكذا أصبحت نظرية اللحاق ممكنة وخاصة مع اندماج فاعل في حركة العولمة بدلاً من فك ارتباط وهمي يكون مسئولاً في أعينهم عن الكارثة السوفيتية.

ويعود نجاح آسيا حسب البعض إلي عوامل داخلية من بينها العامل الثقافي الذي سمح لبعض البلدان الآسيوية بفرض أنفسها والدخول الفاعل في مجال العولمة بينما فشل البعض الآخر وهُمش وأصبح منفكاً دون إرادته.

هذا هو تعريف فك الارتباط الذي ينظر إليه بعض المحللين المتسرعين في تحليلاتهم بوصفه اكتفاء ذاتياً autarcie لكن الأزمة التي لحقت ببلدان جنوب شرق آسيا قد خفضت من حدة هذا الخطاب. ويبقي أن مسألة دخول الصين وكوريا في الاقتصاد المعولم مطروحة.

بصفة عامة يتميز الاقتصاد المعولم الجديد بمعدلات نمو متفاوتة السرعة. ونحن نتساءل إن كان ذلك جديداً؟

ألم تشكل طريقة النمو المتفاوت هذه قاعدة تاريخية للرأسمالية. إن فترة ما بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٨٠ مثلت فترة استثنائية في تاريخ الرأسمالية بحيث سمحت العلاقات الاجتماعية آنذاك بتدخلات الدولة (دولة الرفاهية)، الدولة السوفيتية، والدولة القومية فى باندونغ والعالم الثالث. وكان ذلك استجابة لمتطلبات النمو وتحديث القوى الإنتاجية بتنظيم التحولات الإقليمية والقطاعية المسيرة لها.

هناك جوانب عديدة من الأزمة التي يعيشها العالم المعاصر تدل علي أننا نعانى من أزمة حضارة، وأن الرأسمالية أصبحت نظاماً بالياً غير قادر على الاستجابة لتحديات ومشاكل الأنماء، وبالتالي يتوجب تجاوزه، فعلى الحركات الاجتماعية أن تفكر فى ذلك.

والأصيلة التي تنتج عن الليبرالية المعولمة ما هى إلا منشطات تستعملها الرأسمالية المترهلة. إنها الفياجرا لهذا الجسم الهرم.

المؤتمر العالمى ضد العنصرية

تعود أهمية المؤتمر العالمى ضد العنصرية الذى انعقد فى ديربان فى سبتمبر ٢٠٠١، إلي الآفاق التى فتح أبوابها. لقد هبت فى ديربان من جديد، رياح التضامن بين الشعوب الآفروآسيوية، وإعادة بناء هذا التضامن هو أحد الشروط الضرورية - بل لعله أهم هذه الشروط- لبناء نظام عالمى أكثر عدالة من ذلك النظام الذى يريد السبعة الكبار، بقيادة الولايات المتحدة، فرضه علي بقية شعوب العالم بجميع الوسائل، بما فى ذلك أكثرها عنفاً.

لقد اتخذت الأمم المتحدة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضى، المبادرة لعقد سلسلة من المؤتمرات العالمية حول عدد من المشاكل الكبرى التى برزت فى عصرنا الراهن (من بينها مشاكل الفقر، والسكان، والطفولة، والمرأة، والبيئة)، واتبعت فى تلك المؤتمرات أسلوب عقد مؤتمر رسمى للحكومات، ومعه فى الوقت نفسه، مؤتمر لممثلى المجتمع المدنى. وبصفة عامة، نجحت القوي المسيطرة حتي الآن - وهى الولايات المتحدة، يساعدها البنك الدولى (الذى يتصرف وكأنه وزارة الدعاية للسبعة الكبار)، وبيروقراطية الأمم المتحدة - فى التحكم فى التعبير عن صوت هذا المجتمع المدنى عن طريق التمويل، والتلاعب بأغلبية المنظمات غير الحكومية. وهكذا ساهمت هذه المنظمات بسذاجة غريبة - بافتراض حسن النوايا - فى تمرير اقتراحات القوى المسيطرة التى تلغى فى الواقع، مطالب الشعوب التى يفترض أن هذه المنظمات تتحدث باسمها، واحتجاجاتها.

ولم يشذ مؤتمر ديربان عن هذه القاع دة، فقد جرت صياغة القرارات ضد العنصرية وجميع أشكال التمييز الأخرى، بشكل غير مؤذٍ: فقد دعى المشاركون من الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى التعبير الجماعى عن الشعور بالذنب، والأسف لاستمرار بقايا أشكال التمييز التى تتعرض لها الشعوب الأصلية، والأعراق غير القوقازية (باستخدام التعبيرات الرسمية للولايات المتحدة)، والنساء، والأقليات من الجنسين. وأُعدت توصيات غير مؤثرة فى إطار أسلوب التفكير القانونى الأمريكى الذى يتصور أن اتخاذ إجراءات قانونية يكفى لحل المشاكل. أما الجذور الأساسية لأشكال التمييز الرئيسية والنابعة من انعدام المساواة

الاجتماعية والدولية المترتبة علي طبيعة الرأسمالية اللبرالية للعولمة، فقد جرى استبعادها من المشروع الأوّلى.

ولكن هذه الاستراتيجية التى رسمتها واشنطن وشركاؤها فشلت بسبب المشاركة الكبيرة للمنظمات غير الحكومية من بلدان أفريقيا وآسيا المصممة علي مواجهة القضايا الحقيقية. إن قضية العنصرية والتمييز العنصرى، ليست محصورة فى مجموع الممارسات المدانة التى يتعرض لها الورثة البؤساء للتحيزات القديمة، التى ما زالت، مع الأسف، كثيرة ومنتشرة بين جميع المجتمعات فى جميع أرجاء الأرض. إن العنصرية والتمييز تخلقهما طبيعة النظام الرأسمالى القائم بالفعل وتوسعه، وخاصة فى شكله اللبرالى، وهى التى تشكلهما وتعيد تشكيلهما. وأشكال العولمة التى يفرضها رأس المال المسيطر وأتباعه (حكومات الثالوث – الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بالدرجة الأولي)، لا بد أن تنتج الأبارتهيد علي المستوي العالمى. هذا باختصار، هو مضمون الخط الاستراتيجى العام الذى تبنته المنظمات غير الحكومية الأفريقية والآسيوية المشاركة فى مؤتمر ديربان.

وحيث إن حكومات السبعة الكبار قد توقعت، من لهجة المناقشات الحامية التى جرت فى اللجنة التحضيرية خطر هذه الاستراتيجية، فقد قررت مقدماً مقاطعة المؤتمر، والحكم عليه بالفشل.

وقد تمسك الأفريقيون والآسيويون بموقفهم، وفى إطار الاستراتيجية التى تبنوها فرضوا مناقشة نقطتين لم تكن الدبلوماسية الغربية تود الاستماع إليهما.

كانت النقطة الأولي هى تلك المتعلقة بما سُمّى التعويضات المستحقة فى مقابل الخراب الذى ترتب علي تجارة العبيد. وقد استخدمت أقواس التنصيص لإبراز أن الموضوع عُرض بشكل يكشف بوضوح عمق الهوة التى تفصل بين الطرفين. فقد حول الدبلوماسيون الأمريكان والأوروبيون الموضوع إلي السؤال بلهجة التعالى والاحتقار عن المبالغ التى يطلبها هؤلاء الشحاذون المحترفون تعويضاً عما لحق بهم من أضرار. لكن الأفريقيين لم يكونوا ينظرون للأمر بهذا الشكل، فالأمر ليس مجرد موضوع نقود تُدفع، ولكنهم كانوا يطالبون بالاعتراف بأن الاستعمار و الإمبريالية ونظام الرق الذى ارتبط بهما هو المسئول عن تخلف القارة وعن العنصرية بحيث أن ما يسمي الآن المعونة التى تمنح للدول الأفريقية لا تمثل إلا

قدراً لا يذكر مما كان يفترض دفعه تعويضاً عن الأضرار. وهذا الخطاب هو الذى أثار جنون ممثلى القوي الغربية.

أما النقطة الثانية فهى المتعلقة بممارسات دولة إسرائيل، وهنا كان موقف الأفريقيين والآسيويين فى غاية الدقة والوضوح. فالإصرار علي إنشاء المستعمرات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وطرد الفلسطينيين لمصلحة هؤلاء المستعمرين (وهو تطهير عرقى بكل وضوح)، وخطة تحويل فلسطين إلي بانتوستانات منعزلة (واستراتيجية إسرائيل فى هذا الشأن منقولة حرفياً من نظام الأبارتهيد الذى قُضى غليه فى جنوب أفريقيا)، هى الفصل الأخير لهذا التاريخ الطويل من الإمبريالية العنصرية بطبيعتها.

وأعطي الإشارة لتخريب المؤتمر السيد الأمريكى بانسحابه هو وتابعه الأمين إسرائيل. أما الأوروبيون، الذين كانت تمث لهم أدني المستويات فى الترتيب السياسى، فقد تابعوا الحضور فى المؤتمر، وبذلوا أقصى ما يستطيعون من الجهود لحرف الممثلين الأكثر تعرضاً للضغوط، مع استخدام أحط الوسائل دون تردد (وقد أبلغ الكثير من المندوبين أن السؤال ما المبلغ الذى تقبل به؟ قد وجه إليهم صراحة).

وقد نجحت هذه الجهود فى التأثير علي المؤتمر الحكومى للتخفيف من قوة اقتراحات المندوبين الأفريقيين والآسيويين بالنسبة للتوصيات النهائية للمؤتمر. ومع ذلك - وفى هذا يكمن الانتصار الحقيقى لمؤتمر ديربان - تأثرت الحكومات الأفريقية والآسيوية ذاتها بالرأى العام القوى فى بلدانها، كما استفزتها غطرسة الدبلوماسية الغربية.

وهكذا تهب رياح باندونج من جديد. لقد افتتح مؤتمر باندونج (عام ١٩٥٥) الذى وضع أسس التضامن الآفرو آسيوى، وحركة عدم الانحياز (التى تأخذ اليوم شكل عدم الانحياز للعولمة الليبرالية)، الدورة الأولي لحركات التحرر الوطنى التى غيرت شكل العالم. وأياً ما كانت نواقص الأنظمة التى نشأت من هذه الدورة الأولي لتحرر الشعوب من نير الإمبريالية، ومهما ترتب عليها من توقعات محبطة (وهو أمر طبيعى فى تطور التاريخ)، فإن تآكل هذه الأنظمة هو الذى سمح بالهجمة المضادة من جانب رأس المال المسيطر لفرض موجة العولمة الإمبريالية الجديدة. ولكن الشروط الضرورية لقيام موجة جديدة من حركات التحرر الأبعد مدى تنضج أمام عيوننا. وديربان دليل علي ذلك، وغداً سنرى مزيداً من الأدلة: فى

اجتماعات منظمة التجارة العالمية، وغيرها بالتأكيد.

ونظراً لأن مؤتمر دير بان كان انتصاراً للشعوب، فقد بذل الجهاز الدعائى للسبعة الكبار جهداً كبيراً للإقلال من أهميته، ومن المؤسف أن وسائل الاتصال الكبري لم تحضره، بل اكتفت بنقل الصورة التى تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل إشاعتها عنه، وهى، فى أحسن الحالات، تنشر مقالات لأناس لم يحضروا المؤتمر علي الإطلاق، أو تنشر أكاذيب لا أكثر ولا أقل. فالنصوص المقترحة فى ديربان لا تعبر عن معاداة السامية بالمرة، وقد آن الأوان لرفض الخضوع لعملية الابتزاز المستمرة التى ترفض أية معارضة لسياسة دولة إسرائيل تحت هذه الحجة المبتذلة.

وتمثل ديربان، مثلها في ذلك مثل سياتل، ونيس، وجوتبورج، وجنوا، وبورتو أليجرى، حلقة فى سلسلة الأحداث الإيجابية الكبري لعصرنا الحاضر. وقد آن الأوان أن يفهم جميع أولئك الذين يدينون، بحق، الاستراتيجية اللبرالية الجديدة للعولمة التى يفرضها رأس المال المسيطر، أن قضيتهم مشتركة، وأن معركة شعوب الجنوب ضد سياسة الإمبريالية والهيمنة للولايات المتحدة، لا تقل أهمية عن تلك التى يخوضها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها، ضحايا الاستغلال وانعدام العدالة. وبعد الهجوم الإجرامى علي رمز الرأسمالية المتمثل فى مركز التجارة العالمى فى نيويورك ومبني البنتاجون، آن الأوان لأن يفهم الجميع أنه لا يمكن قيام جبهة متحدة ضد الإرهاب دون قيام جبهة متحدة ضد انعدام العدالة علي المستويين الدولى والاجتماعى.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية

١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧

٢- لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨

٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨

٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨

٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨

٦- أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.

٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣/١٩٨٩.

٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ١٩٩٠ .

٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.

١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ١٩٩٠ .

١٢- محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١.

١٣- الفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى ١٩٩١.

١٤- محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الافريقى ، ١٩٩١.

١٥- أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.

١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.

١٧- سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.

١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.

١٩- جويل بنين، زكارى اوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان ، ١٩٩٢.

٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.

٢٢- ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.

٢٣- أحمد محمد البدوى ، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢

٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.

٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خزف ، ١٩٩٣.

٢٦- دارام جاى،(تحرير) ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.

٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.

٢٨- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.

٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤.

٣٠- آمال سعد زغلول ،دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.

٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.

٣٢- على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.

٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤

٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤

٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.

٣٦- عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.

٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨- عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩- بيترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .

٤٠- سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.

٤١- سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان ، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣- سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.

٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.

٤٥- جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.

٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.

٤٧- سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .

٤٨- سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.

٥٠- عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨, .

٥١- عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢ - محمد أبو مندور وأخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣- عبد الغفار أحمد (تحرير) ، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥ - لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.

٥٦ - أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧ - محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن لعربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية

للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.

٦١- عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.

٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٣- فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.

٦٤- حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٦٥- مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٦٦- عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.

٦٧- سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج١, ٢, ٣, ٤, ٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.

٦٨- فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه،، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.

٦٩- عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.

٧٠- كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمسي شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.

٧١- فيتينو بيكيلى، وأخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد . الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.

٧٢- رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥, ٢٠٠١.

كراسات المركز

١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.

٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.

٣- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٤- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩

٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البيريسترويكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠

٧- نادر فرجانى ، الأزمة العربية الكبرى

٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى١٩٩٩.

٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية ١٩٩٩.

١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية،٢٠٠٠.

١١- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، ٢٠٠٠.

١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، ٢٠٠١.

١٣- عريان نصيف (تحرير) ، الأرض والفلاح، ٢٠٠١.

*** أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية**، مجلد١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد٢(مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ،١٩٩١ .

٢- ايبو هو تشغول ، الجيش والعسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١.

٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.

٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.

٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣.

٦- م. مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.

٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .

٨- مومار ديوب، ممارودبوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى افريقيا.

٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.

١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا

١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها

١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- أشيلى ميبمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.

٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.

٦- دعم حيوية الجامعة الافريقية فى التسعينيات ومابعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.

٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.

١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.

٢- دراسة حالة فى أوغندا.

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة .

٤- المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

٥- دراسة حالة فى جامبيا.

٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.

٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .

٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .

٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.

٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.

٦- إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثانى عشر صيف ٢٠٠٠.

٢- نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الثامن والثلاثين، أبريل ٢٠٠٠.

٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية

من العدد الأول إلى العدد الثانى والثلاثون، أبريل ٢٠٠٠

٤- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧

٥- نشرة المنتدى العالمى للبدائل- العدد الثانى - اكتوبر ٢٠٠١.

تحت الطبع

١ - سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة فى الوطن العربى: حالات : السودان- الجزائر - المغرب- تونس).

٢ - عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات.

٣ - المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية، أ.عبد الغفار شكر.

٤ - التعليم العالى والتنمية.

٥ - سنوات اليسار فى مصر.

٦ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧ - الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.

٨ - المجتمع المدنى وسياسات مواجهة الإفقار.

٩ - المرأة فى القطاع غير الرسمى.

١٠ - الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

١١ - ثقافة وسائل الإعلام وتشكيل الهوية.

١٢- الجمعيات الأهلية الإسلامية (حالة السودان - الجزائر- تونس - المغرب).

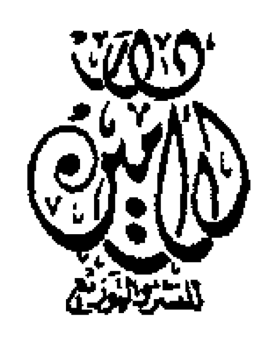
١٣- المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.

١٤- سنوات اليسار فى مصر.

١٤- الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.



المحتويات

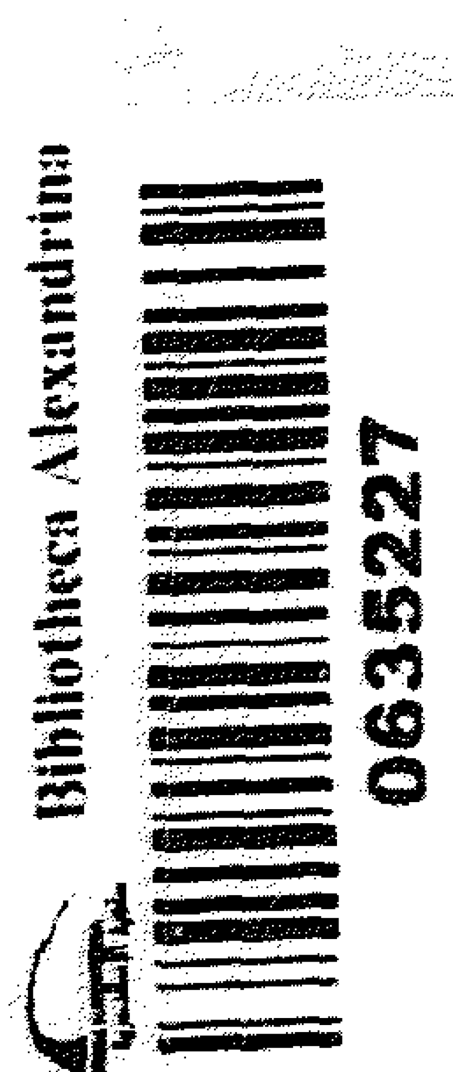


القاهرة · ١٢ شارع البركة الناصرية من نوبار لاظوغلى

تليفون ٧٩٥٤٣٧٦ فاكس ٣٩٠٠١٣٠

هذا الكتاب

على خلاف إدعاءات الخطاب الأيديولوجي السائد الذى يقول إن لبرلة الاقتصاد والتجارة من شأنها أن تنتج ازدهاراً اقتصادياً تستطيع الأغلبية إن لم يكن الجميع الاستفادة منه . وبالتالى أن تكرس شروط دمقرطة المجتمعات وسيادة علاقات سلمية على صعيد عالمى . فإن اللبرلة قد أنتجت فى واقع الأمر عكس ذلك تماماً . أي مزيداً من الركود الاقتصادى صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد فى توزيع الثروة وتفاقم مظاهر الفقر والتهميش الاجتماعى . ومن ثم تآكل مصداقية بل وشرعية النظم السياسية هنا وهناك . أي بعبارة أخرى أنتجت اللبرلة فوضى اجتماعية وسياسية متزايدة على الأصعدة القطرية وعلى الصعيد العالمى . اقتضت بدورها تحول إدارة النظام من أشكال تعتمد بالأساس على أساليب سليمة . إلى أشكال تلجأ إلى إستخدام العنف البوليسى والعسكرى فى أحوال متعددة .



دار الأمين - القاهرة